

كِتَاب  
طَرَحُ الْبَشْرِ  
فِي شَرْحِ النَّفْسِ

لِلْإِمَامِ الْعَالَمِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ

بْنِ الْحَسَنِ الْعِرَاقِيِّ «٧٢٥-٨٠٦ هـ»

وَأَبُوهُ أَبِي زُرْعَةَ

الجزء الرابع

مَوْسَمُ التَّارِيخِ الْعَرَبِيِّ



# كِتَابُ طَرَحِ الْبَشْرِيفِ فِي شَرْحِ الْبَشْرِيفِ

وهو شرح على

المتن المسمى : (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) للإمام الأوحيد والعلم  
الأجل حافظ عصره ؛ وشيخ وقته ؛ مجدد المائة الثامنة ؛ زين الدين أبي الفضل  
عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفى عام ٨٠٦ هـ  
وهذا الشرح له ولولده الحافظ الفقيه المتفحن قاضي مصر ولي الدين أبي زرعة  
العراقي المولود عام ٧٦٢ المتوفى عام ٨٢٦ هـ أكمله عام ٨١٨ هـ

رحمهما الله تعالى وتنعم بهما

الناشر

دار

الحياة التراثية العربية

بيروت - لبنان

الجزء الرابع

قوبل على أربع نسخ خطية منها ما هو على نسخة المؤلف  
حقوق الطبع على هذا الشكل محفوظة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ كتاب الزكاة ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا مارب النعم لم يعط حقهها تسلط عليه يوم القيامة تخبط وجهه بأخفافها » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع قال يفر منه صاحبه ويطلبه ويقول أنا كنزك قال والله لن يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلقمها فاه » رواه البخاري ، ولمسلم « مامن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقه إلا إذا كان يوم القيامة صفعت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد

### ﴿ كتاب الزكاة ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال: « قال رسول الله ﷺ إذا مارب النعم لم يعط حقه تسلط عليه يوم القيامة تخبط وجهه بأخفافها » وقال رسول الله ﷺ « يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع قال يفر منه صاحبه ويطلبه ويقول أنا كنزك قال والله لن يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلقمها فاه » رواه البخاري (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ رواه البخاري من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة وروى مسلم من طريق زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « مامن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقه إلا إذا كان يوم القيامة صفعت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى

فيري سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار، قيل يا رسول الله فلا بل؟ قال ولا صاحب إبل لا يؤدي منها حقها ومن حقها حلبها يوم وردتها إلا إذا كان يوم القيامة يطح لها بقاع قرقر أو فرما كانت لا يفقد منها فصيلاً واحداً تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها كلما مر عليه أو لاهها رُدَّ عليه أخرها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار، قيل يا رسول الله فالبقر والغنم؟ قال ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة يطح لها بقاع قرقر لا يفقد منها شيئاً ليس فيها عقصاء ولا جلعاء ولا عضباء تنطحه بقرونها وتطؤه بأظلافها كلها

يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار، قيل يا رسول الله فلا بل؟ قال ولا صاحب إبل لا يؤدي منها حقها ومن حقها حلبها يوم وردتها إلا إذا كان يوم القيامة يطح لها بقاع قرقر أو فرما كانت لا يفقد منها فصيلاً واحداً تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها كلما مر عليه أو لاهها رُدَّ عليه أخرها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار، قيل يا رسول الله فالبقر والغنم؟ قال ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة يطح لها بقاع قرقر لا يفقد منها شيئاً ليس فيها عقصاء ولا جلعاء ولا عضباء تنطحه بقرونها وتطؤه بأظلافها كلها مر عليه أو لاهها رُدَّ عليه أخرها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار، قيل يا رسول الله فالحيل؟ قال الحيل ثلاثة هي رجل وزر، وهي لرحل متر، وهي لرحل أحر، فأما التي هي له زر فرجل ربطها رياء وفخراً ونواء على أهل الإسلام فهي له وزر، وأما التي هي له متر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رعاها



هر عليه أولاها رُدَّ عليه أخرها في يومٍ كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله فالحيل؟ قال الحيل ثلاثة هي لرجل وزر وهي لرجل ستر وهي لرجل أجر، فأما التي هي له وزر فرجل ربطها رياءً وفخراً ونواءً علي أهل الإسلام فهي له وزر، وأما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها فهي له ستر، وأما التي هي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله لأهل الإسلام في مرج وروضة فما أكلت من ذلك المرج أو الروضة من شيء إلا كتب له عدد ما أكلت حسنات وكتب له عدد أرواها وأبوها حسنات ولا يقطع طولها فاستنت شرفاً أو شرفين إلا كتب الله له عدد آثارها وأرواها حسنات ولا مر بها صاحبها على نهر فشرب منه ولا يريد أن يسقيها إلا كتب الله له عدد ما شرب حسنات قيل يا رسول الله فالحر؟ قال ما أنزل على في الحر شيء إلا هذه الآية الفاذة الجامعة (من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وأخرج البخاري منه من هذا الوجه أيضاً ذكر الحيل والحر وأخرج ذكر الأبل والغنم مختصراً من رواية شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ (تأتي الأبل على صاحبها على خير ما كانت إذا هو لم يعط حقها تطؤه بأخفافها وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط فيها حقها تطؤه بأظلافها وتنطحه بقرونها قال ومن حقها أن تحلب على الماء ثم ذكر جملة أخرى) وروى البخاري أيضاً من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه

فهي له ستر وأما التي هي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله لأهل الإسلام في مرج وروضة فما أكلت من ذلك المرج أو الروضة من شيء إلا كتب له عدد ما أكلت حسنات وكتب له عدد أرواها وأبوها حسنات ولا يقطع طولها فاستنت شرفاً أو شرفين إلا كتب الله له عدد آثارها وأرواها حسنات ولا مر بها صاحبها على نهر فشرب منه ولا يريد أن يسقيها إلا كتب الله له عدد ما شرب حسنات قيل يا رسول الله فالحر؟ قال ما أنزل على في الحر شيء إلا هذه الآية الفاذة الجامعة (من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وأخرج البخاري منه من هذا الوجه أيضاً ذكر الحيل والحر وأخرج ذكر الأبل والغنم مختصراً من رواية شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ (تأتي الأبل على صاحبها على خير ما كانت إذا هو لم يعط حقها تطؤه بأخفافها وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط فيها حقها تطؤه بأظلافها وتنطحه بقرونها قال ومن حقها أن تحلب على الماء ثم ذكر جملة أخرى) وروى البخاري أيضاً من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه

يَقْطَعُ طَوَاهِهَا فَاسْتَنْتَ شَرَفًا وَثَمَرَيْنِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عِدَدَ أَثَارِهَا وَأَرْوَاهَا  
حَسَنَاتٍ وَلَا مَرَبَّهَا صَاحِبُهَا عَلَى نَهْرِ قُشَيْرٍ بَتَ مِنْهُ وَلَا يُرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا  
إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عِدَدَ مَا شَرِبَتْ حَسَنَاتٍ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَالْحُمْرُ؟ قَالَ  
مَا أُنْزِلَ عَلَى فِي الْحُمْرِ شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَاذَّةُ الْجَامِعَةُ « مَنْ يَعْمَلْ  
مِنْ قَالِ ذَرَّةً خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ قَالِ ذَرَّةً شَرًّا يَرَهُ » ، وَأَخْرَجَ  
الْبُخَارِيُّ مِنْهُ ذَكَرَ الْخَيْلِ وَالْحُمْرِ ، وَأَخْرَجَ ذَكَرَ الْإِبِلِ وَالنَّعَمِ  
مُخْتَصِرًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَأَخْرَجَ ذَكَرَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالنَّعَمِ مِنْ  
حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ .

عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « من أتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم  
القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه - يعني  
شدقيه - ثم يقول أأنى ملك أنا كنزك ثم تلا ( لا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله  
من فضله ) الآية وله طرق أخرى تركت ذكرها اختصارا وأخرج الشيخان  
ذكر الإبل والبقر والغنم من حديث أبي ذر بلفظ « مامن صاحب إبل ولا بقر  
ولا غنم لا يؤدى زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمته تنطحه  
بقرونها وتظؤه بأغلافلها كما تقدمت أخراها عادت عليه أولاهما حتى يقضى بين  
الناس » لفظ مسلم ولفظ البخاري « والذي نفسى بيده أو والذي لا إله غيره أو كما حلف  
( مامن رجل يكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدى حقها ) » والباقي بمعناه ( الثانية )  
قوله إذا مارب الغنم لم يعط حقها ما هنا زائدة والرب هنا معنى المالك وله معان  
آخر ويستعمل في حق غير الله تعالى مضافا كما في هذا الحديث ولا يستعمل  
مع الإطلاق إلا في حق الله تعالى والنعيم بفتح النون والعين المهملة وحكى  
في المحكم أن أصلها لغة وفيه قولان ( أحدهما ) أنه واحد الانعام يستعمل في الإبل  
والبقر والغنم وأكثر استعماله في الإبل وخمسه بعضهم بالإبل والغنم وهو



الذي ذكره في المحكم (الثاني) أنه يختص بالابل وليست الانعام جمعاً له فانها تطلق عليها وعلى البقر والغنم صدر به في المشارق كلامه وحكاية في المحكم عن ابن الاعرابي وبوافقه اقتصاره في هذه الرواية على ذكر الاخفاف وهي الابل دون البقر والغنم وقوله لم يعط حقها أي لم يؤد زكاتها بدليل قوله في حديث أبي ذر عند مسلم لا يؤدي زكاتها وسيأتي لذلك مزيد ايضاح فان قلت كيف أطلق رب النعم هذا على مالكها مع ورود النهي عنه في حديث أبي هريرة لا يقل المملوك لسيده ربي، ومثل هذا قوله عليه الصلاة والسلام في ضالة الابل حتى يلقاها ربها (قلت) أجاب عنه صاحب النهاية بأن البهائم غير متعبدة ولا مخاطبة فهي بمنزلة الاموال التي يجوز اضافة مالكها اليها وجعلهم أرباباً لها قال فأما قوله تعالى (اذكرني عند ربك) فانه خاطبهم على المتعارف عندهم على ما كانوا يسمونهم به ومنه قول موسى عليه السلام للسامري (وانظر إلى إهلك) أي الذي اتخذته إلهاً اهـ ﴿الطائفة﴾ قوله يساط عليه يوم القيامة بضم أوله مبنياً للمفعول وفيه أن الله تعالى يحجبها بعينها ليعاقبه بها وفي ذلك معاملة له بنقيض قصده لأنه قصد بمنع حق الله فيها الارتفاق والانتفاع بما منعه منها فكان ذلك الذي قصد الانتفاع به أضر الاشياء عليه وسلط عليه حتى باشر عقوبته بنفسه وقوله تحبط بفتح التاء وإسكان الخاء وكسر الباء أي تضرب وهذا صادق بأن تضرب وجهه وهو قاعد لكن دل الرواية الاخرى على أنه يبطح لها وفيه زيادة بحسب الأخذ بها فان قات حق الفقراء إنما هو في القدر الواجب دون جميع المال فمقتضى هذا انه لا يعاقب إلا بحسب قدر الواجب خاصة قلت قد أمر بتطهير ماله بالزكاة فلما لم يخرجها كان المال كاه غير مطهر ولم يؤد حق الله في جميعه والفقراء ليس لهم شيء معين بل حقهم في جميع المال ولو اعتبرنا ذلك لزم أن مانع زكاة مادون خمس وعشرين من الابل لا يعاقب بحسب شيء منها إذ الواجب ليس منها وإنما هو من الغنم وقد قال في حديث أبي هريرة عند مسلم لا يفقد منها فصيلاً واحداً ﴿الطائفة﴾ وفيه وجوب الزكاة في الابل والبقر والغنم إن جعلنا اسم الغنم شاملاً لها وهو مجمع عليه وقد صرح في الرواية التي زادها الشيخ رحمه الله في

النسخة الكبرى بذكر الثلاثة قال النووي وهو أصح الأحاديث الواردة في  
 زكاة البقر اه وقد وردت تفصيلاً في أحاديث أخرولة تعاريف معروفة في كتب الفقه  
 والله أعلم ﴿الخامسة﴾ قال ابن عبد البر: الكنز في لسان العرب هو المال المجتمع  
 المخزون فوق الأرض كان أو تحتها ذكره صاحب العين وغيره بمعناه وأما في قوله  
 تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة) وما في معناه فالجمهور على أنه ما لم تؤد زكاته  
 وعليه جماعة فقهاء الأمصار ثم ذكر ذلك عن عمر وابنه عبد الله وجابر بن عبد الله وابن  
 مسعود وابن عباس ثم استشهد لذلك بما رواه عن أم سلمة: قالت «كنت ألبس أو ضاحا  
 من ذهب فقلت يا رسول الله أكنزه هو؟ قال: «ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكي فليس بكنز»  
 قال وفي أسناده مقال قلت قد أخرجه أبو داود وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي  
 إسناده جيد، رجاله رجال البخاري قال ابن عبد البر: ويشهد بصحته حديث  
 أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك» قلت  
 رواه الترمذي وقال حسن غريب والحاكم في مستدركه وقال صحيح من حديث  
 المصريين وذكر والذي رحمه الله على شرط ابن حبان في صحيحه وفي معناه  
 أيضاً حديث جابر مرفوعاً «إذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره» رواه  
 الحاكم في مستدركه وصححه على شرط مسلم ورجح البيهقي وقفه على جابر وكذلك  
 ذكره ابن عبد البر وكذا صحيح أبو زرعة وقفه على جابر وذكره بلقطة «ما أدى  
 زكاته فليس بكنز» وروى البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً «كل ما أدى زكاته فليس  
 بكنز وإن كان مدفوناً تحت الأرض وكل ما لا يؤدي زكاته فهو كنز وإن كان  
 ظاهراً» وقال البيهقي ليس بمحفوظ والمشهور وقفه، وفي سنن أبي داود عن ابن عباس  
 لما نزلت هذه الآية (والذين يكنزون الذهب والفضة) قال كبر ذلك على المسلمين  
 فقال عمر أنا أفرج عنكم فأنطلق فتسال للنبي ﷺ يا نبي الله صلى الله عليه وسلم  
 هذه الآية فقال رسول الله ﷺ إن الله لم يفرض الزكاة إلا لتطيب ما بقي من  
 أموالكم الحديث قال ابن عبد البر والاسم الشرعي قاض على الاسم اللغوي  
 وما أعلم مخالفاً في أن الكنز ما لم تؤد زكاته الأشياء روى عن أبي ذر  
 والضحاك ذهب إليه قوم من أهل الزهد قالوا إن في المال حثوقاً سرى الزكاة



أما أبو ذر فقد ذهب إلى أن كل مال مجموع يفضل عن القوت وسداد العيش فهو كنز وأن آية الوعيد نزلت في ذلك؛ وأما علي فروى عنه أنه قال أربعة آلاف نفقة فما كان فوقها فهو كنز؛ وأما الضحاك فقال: من ملك عشرة آلاف درهم فهو من الأكثرين الأخسرين إلا من قال بالمال هكذا وهكذا، وكان مسروق يقول في قوله عز وجل (سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة) هو الرجل يرزقه الله المال فيمنع قرابته الحق الذي فيه فيجعل حية يطوقها قال ابن عبد البر وهذا ظاهر أنه غير الزكاة، يحتمل أنه الزكاة. قال رسائر العلماء من السلف والخلف على ما تقدم في الكنز قال وما استدلل به من الأمر باتفاق الفضل فمعناه أنه على النسيب أو يكون قبلي نزول فرض الزكاة ونسخها كما نسخ صوم عاشوراء برمضان وعاد فضيلة بعد أن كان فريضة قال: على أن أبا ذر أكثر ما تواتر عنه في الأخبار الإنكار على من أخذ المال من السلاطين لنفسه ومنعه منه أهله فهذا مالا خلاف عنه في إنكاره وأما إيجاب غير الزكاة فمختلف عنه فيه وتناول القاضي عياض أيضا كلام أبي ذر على نحو ذلك فقال الصحيح أن إنكاره إنما هو على السلاطين الذين يأخذون لأنفسهم من بيت المال ولا ينفقونه في وجوهه قال النووي وهذا الذي قاله باطل لأن السلاطين في زمنه لم تكن هذه صفتهم ولم يحووا في بيت المال إنما كان في زمنه أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وتوفي في زمن عثمان سنة ثنتين وثلاثين اهـ فأتى لعله أراد بالسلاطين بعض نواب الخلفاء كما عاوية وقد وقع بينهما وبين أبي ذر بسبب هذه الآية تشاجر أوجب انتقال أبي ذر إلى المدينة، كان معاوية يقول هي في أصل الكتاب خاصة وقال أبو ذر هي فينا وفيهم على أن عبارة ابن عبد البر ليست صريحة في أن الإنكار على السلاطين كعبارة القاضي عياض بل هي محتملة لأن يكون المراد الإنكار على الأفراد الذين يأخذون الأموال من السلاطين وهم غير محتاجين إليها فيجمعونها عندهم وقد يؤدي ذلك إلى منع من هو أحق منهم والله أعلم ولما حكى ابن العربي قول الضحاك قال وإنما جعله أول حد الكثرة لأنه قيمة النفس المؤمنة وما دونه في حد القلة وهو فقه بالغ وقد روى عن غيره وإني لاستحبه

قولا وأصوبه رأيا اه و ذكر في الصحاح أن السكز المال المدفون وفي المحكم أنه اسم للمال ولم يخزن فيه وفي المشارق أصله مأودع الأرض من الأموال وفي الحديث ما لم يؤد زكاته وغيبه عن ذلك وكذا في النهاية أنه في الأصل المال المدفون تحت الأرض فإذا أخرج منه الواجب لم يبق كنزا وإن كان مكنوزا قال وهو حكم شرعي تجوز فيه عن الأصل السادسة الشجاع بضم الشين المعجمة وكسرهما الغتان حكاهما في المحكم والمشارق وغيرها الحية الذكر وقيل ضرب من الحيات صغير حكاه في المحكم وقيل الحية مطلقا حكاه في المشارق والنهاية وقيل ضرب من الحيات توائب الفارس والراجل ويقوم على ذنبه وربما بلغ وجه الفارس يكون في الصحارى حكاه ابن عبد البر وغيره والاقرع الذي تمط شعره لكثرة سحه وقيل الذي برأسه بياض لكثرة سحه وفي حديث آخر له زبيبتان وهما نقطتان منتفختان في شذقيه يقال انهما يبدوان حين بهيج ويفضب وقيل نقطتان سوداوتان على عنبه وهى علامة الحية الذكر المؤذى وقيل تائبان له وقيل نكتتان على شفتيه حكاه ابن عبد البر قال والأول أكثر وظاهر الحديث أن الله تعالى يصير نفس المال بهذه الصفة ولا مانع منه ويكون عقابه يوم القيامة على يديه ويقول له أنا كنزك لزيادة حسرتة وندمه حيث لا ينفعه ذلك السابعة في وجوب الزكاة في الذهب والفضة وهو مجمع عليه ولذلك تفاصيل معروفة في كتب الفقه الثامنة قوله في الرواية التي زادها الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى صفحت له صفائح تجوز فيها الرفع على قيامه مقام الفاعل والنصب على أن المقام ضمير يعود على الذهب والفضة ويكون صفائح مفعولا ثانيا التاسعة الجبين بفتح الجيم فوق الصدغ وهما جبينان عن يمين الجبهة وشمالها وقد ذكر الجبين في الحديث في موضع الجبهة في الآية وهى قوله تعالى (فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم) وأهل المغرب يطلقون الجبين على الجبهة ولا أصل لذلك في اللغة وذكر بعضهم في حكمة كى هذه الامور الثلاثة أن مانع الزكاة إذا جاءه المسكين أعرض عنه بوجهه فإن عاد له تحول عنه فصير إليه جنبه فإن عاد ولاه ظهره وقال بعضهم أكلوا بتلك الاموال في بطونهم فصار المأكل في جنوبهم واكتسوا بها على ظهورهم ويحتمل أنهم



حرّموا المسكين بمنعه حقه منها أن يأكل بها في جنبه أو يكتسب بها على ظهره  
 ويحتمل أن يكون العذاب شاملاً لجميع البدن وإنما نبه بهذه المذكورات  
 على ما عداها ﴿العاشرة﴾ قوله كلاً بردت كذا هو في بعض نسخ صحيح مسلم  
 بردت بالباء وفي بعضها ردت بحذف الباء وبضم الراء وذكر القاضي عياض  
 الروايتين وقال الأولى هي الصواب والثانية رواية الجمهور ﴿الحادية عشرة﴾  
 قوله حتى يقضى بين العباد قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي يمكن أن  
 يؤخذ منه أن مانع الزكاة آخر من يقضى فيه وأنه يعذب بما ذكر حتى يفرغ  
 من القضاء بين الناس فيقضى فيه بالنار أو الجنة ويحتمل أن المراد حتى يشرع  
 في القضاء بين الناس ويحجى القضاء فيه إما في أوائلهم أو وسطهم أو آخرهم  
 على ما يريد الله وهذا أظهر انتهى قلت قد يشير إلى الأول قوله (في يوم كان  
 مقداره خمسين ألف سنة) ويقال إنها ذكر في معرض استيعاب ذلك اليوم  
 بتعذيبه لجواز أن يكون القضاء فيه آخر الناس وإن احتمل أن يكون  
 فصل أمره في وسطه أو أوله والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ قوله فيرى سبيله قال  
 النووي ضبطناه بضم الياء وفتحها ورفع لام سبيله ونصبها قلت الوجهان  
 في رفع لام سبيله ونصبها إنما يجيآن مع ضم الياء فأما مع فتح الياء فيتعين  
 نصب اللام والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ فيه أن هذا الوعيد في حق المسلمين  
 والكفار فإن الذي يرى سبيله إلى الجنة هو المسلم وأما الذي يرى سبيله إلى النار  
 فيحتمل أن يكون على سبيل التأييد فيها فهو الكافر ويحتمل أن يكون على سبيل  
 التعذيب والتحريض ثم دخول الجنة وهو المسلم وفي دخول المسلم في هذا الوعيد الرد على  
 المرجئة الذين يقولون إنه لا يضر مع الإسلام معصية كما لا ينفع مع الكفر  
 طاعة والكتاب والسنة مشحونان بما يخالف قولهم واعتذروا عن ذلك بأن  
 المراد به التخويف لينزجر الناس عن المعصية وليس على حقيقته وظاهره وهو  
 باطل ولو صح قولهم لارتفع الوثوق عما جاءت به الشرائع واحتمل في كل  
 منها ذلك وهذا يؤدي إلى هدم الشرائع وسقوط فائدتها وفي دخول الكافر  
 في هذا الوعيد دليل على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبه قال

أصحابنا خلافا للمعتزلة والحنفية وقد يجيئون عن هذا بأن المراد دخوله النار على سبيل التعذيب لا على سبيل التخليد وليس في اللفظ ما يدل على ذلك والله أعلم **(الرابعة عشرة)** قوله ومن حطبها حلبها يوم وردتها الحلب بفتح اللام على اللغة المشهورة وحكى إسكانها قال النووي وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس انتهى والمراد حلبها لسقى الفقراء منها وأنا خص حالة وردتها لأنه حالة كثرة لبنها ولأن الفقراء يحضرون هناك طلبا لذلك وفي هذا دليل لمن يرى في المال حقوقا غير الزكاة وهو مذهب أبي ذر وغير واحد من التابعين كما تقدم وفي جامع الترمذي عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم **(إن في المال لحقا سوى الزكاة)** وهو عند ابن ماجه بلفظ **(في المال حق سوى الزكاة)** وفي بعض نسخه **(ليس في المال حق سوى الزكاة)** واقتصر والذي رحمه الله في شرح الترمذي على نقل هذا اللفظ الثاني وقال: قال البيهقي في السنن الكبرى: إن هذا الحديث يرويه أصحابنا في التعاليق ولست أحفظ فيه إسنادا ثم اعترض عليه والذي رحمه الله برواية ابن ماجه له وقد عرفت ما في ذلك وقال والذي رحمه الله الظاهر أن قوله في حديث أبي هريرة ومن حطبها حلبها يوم وردتها مدرج من قول أبي هريرة قال وكأن أبا داود أشار إلى ذلك في سننه من غير تصريح فانه لما ذكر هذه الزيادة روى بعدها من حديث أبي عمر الغداني عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو هذه القصة فقال له يعني لأبي هريرة فباحق الأبل؟ قال تعطي الكريمة وتمنح الغريزة وتققر الظفر وتطرق الفحل وتسقى اللبن قال والذي رحمه الله ففي هذه الرواية أن هذا من قول أبي هريرة فإن قلت ففي صحيح مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر **(ما من صاحب إبل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدي منها حقها)** الحديث وفيه قلنا يا رسول الله وما حقها؟ قال إطراق فحلها وإعارة دلوها ومنحتها وحلبها على المساء وحمل عليها في سبيل الله وذكر الحديث وهذا صريح في رفع هذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم صراحة لا يحتمل معها الإدراج **(قلت)** قال والذي رحمه الله الظاهر أن هذه الزيادة



ليست متصلة وقد بين ذلك أبو الزبير في بعض مرق مسلم فذكر الحديث دون الزيادة ثم قال أبو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثم سألنا جابر بن عبد الله فقال مثل قول عبيد بن عمير قال أبو الزبير وسمعت عبيد بن عمير يقول: «قال رجل يا رسول الله ما حق الأبل؟ قال حلبها على الماء وإعارة دلوها وإعارة فحلها ومنحة أو حمل عليها في سبيل الله» قال والذي فقد تبين بهذه الطريق أن هذه الزيادة إنما سمعها أبو الزبير من عبيد بن عمير مرسلة لا ذكر لجابر فيها انتهى وبمقتدر أن تصح هذه الزيادة مرفوعة فجواب الجمهور عنها من وجهين (أحدهما) أن ذلك منسوخ بآية الزكاة وفي سنن ابن ماجه عن ابن عمر لما سئل عن هذه الآية إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة فلما أنزلت جعلها الله طهورا للأموال ما أبالي لو كان لي أحد ذهباً أعلم عدده وأزكيه وأعمل فيه بطاعة الله عز وجل وحكى ابن عبد البر كون آية الكثر منسوخة بآية الزكاة عن عمر وعراك بن مالك وعمر بن عبد العزيز وأبي عمر حفص بن عمر الزمير (ثانيهما) أن هذا من الحق الرائد على الواجب ولا عقاب بتركه وإنما ذكر استطراداً لما ذكر حقها بين الكل وفيه وإن كان له أقل زول لدم بفعله وهو الزكاة ويحتمل أن يكون ذلك من الحق الواجب إذا كان هناك مضطر إلى شرب لبنها فيجمل الحديث عن هذه الصورة الخامسة عشرة قوله (بطح لها) بضم الباء الواحدة أوله قال جماعة من العلماء معناه ألقى على وجهه قل القاضي عياض قد جاء في رواية البخاري نحوه وجهه بأخفافها قال وهذا يقتضي أنه لبس من شرط البطح كونه على الوجه وإنما هو في اللغة بمعنى البسط والمد فقد يكون على وجهه وقد يكون على ظهره ومنه سميت بطحاء مكة لا نبساطها و(القاع) المستوى الواسع في سواء من الأرض يعلوه ماء السماء فيمسكه قاله الهروي وجمعه قيعا وقيمان مثل حبار وحيرة وجبران (والترفر) بقاف وراء مكررتين بفتح القافين وإسكان الزاء الأولى المستوى من الأرض الواسع أيضا فهو بمعنى القاع فذكره بعده تأكيداً كيدا (السادسة عشرة) قوله أو فر ما كانت أي عند ما لم تكن زكاتها لأنها قيد تكون عنده على حالات مرة هزيلة ومرة ثمينة ومرة صغيرة وأخرى كبيرة

فتأتى يوم القيامة على أوفر أحوالها عنده زيادة في عقوبته بقوتها وإكمال خلقها فتكوز  
أثقل في ووطئها وأيضاً فيأتى جميعها لا يفقد منها شيئاً حتى الفصيل وهو يفتح  
الفاء وكسر الصاد ولد الناقة إذا فصل عن أمه وقد تجب فيه الزكاة إما لبلوغه  
حولاً وإما لبناء حوله على حول أمه وهذا الذي ذكرته هو الظاهر وذكره  
والذي رحمه الله في شرح الترمذي احتمالين آخرين (أحدهما) أنها تأتي أوفر  
ما كانت في الدنيا مطلقاً فقد تكون عند صاحبها الذي منع زكاتها هزيلة في  
جميع مدتها عنده وتضمن بعد ذلك عند غيره أو تكون قبل أن يملكها  
حبيبة فتحشر على أتم حالاتها تظليماً عليه (الاحتمال الثاني) أنها تجيء على  
أعظم حالات الأبل مطاقاً هي وغيرها وكذلك البقر والغنم ويدل له قوا  
بعد ذلك ليس فيها عتصاء ولا جلعاء ولا تضماء وفي حديث جابر عند مس  
أيضا ليس فيها جماء ولا منكسر قرنها وربما كان في بقرة وغنمه في الدنيا  
هو بهذه العفة من النقص فأخبر عليه الصلاة والسلام أنها تأتي تامة الخلقة  
تغليظاً عليه (في السابعة عشرة) قوله كلما مر عليه أولاً راد عليه أخراه  
كذا هو في جميع نسخ مسلم في هذا الموضع من رواية زيد بن أسلم عن  
أبي صالح عن أبي هريرة وهي الرواية التي نقلها الشيخ رحمه الله قال القاضي  
عياض وغيره قلوا هو تغيير وتصحيف وصوابه ما جاء بعده من رواية سفيان  
عن أبيه وما جاء في حديث المعروفين مرويد عن أبي ذر كلما مر عليه أخراه  
رد عليه أولاً وهذا يشتمل الكلام (في الثامنة عشرة) قال أهل اللغة: انقص  
بفتح الميم المهملة وإسكان التانيق بعدها صادم مهملة ملتبقة القرين والجلعاء بفتح الجيم  
وإسكان اللام بعدها جاء مهملة التي لا قرن لها والمضباء بفتح الميم المهملة وإسكان  
الضاد المعجمة بعدها باء موحدة التي انكسر قرنها الداخل والثلاثة محدود  
وقوله تطعه بكسر الطاء وفتحها لفتان حكاها الجوهري وغيره والكسر أفص  
قال النووي وهو المعروف في الرواية وقوله وتطؤه بأظلافها الظلف بكسر  
الطاء المعجمة للبقرة والغنم والظباء وهو المنشق من القوائم والخف للبعير  
والخافر للفرس والبغل والجمار والقدم للآدمي (في التاسعة عشرة) قوله في الخيل

فأما التي هي له وزر كذا في أكثر نسخ صحيح مسلم (التي) ووقع في بعضها  
 الذي وهو أوضح وأظهر ذكره النووي وقوله ونواه بكسر النون وبالمد أي  
 مناواة ومعاداة وقوله ربطها في سبيل الله أي أعدها للجهاد وأصله من الربط  
 ومنه الرباط وهو حبس الرجل نفسه في الثغر واعداده الأبهة لذلك وقوله  
 ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها استدل به أبو حنيفة على وجوب  
 الزكاة في الخيل ومذهبه أنه إن كانت الخيل كلها ذكورا فلا زكاة فيها وإن كانت إناثا  
 أو ذكورا وإناثا وجبت فيها الزكاة وهو بالخيار إن شاء أخرج عن كل فرس ديناراً  
 وإن شاء قومها وأخرج ربع عشر القيمة كذا حكاه عنه النووي في شرح مسلم والذي  
 في كتب الحنفية إن كانت ذكورا وإناثا وجبت فيها الزكاة وإن تمحضت ذكورا وإناثا  
 فعنه روايتان وقال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد وجهور العلماء لا زكاة  
 في الخيل بحال لقوله عليه الصلاة والسلام (ليس على المسلم في فرسه صدقة) وهو في  
 الصحيح وتأولوا هذا الحديث على أن المراد أنه يعاهد بها إذا تعين وقيل يحتمل  
 أن المراد بالحق في رقابها الاحسان اليها والقيام بعقلها وسائر مؤناتها والمراد  
 بظهورها إطراق فعلها إذا طالب منه إعارته وهذا على سبيل التنبؤ وقيل المراد  
 حق الله مما يكسبه من مال المدو على ظهورها وهو خمس الغنيمة ﴿العشرون﴾  
 إن قاتل في كل من الصبر والاجر ربطها في سبيل الله فما الفرق بينهما؟ قلت الستر  
 ربطها في سبيل الله لنفسه والاجر ربطها في سبيل الله لغيره ليعين بها المجاهدين  
 في سبيل الله ولذلك قال في الاجر لأهل الاسلام ﴿الحادية والعشرون﴾  
 المرج بفتح الميم واسكان الراء وبالجميم الموضع الواسع الذي فيه نبات ترعاه  
 الدواب سمي بذلك لأنها تخرج فيه أي تروح وتجيء وتذهب كيف شاءت والروضة  
 الموضع الذي يكثر فيه الماء فيكون فيه صنوف النبات من رباحين البادية  
 وغيرها قاله فرق بين المرج والروضة أن الأول معد لرعي الدواب ولذلك يكون  
 واسما ليتأني لها فيه ذلك والروضة ليست معدة لرعي الدواب وإنما هي للتنزه بها  
 لما فيها من أصناف النبات هذا هو الذي يتعذر من كلام أهل اللغة فصح عطف  
 الروضة على المرج وكذا وقع في صحيح مسلم عطف الروضة أولاً بالواو وثانياً



وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْعَجْمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جِبَارٌ وَفِي الرَّكَازِ الْخُمُسُ» وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ وَلَمْ يَقُلْ جُرْحُهَا، وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْلِمِ

بِأَوِّ الظَّاهِرِ أَنَّ الْوَاوَ أَوَّلًا بِمَعْنَى أَوْ ﴿الثَّانِيَةِ وَالْعَشْرُونَ﴾ قَوْلُهُ كَتَبَ لَهُ عَدَدُ مَا أَكَلَتْ حَمَنَاتٌ بِرَفْعٍ عَدَدُ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الْفَاعِلِ وَنَصَبِ حَمَنَاتٍ بِالْكَسْرِ عَلَى التَّمْيِيزِ وَيَحْتَمِلُ رَفْعُ قَوْلِهِ حَمَنَاتٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ عَدَدٍ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ وَيَكُونُ قَوْلُهُ عَدَدُ مَنْصُوبٌ نَصَبُ الْمَعْدِرِ الْعَدْدِيِّ ﴿الثَّالِثَةِ وَالْعَشْرُونَ﴾ قَوْلُهُ وَلَا يَقْطَعُ ضَوْطُهَا هُوَ بِكَسْرِ الطَّاءِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَيُقَالُ طِيلَهَا بِالْيَاءِ وَكَذَا فِي الْمَوْطِ وَالطُّولِ وَالطَّيْلِ الْجَبَلِ الَّذِي تَرْبُطُ بِهِ وَقَوْلُهُ فَاسْتَنْتَ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالتَّاءِ الْمُثَنَّى مِنْ فَوْقِ وَالتَّوْنِ الْمُشَدَّدَةِ أَيْ جَرَتْ وَقَوْلُهُ شَرَفًا بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ الْعَالَى مِنَ الْأَرْضِ وَقِيلَ الْمُرَادُ هُنَا ظَلَقًا أَوْ طَلَقَيْنِ ﴿الرَّابِعَةِ وَالْعَشْرُونَ﴾ قَوْلُهُ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَرِيدُ أَنْ يَسْقِيَهَا إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَدَدَ مَا شَرِبَتْ حَمَنَاتٌ، هَذَا مِنَ التَّنْبِيهِ بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَتْ لَهُ هَذِهِ الْحَمَنَاتُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ سَقِيَهَا فَإِذَا قَصَدَهُ فَأَوَّلَى بِأَضْعَافِ الْحَمَنَاتِ ﴿الْخَامِسَةِ وَالْعَشْرُونَ﴾ قَوْلُهُ (مَا أَنْزَلَ عَلَى فِي الْحَرِّ شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْفَازَةُ الْجَامِعَةُ) مَعْنَى الْفَازَةُ الْقَلْبِيَّةُ النَّظِيرُ وَالْجَامِعَةُ أَيْ التَّامَّةُ الْمُتَنَاوِلَةُ لِكُلِّ حَيْرٍ وَمَعْرُوفٍ أَيْ لَمْ يَنْزَلْ عَلَى فِيهَا نَصٌّ بَعِيْنَهَا لَكِنْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْعَامَّةُ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْعُمُومِ قَالَ النَّوَوِيُّ: وَقَدْ يَحْتَاجُ بِهِ مَنْ قَالَ لَا يَحْزُوزُ الْاجْتِهَادُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّمَا كَانَ بِحُكْمِ الْوَحْيِ وَبِحَبَابِ لَاهِمُوهُورِ الْقَائِلِينَ بِحُجُوزِ الْاجْتِهَادِ بِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا

### ﴿الْحَدِيثُ الثَّانِي﴾

عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «الْعَجْمَاءُ جُرْحُهَا جِبَارٌ وَالْمَعْدِنُ جِبَارٌ وَفِي الرَّكَازِ الْخُمُسُ» وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ وَلَمْ يَقُلْ جُرْحُهَا ﴿فَوَائِدُ﴾ الْأَوَّلَى أَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقِ

«البئر جرحها جبار» . والمعدن جرحها جبار» ولأبي داود  
والنسائي وابن ماجه «النار جبار» ولأبي داود «الرجل جبار»

الاولى مسلم وأصحاب السنن الأربعة من هذا الوجه من رواية سفيان بن  
عيينة والشيخان وائرمذى والنسائي من طريق الليث بن سعد والشيخان  
والنسائي من طريق مالك والنسائي من طريق معمر أربعتهم عن الزهرى عن  
سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة وليس عند الترمذى والنسائي من طريق ابن عيينة  
ذكر أبى سلمة وليس عند البخارى قوله جرحها وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من رواية  
يونس بن يزيد عن الزهرى عن سعيد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة كلاهما عن أبي هريرة  
ورواه أبو داود والنسائي من رواية سفيان بن حسين عن الزهرى عن سعيد  
وحده عن أبي هريرة مرفوعاً «الرجل جبار» مقتصرين على هذه الجملة وذكر الدار  
قطنى فى العلل أن هذه الجملة رويت من طريق أبى سلمة أيضاً قال وليس أبو  
سلمة بمحفوظ وقال فى امل الحديث الصحيح عن الزهرى عن سعيد وأبى سلمة  
وحديثه عن عبيد الله غير مدفوع لأنه اجتمع عليه اثناث أى روياه عن  
يونس وقال الدارقطنى لم يتابع سفيان بن حسين على قوله (الرجل جبار) وهو  
وهم لأن الثقة خالفوه مثل أبى صالح السمان وعبد الرحمن الأعرج ومحمد بن سيرين  
ومحمد بن زياد وغيرهم ولم يذكروا الرجل وهو المحفوظ عن أبى هريرة انتهى  
وحكى ابن عبد البر عن الشافعى أنه قال: لا يصح فى الحديث عن النبي ﷺ  
(الرجل جبار) لأن الحفظ لم يحفظوه وأخرجه من الطريق الثانية أبو داود  
والنسائي وابن ماجه من طريق عبد الرزاق لفظ النسائي (النار جبار والبئر جبار)  
واقصر أبو داود وابن ماجه على ذكر النار واتفق الشيخان أيضاً على اخراج  
الحديث من طريق شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة وأخرجه مسلم من  
رواية الأسود بن العلاء عن أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ (البئر جرحها جبار  
والمعدن جرحها جبار والمعجم جرحها جبار وفى الزكاة الخمس) (الثانية) المعجم  
بفتح العين المهملة وإسكان الجيم ممدود، البهيمه وإنما تميمت عجماء لأنها لا تتكلم

فكل من لا يقدر على الكلام أصلاً فهو أعجم قاله أهل اللغة وقوله (جرحها) قال صاحب النهاية هو هنا بفتح الجيم على المصدر لا غير قاله الأزهري فأما الجرح بالضم فهو الاسم وقوله جبار بضم الجيم بعدها باء موحدة مخففة وآخره راء وهو الدير الذي لاضمان فيه وذكر ابن العربي ما حصله أن بناء ج بر للرفع والاهدار من باب السلب وهو كثير في العربية يأتي اسم الفعل والفاعل لسلب معناه كما يأتي لاثبات معناه واعترضه والذي رحمه الله بأنه لا حاجة لجعله من السلب بل هو للرفع على بابه لأن إتلافات الأدميين مضمونة مقهور متافها على ضمانها وهذا إتلاف قد ارتفع على أن يؤخذ به انتهى ويجوز في إعراب هذه الجملة وجهان (أحدهما) أن يكون قوله جرحها جاز جملة من مبتدأ وخبر وهي خبر عن المبتدأ الذي هو العجماء والثاني أن يكون قوله جرحها بدلاً من العجماء وهو بدل اشتمال والخبر قوله جبار والكلام جملة واحدة والمصدر في قوله جرحها مضاف للفاعل أي كون العجماء بجرح غيرهما مضمون في الثالثة <sup>١</sup> فيه أن جرح البهيمة هدر غير مضمون وذكر القاضي عياض وسروى وغيرهما أنه غير الجرح عما عداه من إتلافها سواء أكان الجرح أو غيره سواء أكان على نفس أو مال فإن قلت ويؤيد ذلك أن في رواية البخاري العجماء جبار ولم يقيده بجرحها قلت تلك الرواية لا بد فيها من تقدير إذ لا معنى لكون عجماء نفسها هدرًا وقد دلت رواية غيره على أن ذلك المقدر هو الجرح فوجب الرجوع إليه لكن الحكم غير مختص به بل هو مثال منه يستدل به على ما عداه كما تقدم ولو لم تدل رواية أخرى على تعيين ذلك المقدر لم يكن لرواية البخاري عموم في جميع المقدرات التي يستقيم الكلام بتقدير واحد منها هذا هو الصحيح المنصور في الأصول أن مقتضى لا عموم له ثم ظاهر الحديث أنه لا فرق بين أن تكون البهيمة منفردة أو معها صاحبها وبهذا قال أهل الظاهر فلم يضمنوا صاحبها ولو كان معها إلا إن كان الفعل منصوباً إليه بأن حملها على ذلك الفعل فيها إذا كان راكباً أو قادها حتى اتلفت مامشت عليه فيما إذا كان قائداً أو حملها عليه بضرب أو نخذ أو رجفها إذا كان سائقا فإن اتلفت

٢ - طرح التثريب حواش



شيئاً برأسها أو بعضها أو ذنبها أو نفحتها بالرجل أو ضربت يدها في غير المشى فليس من فعله فلا ضمان عليه وقال أصحابنا الشافعية متى كان مع البهيمة شخص فعليه ضمان ما اتلفته من نفس أو مال سواء اتلفت ليلاً أو نهاراً وسواء كان صائقها أو قائدها أو راكبها وسواء كان مالِكها أو أجيره أو مستأجراً أو مستقيراً أم غاصباً أو تلفت يدها أو رجلها أو عَضُها أو ذنبها وقال مالك القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له وحكاة ابن عبد البر عن جمهور العلماء وقال الحنفية إن الراكب والقائد لا يضمنان وما نفحت الدابة برجلها أو ذنبها إلا إن أوقفها في الطريق واختلفوا في السائق فقال القنطوري وآخرون إنه ضامن لما أصابت يدها أو رجلها لأن النفحة بمرأى عينه فأمكنه الاحتراز عنها وقال أكثرهم لا يضمن النفحة أيضاً وإن كان يراها إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه بخلاف الكدم لا مكانه كعبها بأرجامها وصححه صاحب الهداية وكذا قال الحنابلة إن الراكب لا يضمن ما تلفه البهيمة برجلها وحكى ابن حزم نقي الضمان من النفحة عن شريح القاضي والحسن البصري وإبراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وعطاء بن أبي رباح وعن الحكم والشعبي: يضمن لا يبطل دم المسلم ونفسك من نقي الضمان من النفحة بعموم هذا الحديث مع الرواية التي فيها (الرجل جبار) وقد تقدم ذكرها في الفائدة الأولى وذكرنا تضعيف من ضعفها وذكرنا من حبت المعنى ما تقدم من أنه لا اطلاع له على رمحها ولا قدرة له على دفعه ومن أوجب الضمان قال باب الاتلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره ومن هو مع البهيمة حاكم لها فهي كآلة يده ففعلها منسوب اليه حملها عليه أم لا علم به أم لم يعلم والله أعلم (والرابعة) وظاهره أيضاً أنه لا فرق في إتلاف البهيمة للزروع ونحوها من الأموال فيما إذا لم يكن صاحبها ممهاين أن يكون ذلك ليلاً أو نهاراً أو به قال أبو حنيفة وأصحابه وداود وأهل الظاهر قال ابن حزم وروى عن سفيان الثوري وقال مالك والشافعي وأحمد والجمهور إنما لا يجب الضمان على أصحاب البهائم إذا كان ذلك نهاراً فاما إذا كان بالليل فأن عليهم حفظها فإذا اتلفت بتقصير منهم وجب عليهم ضمان ما اتلفته

واستدلوا على ذلك بما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية الزهري عن حرام بن محبصة الانصاري عن البراء بن عازب قال: « كانت له ناقة ضاربة فدخلت حائطا فأفسدت فيه فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقضى أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها وأن على أهل المواشي ما أصابت ماشيتهم بالليل » ورواه أبو داود أيضا من رواية الزهري عن حرام بن محبصة عن أبيه (أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائط رجل فأفسدته فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الاموال حفظها بالنهار وعلى أهل المواشي حفظها بالليل) ولا بن ماجه عن ابن شهاب أن ابن محبصة أخبره أن ناقة للبراء كانت ضاربة فذكره مرسل قال أصحابنا جاء هذا الحديث على عادة الناس في أن أصحاب الزروع والبساتين يحفظونها نهارا دون الليل ولا بد من ارسال المواشي للرعى نهارا ولم تجر العادة بتركها بالليل منتشرة فلوجرت العادة في ناحية بالعكس فكأنوا يرسلون البهائم ليلا للرعى ويحفظونها نهارا وكانوا يحفظون الزرع ليلا فوجهان أصحهما أنه ينعكس الحكم فيضمن ما أتلفته بالنهار دون الليل اتباعا لمعنى الخبر وللعادة ثم هذا كله في المزارع ونحوها فأما لو أرسل دابة في البلد وحدها فأتلقت شيئا فالأصح عند أصحابنا أنه يضمنه مطلقا وهذا الحديث الذي ذكرناه يقتضي أنه لا فرق بين الضاربة وغيرها لأنه قال ذلك في ناقة ضاربة وهو قول جمهور العلماء كما حكاه النووي في شرح مسلم وقال مالك وأصحابه يضمن مالك الضاربة ما أتلقت قال وكذا قال أصحاب الشافعي يضمن إذا كانت معروفة بالافساد لأنه عليه ربطها والحالة هذه انتهى وذكر ابن حزم من طريق عبد الرزاق بإسناده إلى عمر بن الخطاب أنه قال (يرد الضاري إلى أهله ثلاث مرات ثم يمقر) قال ابن حزم فلم يضمن ولم يخص ليلا ولا نهارا وضاف ابن حزم الحديث المتقدم وقال هذا أخبر مرسل أحسن طرقه ما رواه مالك ومعمر عن الزهري عن سعيد ابن المسيب وابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل وإنما أسند من طريق حرام بن محمد بن محبصة مرة عن أبيه ولا صحبة لأبيه ومرة عن البراء ، وحرام

هذا مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه ﴿الخامسة﴾ قوله والمعدن جبار  
وفي رواية لمسلم جرحها جبار ومعناه إذا حفر معدنًا في ملكه أو في موات  
فوقع شخص فيها ومات لا يضمنه بل دمه هدر وكذلك لو استأجر اجراء  
يعملون فيها فوقعت عليهم وماتوا لا ضمان عليه في ذلك ويلتحق بذلك كل أجير  
استأجر على عمل كان ذلك العمل سبب هلاكه كمن استأجر على صعود  
نخلة فسقط منها ونحو ذلك ﴿السادسة﴾ قوله والبئر جبار وفي رواية لمسلم  
جرحها جبار والمشهور في الرواية البئر بكسر الباء الموحدة بعدها همزة  
ساكنة ويجوز تسهيلها قال ابن العربي وقيل رواه بعضهم النار جبار وقالوا  
إن أهل اليمن يكتبون النار بالياء ومعناه عندهم أن من استوقد نارًا بما  
يجوز له فتعمدت إلى مالا يجوز فلا شيء عليه قال وهذا متفق  
عليه على تفصيل بيانه في كتب الفقه قال والدي رحمه الله في مسند أحمد والبرار  
من حديث جابر (والجب جبار) وهذا يدل على أن المراد البئر لا النار كما هو  
في الكتب الستة المشهورة قلت قد جمع النسائي بين ذكر النار والبئر في حديث واحد  
وذلك يدل على ورودهما وأنه ليس أحدهما تصحيحًا من الآخر وقد تقدم ذلك في  
الفائدة الأولى وقال ابن عبد البر قال يحيى بن معين أصله والبئر واسكن معمرًا  
صحفه قال ابن عبد البر لم يأت ابن معين على قوله هذا بدليل وليس هكذا ترد  
أحاديث الثقات والكلام في قوله والبئر جبار كما تقدم في قوله والمعدن جبار  
أن معناه أن يحفر بئرًا في ملكه أو في موات فيقيم فيها إنسان أو غيره ويتلف  
فلا ضمان وكذا لو استأجره لحفرها فوقعت عليه فوات فلا ضمان أما إذا حفر  
البئر في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير إذن فتلف فيها إنسان وجب  
ضمانه على عاقلة حافرها والكفارة في مال الحافر وإن تلف بها غير الآدمي  
وجب ضمانه في مال الحافر ﴿السابعة﴾ الركا ب كسر الراء وتخفيف الكاف وآخره  
زاي قال في الصحاح دفين أهل الجاهلية كأنه ركز في الأرض أي غرز  
وقال في المحكم قطع ذهب وفضة تخرج من الأرض أو المعدن وقال في المشارق  
وهو عند أهل الحجاز من الفقهاء واللغويين السكنوز وعند أهل العراق المعدن

لأنها ركزت في الأرض أي ثبتت وقال في النهاية: والقولان محتملها اللغة لأن كلا منهما مركوز في الأرض أي ثابت يقال ركزه يركزه ركزا إذا دفنه والحديث إنما جاء في التفسير الأول وهو الكنز الجاهلي وإنما كان فيه الخمس لكثرة تقعه وسهولة أخذه وقال ابن العربي حقيقة ركر الاثبات والمعدن ثابت خلقة وما يدفن ثابت بتكلف متكاف، قلت وهذا الحديث يدل على إرادة دفن الجاهلية أيضاً لكونه عليه الصلاة والسلام عطف الركاز على المعدن وفرق بينهما وجعل لكل منهما حكماً ولو كانا بمعنى واحد لمجمع بينهما وقال والمعدن جبار وفيه الخمس وقال الركاز جبار وفيه الخمس فلما فرق بينهما دل على تغايرهما وقال ابن المنذر في الاشراف قال الحسن البصري الركاز المدفون دفن الجاهلية دون المعدن وبه قال الشعبي ومالك والحسن بن صالح والاوزاعي وأبو ثور، وقال الزهري وأبو عبيد الركاز المال المدفون والمعدن جميعاً وفيها جميعاً الخمس انتهى وحكى ابن عبد البر هذا القول الثاني عن الاوزاعي فقال قال الاوزاعي الركاز أموال أهل الكتاب المدفونة في الأرض والذهب بعينه يصيبه الرجل في المعدن انتهى والظاهر أنه أخص من قول الزهري وأبي عبيد لكونه خصه في المعدن بالذهب بعينه لكن نقل عن ابن عبد البر في موضع آخر أنه قال في ذهب المعدن وفضته الخمس ولا شيء فيما يخرج منه غيرها ﴿الثامنة﴾ فيه وجوب الزكاة فيما وجده المسلم من دفن أهل الجاهلية سواء كان في دار الاسلام أو في دار الحرب وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وصار العلماء من السلف والخلف قال ابن المنذر ولا نعلم أحداً خالف ذلك إلا الحسن البصري فإنه فرق بين ما يوجد منه في أرض الحرب وأرض العرب فأوجب الخمس فيه إذا وجد في أرض الحرب وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة انتهى وحكى ابن قدامة الاجماع على الأول ثم حكى كلام ابن المنذر المتقدم قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ويعرف كونه من دفن الجاهلية بأن يكون على ضربين أو عليه اسم ملك من ملوكهم واستشكله الرافعي وغيره بأنه لا يلزم من كونه على ضربين كونه من دفنهم لاحتمال أنه وجده مسلم بكنز جاهلي فكنزه ثانياً



والحكم مدار على كونه من دفين الجاهلية لأعلى كونه ضربهم وأجيب عنه بأن هذا الاحتمال مدفوع بالاصل قالوا فلو كان الموجود على ضرب الاسلام بأن كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام لم يملكه الواجد بل يردّه الى مالكه إن علمه وإن لم يعلمه فوجهان الصحيح الذي قطع به الجمهور أنه لقطة يعرفه الواجد صفة ثم له تمسكه إن لم يظهر مالكه وقال الشيخ أبو علي هو مال ضائع يملكه الآخذ للمالك أبداً ويحفظه الامام له في بيت المال ولا يملك بحال فلو لم يعرف أن الموجود من ضرب الجاهلية أو الاسلام فقيه للشافعي قولان أظهرهما أنه ليس بركاز بل هو لقطة على الاصح والقول الثاني أنه ركاز فيخمس وهو الاصح عند الحنفية قال صاحب الهداية: ولو اشتبه الضرب يجعل جاهلياً في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل اسلامياً في زماننا لتقدم المهد انتهى <sup>في التاسعة</sup> خمس أصحابنا الركاز بما يوجد في الموات سواء في ذلك موات دار الاسلام ودار الحرب اما لو وجد في طريق مسلك أو مسجد فهو لقطة ولو وجد في أرض مملوكة إن وجدته المالك فهو له وإن وجدته غير المالك لم يملكه فان ادعاه المالك فهو له كامتعة الدار وإن لم يدعه انتقل الى من تلقاه المالك عنه وهكذا حتى يصل الحال إلى من أحيا تلك الأرض ومن المصريح بملك الركاز بأحياء الأرض القفال وبني الامام ذلك على مسألة الظبية إذا دخلت داراً فأغلق عليها الباب صاحب الدار لأعلى قصد ضبطها وفيه وجهان أصحهما أنه لا يملكها لكنه يصير أولى بها وإن كان في أرض موقوفة فهو لمن في يده الأرض قال البغوي وإن وجدته في أرض مملوكة في دار الحرب فان أخذ بقهر وغلبة فهو غنيمته وإلا فهو فيء قاله الامام في النهاية قال الرافعي وهو محمول على ما إذا دخل دار الحرب بنير أمان لأنه إذا دخل بأمان لا يجوز له أخذ كمره لا يقتال ولا غيره قاله الشيخ أبو علي ثم في الحكم بكونه فيئاً إشكال فانه إن أخذه خفية كان صارقاً وإن أخذه جهاراً كان مختلساً لاجرم أطلق كثير من الأئمة كالصيدلاني وابن الصباغ القول بأنه غنيمته وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة تكلم الفقهاء في الاراضي التي يوجد فيها الركاز

وجعل الحكم مختلفا باختلافها ومن قال منهم بأن في الركاز الخمس إما مطلقا  
أو في أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث اهـ العاشرة ﴿ ليس في الحديث بيان  
من يصرف له الخمس وقد اختلف العلماء في ذلك فقال مالك والشافعي  
مصرفه مصرف الزكوات وقال أبو حنيفة إنه يصرف مصرف خمس النبي وبه  
قال المزني وهو قول عن الشافعي وعن أحمد روايتان ، قال ابن قدامة : والثانية  
أصح وأقرب على مذهبه ﴿ الحادية عشرة ﴿ ظاهره أنه لا فرق في وجوب الخمس في  
الركاز بين أن يلتم نصابا أم لا وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وهو قول  
قديم عن الشافعي ومن أصحابنا من لم يثبت وحكاه ابن المنذر عن اسحق  
وأبي عبيد وأصحاب الرأي وقال الشافعي في الجديد يعتبر فيه النصاب فلا تجب  
الزكاة فيما دونه إلا إذا كان في ملكه ما يكمله من جنس النقد الموجود قال ابن  
المنذر القول الاول أولى بظاهر الحديث وبه قال جل اهل العلم ﴿ الثانية عشرة ﴿  
ظاهره أيضا أنه لا يشترط فيه الحول بل يجب إخراج الخمس منه في الحال ولا  
أعلم في ذلك خلافا في مذهب الشافعي ولا غيره وقال القاضي أبو بكر بن العربي  
اختلف الناس في اعتبار الحول فيه فرأى مالك أنه كالزرع لأنه مال زكوى  
يخرج من الارض ورأى الشافعي أنه ذهب وفضة يجزى على حكمهما فزاعى  
الشافعي اللفظ وزاعى مالك المعنى وهو أسعد به اهـ وقد صرح النووي في  
الروضة تبعا للرافعي بأنه لا يشترط فيه الحول بلا خلاف ويحتمل أن يكون  
ابن العربي إنما حكى هذا الخلاف في الممدن واختلف في اشتراط الحول في  
زكاة المعدن عندنا معروف والله أعلم ﴿ الثالثة عشرة ﴿ ظاهره أيضا أنه لا فرق  
بين أن يكون الركاز ذهبا وفضة أو غيرهما كالنحاس والحديد والجواهر ووسائل  
الاموال وهو مذهب أحمد بن حنبل وحكاه ابن المنذر عنه وعن اسحق وأبي  
عبيد وأصحاب الرأي قال وبه أقول قال وقال الاوزاعي ما أرى بأخذ الخمس  
من ذلك كله بأسا وذهب الشافعي إلى اختصاص ذلك بالذهب والفضة وعن  
مالك روايتان كالقولين وحكى كل منهما عن ابن القاسم وقال بالتعميم مطرف  
وابن الماجشون وابن قافع وبالتخصيص ابن المواز قال ابن المنذر وأصح قولى

مالك ما عليه سائر أهل العلم اه وحكى التميم عن الشافعى فى القديم ومن اصحابنا من لم ينسبته **(الرابعة عشرة)** ظاهره أيضا أنه لافرق فى وجوب إخراج الخمس منه بين أن يكون الواجد له مسلما أو ذميا وكاد ابن المنذر أن يدعى الاجماع على ذلك فقال كل من يحفظ عنه من أهل العلم يقول إن على الذمى فى الركاى يحده الخمس هذا قول مالك وأهل المدينة والثورى وأهل العراق من أصحاب الراى وغيرهم والاوزاعى وأبى ثور ومن تبعهم من أهل العلم وكذلك تقول وهذا يدل على أن خمس الركاى ليس سبيلا سبيل الصدقات لأن الذى لازكاة عليه إنما سبيله سبيل مال الفى اه ولما كان مذهب الشافعى أن مصرفه مصرف الزكوات قال لا يؤخذ من الذمى شىء قال أصحابنا وإذا قلنا بذلك القول ان مصرفه مصرف الفى أخذ من الذمى والله أعلم **(الخامسة عشرة)** ليس فى الحديث تعرض لمن يتعاطى إخراج الخمس من الركاى أهو الواجد أو يتعين أن يكون الفاعل لذلك الامام أو نائبه وينبغى أن يقال إن قلنا مصرفه مصرف الزكاة فلو أخرجه الواجد له وقع الموقع وإن قلنا مصرف الفى فذلك من وظيفة الامام أو نائبه الذى أقامه لذلك ، وقد حكى ابن المنذر عن أبى ثور أنه لا يسهه أن يتصدق بخمسه فان فعل ضمنه الامام ، وعن أصحاب الراى أنه يسهه ذلك قال ابن المنذر وهذا أصح وقال ابن قدامة فى المفنى ويجوز أن يتولى الانسان تفرقة الخمس بنفسه لان عيسى رضى الله عنه أمر واحد الكثر بتفرقة على المساكين قاله الامام أحمد ثم قال ويتخرج أن لا يجوز ذلك لان الصحيح أنه فى فام تلك تفرقة بنفسه كخمس الغنيمة قال القاضى من الحنابلة وليس للامام رده على واجده لانه حق مال فلم يجوز رده على من وجب عليه كالزكاة وخمس الغنيمة ، وقال ابن عقيل يجوز لانه روى عن عمر أنه رد بهنضه على واجده ولانه فى فجاز رده عليه كخراج الارض وهذا قول أبى حنيفة **(السادسة عشرة)** استدلل به الحنفية على وجوب الخمس فى المستخرج من المعادن سواء أكان ذهابا أو فضة أو غيرها من معادن الارض كالحديد والنحاس والرصاص وغيرها بناء على دخول ذلك فى اسم الركاى وقد تقدم ذلك عن الزهرى وأبى عبيد ولم يعتبروا

﴿ بَابُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ ﴾  
عن همام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

في ذلك نصابا ولا حولا وجعلوا مصرفه مصرف الفیء وذهب الأئمة الثلاثة والاکثرون إلى أن المعدن لا يدخل تحت اسم الرکاز ولا له حکمه واتفقوا على الإخراج منه في الجملة وإن مصرف المخرج منه مصرف الزكاة والمشهور من مذاهبهم اعتبار النصاب فيه دون الحول ثم اختلفت تفاصيل مذاهبهم في ذلك فقال الشافعية إن كان المستخرج من المعدن غير الذهب والفضة فلا زكاة فيه إلا في وجه شاذ وإن كان أحد النقيدين ففيه الزكاة وفي قدر الواجب ثلاثة أقوال للشافعية (أصحها) ربع العشر كزكاة النقيدين (والثاني) الخمس (والثالث) أن ناله بلاتعب ومؤنة فالخمس والإفربع العشر ولم يخص الحنابلة ذلك بالذهب والفضة بل قالوا بوجوب الزكاة في كل ما خرج من الأرض مما يخلق فيها من غيرها مما له قيمة ووسعوا ذلك حتى قالوه في المعادن الجارية كالقار والنفط والكبريت، والحنفية خصوا ذلك بما ينطبع كالحديد والنحاس قال الحنابلة والواجب فيه ربع العشر وخص المالكية ذلك بالنقيدين وقالوا إن الواجب ربع العشر إلا ما لا يتكلف فيه إلى أصل ففيه الخمس واعتبر أصحابه بن راهويه وابن المنذر في زكاة المعدن الحول وحكي قولاً عن الشافعية وذكر ابن حزم أن الأمة مجمعة على أنه لا زكاة في الصخر والحديد والرصاص والقصدير وأن طائفة قالوا بوجوب الزكاة فيها عند امتزاجها في المعدن بالذهب أو الفضة وأسقطوا الزكاة عنها إذا كانت صرفاً اه وقد عرفت أن الحنفية والحنابلة أوجبوا الإخراج من سائر المعادن ولو كانت غير ذهب وفضة إلا أن الحنفية أوجبوا الخمس وجعلوه فيئاً والحنابلة أوجبوا ربع العشر وجعلوه زكاة

﴿ بَابُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ ﴾

(الحديث الأول) عن همام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ  
« لا تقوم الساعة حتى يكثف لكم المال فيفيض حتى يهرب المال من يتقبل منه صدقة

« لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِيضَ حَتَّى يَهْمَ رَبُّ الْمَالِ  
مَنْ يَتَقَبَّلُ مِنْهُ صَدَقَةٌ مَالِهِ قَالَ يَقْبِضُ الْعِلْمُ وَيَقْتَرِبُ الزَّمَنُ وَتُظْهِرُ  
الْفِتَنُ وَيَكْثُرُ الْهَرَجُ قَالُوا الْهَرَجُ أَيُّمَ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ »

مَالِهِ، قَالَ يَقْبِضُ الْعِلْمُ وَيَقْتَرِبُ الزَّمَنُ وَتُظْهِرُ الْفِتَنُ وَيَكْثُرُ الْهَرَجُ قَالُوا الْهَرَجُ أَيُّمَ  
هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ « (فيه فوائد) ﴿الاولى﴾ أخرجه عنه مسلم  
الشرط الآخر وهو من قوله يقبض العلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق  
وأخرج الشطرين من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن  
أبيه عن أبي هريرة فرقه في موضعين ذكر الشرط الاول في الزكاة وفيه حتى  
يخرج الرجل بركاة ماله فلا يجد أحدا يقبلها منه وذكر الشرط الآخر من قوله  
ويكثر الهرج في الفتن ولم يذكر من هذا الوجه وسطه وهو قوله (يقبض العلم  
ويقترب الزمن وتظهر الفتن) وأخرجه بتمامه أيضا من طريق أبي يونس عن  
أبي هريرة فرقه في موضعين كما تقدم وأخرجه البخاري بتمامه  
من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة واتفق الشيخان على الشرط  
الآخر من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة بلفظ (يقبض العلم  
ويظهر الجهل والفتن ويكثر الهرج) قيل يا رسول الله وما الهرج؟ فقال هكذا  
بيده فحرفها كأنه يريد القتل لفظ البخاري ولم يسق مسلم لفظه ومن طريق حميد  
ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة بلفظ (يتقارب الزمان وينقص العمل  
ويلقى الشح ويكثر الهرج) قَالُوا وَمَا الْهَرَجُ قَالَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ لفظ البخاري وفي بعض  
الروايات عنه وينقص العلم وفي رواية من هذا الوجه لفظان (أحدهما) ويقبض  
العلم (والآخر) وينقص العمل وفي روايته من هذا الوجه وتظهر الفتن ومن طريق  
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ (يتقارب الزمان وينقص العمل ويلقى الشح  
وتظهر الفتن ويكثر الهرج) قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّهَا هُوَ قَالَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ لفظ البخاري  
﴿الثانية﴾ قوله فيفيض بفتح أوله فصره أهل اللغة بأن معناه يكثر وحسنه فيشكل  
عطفه عليه في قوله حتى يكثر فيكم المال فيفيض والذي يظهر لي أن



في الفيض زيادة على الكثرة ولذلك قال في المشارق في قوله يفيض المال أي  
 بكثرة حتى يفيض منه بأيدي ملاك مالا حاجة لهم به قال وقيل بل ينتشر في  
 الناس ويعمهم وهو الأول انتهى؛ فيصدق كثرة المال بأن يكون على قدر الحاجة  
 ولا يصدق فيغني إلا بزيادة على ذلك ويرافق ذلك قول الجوهرى في الصحاح  
 فاض الماء أي كثر حتى سال على ضفة الوادى، انتهى فاعتبر فيه مع الكثرة  
 زيادته عن قدر الوادى حتى يسيل على ضفته ﴿الثالثة﴾ قوله حتى بهم ضبط  
 وحين (أجودها وأشهرها) أنه بضم الياء وكسر الهاء وقوله رب المال أي صاحبه وهو  
 منصوب على أنه مفعول به وقوله من يتقبل منه صدقة ماله هو الفاعل وفيه  
 مضاف محذوف أي امر والمعنى أن يقلق رب المال ويحزنه أمر من يأخذ منه  
 زكاة ماله لتقد المحتاج لأخذ الزكاة لمعوم الفنى لجميع الناس (والوجه الثانى) أنه  
 بهم بفتح الياء وضم الياء ويكون رب المال مرفوعا فاعلا وتقديره بهم رب  
 المال بمن يقبل صدقته أي يقصده حكماء النووى وقال قال أهل اللغة يقال أهـ  
 إذا أحزنه وهمه إذا أذابه ومنه قولهم : همك ما أهمك : أي إذا بك  
 الشيء الذى أحزنك فأذهب شحـمك ، قال وعلى الوجه الثانى هو من هم به  
 إذا قصده انتهى قال في الصحاح : تقول أهمنى الأمر إذا أقلقك وحزنك والهم  
 الحزن وهنى المرض أذابنى ﴿الرابعة﴾ فيه الاخبار بكثرة المال في آخر الزمان  
 وأن الانسان لا يجد من يقبل صدقته حتى يحصل له من ذلك ثم قال النووى  
 وسبب عدم قبولهم الصدقة في آخر الزمان كثرة الاموال وظهور كنوز الأرض  
 ووضع البركات فيها كما ثبت في الصحيح بعد هلاك يأجوج ومأجوج وقلة الناس  
 وقلة أموالهم وقرب الساعة وعدم ادخارهم المال وكثرة الصدقات ﴿الخامسة﴾  
 وفيه الحث على المبادرة بالصدقة واغتنام إمكانها قبل تعذرها وفي الصحيحين عن حارثة  
 ابن وهب رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «تصدقوا فيوشك  
 الرجل يمشى بصدقته فيقول الذى أعطىها لو جئتنا بها بالأمس قبلتنا، فأما الآن  
 فلا حاجة لى بها، فلا يجد من يقبلها» ﴿السادسة﴾ استدل به المصنف رحمه الله  
 على انه إذا لم يجد من يقبل صدقته فلا حرج عليه وهو واضح الحكم والتعليل

إذ لم يقع منه تقصير ولا منعه ، لكن في استنباط ذلك من الحديث نظر : لأن غاية ما فيه الاخبار بأن هذا يقع أما كونه إذا وقع يكون صاحب المال مأثوما أو غير مأثوم فليس فيه تعرض له **﴿السابعة﴾** المراد بقبض العلم ذهابه وليس المراد بذلك انتزاعه من الناس بل موت العلماء وقد تبين ذلك في حديث عبد الله ابن عمر وفي الصحيحين «إن الله عز وجل لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس : ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يترك عالما اتخذ الناس رؤساء جهالا فسألوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» وأما قوله في الرواية الأخرى وينقص العلم فهذا في أول الأمر ينقص ثم يقبض ويذهب **﴿الثامنة﴾** المراد بافتراق الزمان قربه من الساعة قاله القاضي عياض والنووي ويحتمل أن المراد قصوره وعدم البركة فيه وأن اليوم مثلا يصير الانتفاع به بقدر الانتفاع بالساعة الواحدة ولعل هذا أظهر وأوفق للإحاديث وأكثر فائدة ويبدل له قوله في الحديث الذي رواه الترمذي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان فتكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالיום ويكون اليوم كالساعة وتكون الساعة كالضربة النار» **﴿التاسعة﴾** الهرج بفتح الهاء وإسكان الراء وآخره جيم فسرته النبي ﷺ بأنه القتل وهو أحد معانيه فتمين الأخذ به وله معان أخر جمعها في المحكم شدة القتل وكثرته والاختلاط والفتنة في آخر الزمان وكثرة النكاح وكثرة الكذب وكثرة النوم وشيء نراه في النوم وليس بصادق وعدم الإيقان بالامر واقتصر الجوهرى على أن الهرج الفتنة والاختلاط قال وأصل الهرج الكثرة في الشيء وفي صحيح البخارى في حديث أبى موسى قال أبو موسى والهرج القتل بلسان الحبشة وقال القاضي في المشارق قوله بلغة الحبشة وهم من بعض الرواة والافهى عربية صحيحة والهرج الاختلاط **﴿العاشرة﴾** قوله أيم هو بفتح الهمزة واسكان الباء المنناة من تحت وفتح الميم ومعناه ما هو ؛ وأصله أى ما هو بتشديد الباء وبالالف في ما ؛ أى أى شيء هو فخففت الباء وحذفت ألف ما ؛ ذكره في النهاية وذكر في المشارق أنه روى بتشديد الباء وتخفيفها وأنها لغتان **﴿الحادية عشرة﴾** فيه أن

وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « والذي نفس محمد بيده لو أن أحدًا عندي ذهبًا لا خبئتُ ألا يأتي على ثلاث وعندي منه دينارٌ أجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ مِنِّي لَيْسَ شَيْئًا أَرْضُهُ فِي دِينِ عَلِيٍّ » لم يقل مسلم (أَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ)

من أشرط الساعة كثرة القتل بغير حق وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « والذي نفسي بيده لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس يوم لا يدري القاتل فيم قتل ولا المقتول فيم قتل » وفي سنن ابن ماجه بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم: « إن الهرج القتل: فقال بعض المسلمين يا رسول الله إنا نقتل الآن في العام الواحد من المشركين كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بقتل المشركين وإن كان يقتل بعضكم بعضًا حتى يقتل الرجل جاره وابن عمه وذا قرابته فقال بعض القوم يا رسول الله ومعنا عقولنا ذلك اليوم فقال رسول الله ﷺ لا تتبع عقول أكثر ذلك الزمان وتختلف لها هباء من الناس لا عقول لهم

(الحديث الثاني)

وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « والذي نفس محمد بيده لو أن أحدًا عندي ذهبًا لا خبئتُ أن لا يأتي علي ثلاث وعندي منه دينارٌ أجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ مِنِّي لَيْسَ شَيْئًا أَرْضُهُ فِي دِينِ عَلِيٍّ » (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه البخاري في التلخيص من صحيحه من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق وفي الاستقراض والرفاق من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ورواه مسلم في الزكاة من صحيحه من طريق محمد بن زياد كلاهما عن أبي هريرة بمعناه وليس في الروايتين الأخيرتين قوله أجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ مِنِّي (الثانية) في قوله عليه الصلاة والسلام (والذي نفس محمد بيده) جواز الحلف بغير حليف قال النووي بل هو مستحب إذا كان مصلحة كنوكيد أمر مهم وتحقيقه ونفي المجاز عنه: قال وقد كثرت الأحاديث

الصحيحة في حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا النوع لهذا المعنى انتهى ﴿الثالثة﴾ في قوله (قضى محمد) تعبير الانسان عن نفسه باسمه دون ضميره كقوله في خبر هذا الحديث قسى وفي الحلف بهذه اليمين زيادة تأكيد لأن الانسان اذا استحضر أن نفسه التي هي اعز الأشياء عليه بيد الله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء غلب عليه الخوف فارتدع عن الحلف على ما لا يتحققه فكان في الحلف بهذا زيادة تأكيد على الحلف بنيره ﴿الرابعة﴾ قوله (بيده) من أحاديث الصفات التي فيها مذهبان مشهوران (أحدهما) تأويل اليد بالقدرة (ثانيهما) أمرارها كما جاءت من غير تكليف ولا تشبيه والسكف عن تفسير الصفة المذكورة ﴿الخامسة﴾ قوله لو أن أحدا عندي يحتمل أن تقديره مثل أحد ففيه مضاف حذف وأقيم المضاف اليه مقامه ويحتمل أن يسكون المراد انقلاب أحد نفسه وصيرورته ذهباً ويدل للاحتمال الأول قوله في رواية البخاري من طريق عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة مرفوعاً (لو كان لي مثل أحد) الحديث ويدل للاحتمال الثاني قوله في حديث أبي ذر في الصحيح (فلما أبصر يعني أحداً قل ما أحب أن تحوّل لي ذهباً يمكث عندي منه دينار) الحديث ﴿السادسة﴾ فيه الحث على الصدقة والاتفاق في القربات وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان في أعلا درجات الزهد يحب أن لا يبقى عنده من جبل ذهب بعد ثلاث شيء وإنما قيد ذلك بالثلاث لأنه لا يتأتى تقريق جبل الذهب في أقل من ثلاث ولو استغرق في ذلك أوقاته واستعان عليه بكل أحد ﴿السابعة﴾ فيه أن الاتفاق إنما يكون عند وجود القابلين له فأما مع فقدهم فلا يتأتى الاتفاق لأن الآخذ أحد ركنيه ولا يمكن إلا كراه عليه واستدلال المصنف رحمه الله به على أنه اذا لم يجد من يقبل صدقته فلا حرج عليه استدلال واضح فإنه عليه الصلاة والسلام شرط في استحبابه اتفاق جبل الذهب في ثلاث وجود القابل له فدل على أنه اذا لم يجد قابلاً أخره الى وجود القابل له وأنه لا حرج في ذلك ولم يفرق فيه بين الصدقة الواجبة وغيرها وهو واضح من حيث المعنى ايضاً لأن الوجوب مع الامكان وهو مفقود مع فقد القابل والله تعالى اعلم ﴿الثامنة﴾ قوله (ليس شيء وأرصده في دين على) أي ليس الباقي شيئاً

## باب بيان المسكين

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان ، قالوا فمن المسكين ؟ قال الذي

وفيه دليل على تقديم وفاة الدين على الصدقة ثم يحتمل ان يكون المراد إرضاءه إرضاء دين غائب حتى يحضر فيأخذ دينه ، ويحتمل ان يكون المراد إرضاءه لوفاء دين مؤجل حتى يحل فيوفيه **﴿التاسعة﴾** وفيه جواز الاستقراض والاستدانة وقيد ابن بطال ذلك باليسير للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في إرضاء دينار الدينه قال ولو كان عليه مائة دينار أو أكثر لم يرصد لأدائها دينارا لانه عليه الصلاة والسلام كان أحسن الناس قضاء ، قال فبان بهذا الحديث أنه ينبغي للمؤمن أن لا يستغرق في كثرة الدين خشية الاهتمام به والعجز عن أدائه وقد استعاذ النبي صلى الله عليه وسلم من ضلع الدين واستعاذ من المأثم والمغرم وقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف انتهى وما فهمه من ان النبي **ﷺ** انما أراد إرضاء دينار واحد ليس في الحديث ما يدل عليه ولو اطلق الدينار هنا فلا يراد به التوحيد وانما يراد به الجنس والمراد انه يرصد لما عليه من الدين ما يفي به قليلا كان أو كثيرا **﴿الماشرة﴾** هذا الحديث أصل في اداء الأمانات ووفاء الديون **﴿الحادية عشرة﴾** فيه استعمال التمني في الخير وأن النهي عن ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم (لا تقولوا لو فان لو تفتتح عمل الشيطان) انما هو في أمور الدنيا فأما تمنى الخير فمحبوب مأجور عليه والله اعلم

## باب بيان المسكين

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله **ﷺ** قال : ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان ، قالوا

لَا يَجِدُ غَنِي يُغْنِيهِ وَلَا يُفْطِنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ  
النَّاسَ، وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ وَلَمْ يَقُلْ قَالُوا فَنِ الْمَسْكِينُ  
قَالَ: إِنَّمَا الْمَسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنِي يُغْنِيهِ وَيَسْتَحْيِي أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ  
وَلَا يُفْطِنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ «إِنَّ الْمَسْكِينَ  
الْمُتَعَفِّفُ، اقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْلَافًا)»

فَنِ الْمَسْكِينِ؟ قَالَ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنِي يُغْنِيهِ وَلَا يُفْطِنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ وَلَا يَقُومُ  
فَيَسْأَلُ النَّاسَ، وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ وَلَمْ يَقُلْ قَالُوا فَنِ الْمَسْكِينِ وَقَالَ  
(إِنَّمَا الْمَسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنِي يُغْنِيهِ وَيَسْتَحْيِي أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ وَلَا يُفْطِنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقَ  
عَلَيْهِ) (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿الْأَوَّلَى﴾ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَمُسْلِمٍ مِنْ  
طَرِيقِ الْمُفِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَزَامِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ وَاتَّفَقَا  
عَلَيْهِ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عُمَرَ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ بَلَفْظُ «لَيْسَ الْمَسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ وَلَا اللَّقْمَةُ وَلَا اللَّقْمَتَانِ، إِنَّمَا  
الْمَسْكِينُ الَّذِي يَتَعَفَّفُ، وَاقْرَأُوا «إِنْ شِئْتُمْ بِعَنِي قَوْلُهُ تَعَالَى (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْلَافًا)»  
لَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَقَالَ مُسْلِمٌ «إِنَّ الْمَسْكِينَ الْمُتَعَفِّفَ اقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ  
إِحْلَافًا)» وَانْفَرَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفْظُ «لَيْسَ  
الْمَسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ الْأَكْلَةُ وَالْأَكْلَتَانِ وَلَكِنَّ الْمَسْكِينُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ غَنِي وَيَسْتَحْيِي،  
أَوْ لَا يَسْأَلُ النَّاسَ إِحْلَافًا» ﴿الثَّانِيَّةُ﴾ قَالَ الْعُلَمَاءُ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَسْكِينِ السَّكَّامِلَ  
الْمَسْكِنَةَ هُوَ الْمُتَعَفِّفُ الَّذِي لَا يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ وَلَا يَسْأَلُهُمْ وَلَا يُفْطِنُ لِحَالِهِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ  
نَفَى أَصْلِ الْمَسْكِنَةِ عَنِ الطَّرَافِ وَأَنَّمَا مَعْنَاهُ نَفَى كِبَالِهَا وَهَذَا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
(أَتَدْرُونَ مَنْ الْمُفْلِسُ؟) الْحَدِيثُ وَكَقَوْلِهِ ﷺ (أَتَدْرُونَ مَنْ الرَّقُوبُ) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى  
(لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ) الْآيَةُ  
رَأْسُ عَبْدِ الْبَرِّ عَلَى إِطْلَاقِ اسْمِ الْمَسْكِنَةِ عَلَى الطَّوَافِ بِحَدِيثِ أُمِّ حَبِيبٍ  
مَرْفُوعًا (رَفَعُوا الْمَسْكِينِ وَلَوْ بَطْلَفَ مَحْرَقٍ) وَبِقَوْلِ طَائِفَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (إِنْ



المسكين لبقيف على بابي) الحديث قال وقد جعل الله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين  
وأجمعوا أن السائل الطواف المحتاج مسكين ﴿الثالثة﴾ الإشارة التي في قوله بهذا  
الطواف، تحتل أن تكون لحضوره ومشاهدته وتحتل أن تكون لحقارته  
﴿الرابعة﴾ قوله (فن المسكين) كذا هو في روايتنا من طريق أبي مصعب عن  
مالك وهو الوجه وفي رواية يحيى بن يحيى عن مالك فما المسكين، وتابعه عليه  
جماعة كما ذكر ابن عبد البر وكذا هو في صحيح مسلم من طريق المغيرة بن عبد  
الرحمن الحزامي وله ثلاث توجيهات (أحدها) أن يكون أراد فما الحال التي يكون  
بها السائل مسكينا (الثاني) أن تكون ما هنا بمعنى من كما قيل في قوله تعالى (والسما  
وما بناها) وقوله تعالى (وما خلق الذكر والانثى) ذكرهما ابن عبد البر (والثالث)  
أن ما تأتي كثيرا لصفات من يعقل كقوله تعالى (فانكحوا ما باب لكم من النساء)  
أي الطيب ذكره النووي في شرح مسلم ﴿الخامسة﴾ الفنى بكسر الفين مقصور  
اليسار وقوله يفنيه صفته وهو قدر زائد على اليسار إذ لا يلزم من حصول اليسار  
للعمء أن يفنى به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر والمفنى محتمل لأن يكون المراد  
تقى أصل اليسار ولأن يكون المراد تقى اليسار المقيد بأنه يفنيه مع وجود أصل  
اليسار وهذا كقوله تعالى (لا يسألون الناس إلحافاً) وكقول الشاعر  
\* على لأحب لا يهتدى بمناره \*

وعلى الاحتمال الثاني ففيه أن المسكين هو الذى يملك ما يقع موقعاً من كفايته  
لا يكفيه وهو حينئذ أحسن حالا من الفقير فإنه الذى لا يملك شيئاً أصلاً أو يملك  
مالاً يقع موقعاً من كفايته وبهذا قال الشافعى وأبو حنيفة وفقهاء الكوفة وقال  
به من أهل اللغة الأصمعى وأبو جعفر أحمد بن عبيد واستدل له أيضاً بقوله تعالى  
(أما السفينة فكانت لمساكين يعملون فى البحر) فسمي مساكين مع أن لهم سفينة  
لكونها لا تقوم بجميع حاجتهم وعكس آخرون ذلك فقالوا: الفقير أحسن حالا من  
المسكين كما قال ابن عبد البر عن يونس بن حبيب وابن السكيت وابن قتيبة  
وقوم من أهل الفقه والحديث وقال آخرون هما سواء ولا فرق بينهما فى المعنى

## ﴿ باب لا تحل الصدقة للنبي ﷺ ﴾

عن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « والله إني لا أقبل الصدقة إلا أهلي فأجد التمرة ساقطة إلى فراشي أو في بيتي فأرفعها لا أكلها ثم أخشى أن تكون صدقة فألقيها » رواه مسلم

وان افترقا في الاسم حكاه ابن عبد البر عن ابن القاسم وسائر أصحاب مالك وحكى ابن بطال قولاً رابعاً أن المسكين الذي يسأل والفقير الذي لا يسأل (السادسة) قوله فيصدق عليه وقوله فيسأل الناس منصوبان في جواب النفي وهذا واضح (السابعة) فيه أن الصدقة على المتعفف أفضل منها على السائل الطواف وهو كذلك (الثامنة) قد يستدل بقوله ولا يقوم فيسأل الناس على أحد محلي قوله تعالى (لا يسألون الناس إلحافاً) أن معناه تقي السؤال أصلاً وقد يقال لفظه يقوم تدل على التأكيد في السؤال فليس فيه تقي أصل السؤال والتأكيد في السؤال هو الإلحاف

## ﴿ باب لا تحل الصدقة للنبي ﷺ ﴾

الحديث الأول : عن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « والله إني لا أقبل الصدقة إلا أهلي فأجد التمرة ساقطة على فراشي أو في بيتي فأرفعها لا أكلها ثم أخشى أن تكون صدقة فألقيها » رواه مسلم (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه مسلم من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق ومن طريق عمرو بن الحارث عن أبي يونس مولى أبي هريرة عن أبي هريرة ويشهد له ما رواه الشيخان من حديث أنس بن مالك قال : « مر النبي ﷺ بتمريرة مسقوفة فقال لولا أن تكون من صدقة لأكلتها »، وما رواه الشيخان أيضاً عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : « أخذ الحسن بن علي تمريرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كخ كخ أرم بها أما علمت أنا لا نأكل الصدقة ؟ » لفظ مسلم وفي لفظه أيضاً (أنا لا تحل لنا الصدقة)

ولفظ البخاري (أما شعرت أنا لانا كل صدقة) وفي لفظ له (أما علمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة) (الثانية) فيه تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم وظاهره أنه لا فرق بين الصدقة الواجبة وصدقة التطوع فأما الأولى فلا خلاف فيها وأما الثانية فهو الأصح من قول الشافعي وقال ابن قدامة في المغني: إنه الظاهر ثم قال وروى عن أحمد أن صدقة التطوع لم تكن محرمة عليه ثم حكى لفظ هذه الرواية ثم قال والصحيح أن هذا لا يدل على إباحة الصدقة له انتهى وإباحة صدقة التطوع له قول للشافعي كما تقدمت الإشارة إليه وفي رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة زيادة أخرى وهي تحريم الصدقة على آل النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح عند أصحابنا أن المحرم عليهم الزكاة دون صدقة التطوع وكذا هو الصحيح عند الحنابلة وبه قال الحنفية وهو رواية أصح عن ابن القاسم في العتبية وعكس بعض المالكية ذلك فقال: يحمل لهم الصدقة الواجبة ولا يحمل لهم التطوع لأن أئمة قد نفع فيها وقال آخرون منهم بتعريمها عليهم وقال أبو بكر الأبهري منهم بعكسه: إنه يحمل لهم الزكاة وصدقة التطوع واختلف العلماء في المراد بالآكل فقال الشافعي: هم بنو هاشم وبنو المطالب وبه قال بعض المالكية وقال أبو حنيفة ومالك: بنو هاشم فقط، وعن أحمد روايتان كاللذهبين وقال أشهب هم بنو غالب وقال أصبغ هم بنو قصي قل القاضي عياض وقال بعض العلماء هم قریش كلها (الثالثة) وفيه استعمال الورع وهو ترك الشبهات فإن هذه التمرة لا تحرم بمجرد الاحتمال وإنما رفعها النبي صلى الله عليه وسلم ليأكلها ولا يقدم إلا على ما يجوز له فملاه لئلا يترجح عنده الورع وهو تركها ومثله قوله في حديث أنس: «مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمر مسقوطة الحديث وفي ذلك الحديث زيادة أخرى وهي أن تلك التمرة ليست منسكاه وإنما تملككم بالالتقاط وقد صرح في رواية مسلم بأن في الطريق واستدل به على أن التمرة ونحوها من محقرات الأموال لا يجب تعريفها بل يباح أكلها والتصرف فيها في الحال لأنه عليه الصلاة والسلام إنما تركها خشية أن تكون من الصدقة لا لكونها نطفة قال النووي: وهذا الحكم متفق عليه وعلمه أصحابنا وغيرهم بأن صاحبها لا يطلبها ولا يبق له فيها مضم

وعن بريدة قال : « جاء سلمان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة بمائدةٍ عليها رطب فوضعهما بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا يا سلمان ؟ قال صدقةٌ عليك وعلى أصحابك ، قال ارفعها فإننا لا نأكل الصدقةَ فرفعها وجاء من الغدٍ بمثلها فوضعه بين يديه فقال ما هذا يا سلمان ؟ قال صدقةٌ عليك وعلى أصحابك ، قال ارفعها فإننا لا نأكل الصدقةَ فجاء من الغدٍ بمثلها فوضعه بين يديه يحمله فقال ما هذا يا سلمان ؟ فقال هديةٌ لك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

### الحديث الثاني

وعن بريدة قال « جاء سلمان إلى رسول الله ﷺ حين قدم المدينة بمائدةٍ عليها رطب فوضعهما بين يدي رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ ما هذا يا سلمان ؟ قال صدقة عليك وعلى أصحابك ، قال ارفعها فإننا لا نأكل الصدقةَ فرفعها وجاء من الغدٍ بمثلها فوضعه بين يديه فقال ما هذا يا سلمان ؟ قال صدقة عليك وعلى أصحابك قال ارفعها فإننا لا نأكل الصدقةَ فجاء من الغدٍ بمثلها فوضعه بين يديه يحمله فقال ما هذا يا سلمان فقال هدية لك فقال رسول الله ﷺ انشطوا قال فنظر إلى الخاتم الذي على ظهر رسول الله ﷺ فأمن به : وكان لليهود فاشتره رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وكذا درهماً وعلى أن يغرس نخلاً فيعمل سلمان فيها حتى تطعم قال فغرس رسول الله صلى الله عليه وسلم النخل إلا نخلة واحدة غرسها عمر فحملت النخل من عامها ولم تحمل النخلة : فقال رسول الله ﷺ ما أن هذه ؟ قال عمر أنا غرستها يا رسول الله ، قال فنزعها رسول الله ﷺ ثم غرسها فحملت من عامها » رواه الترمذي في الشمائل ( فيه ) فوائد ﷺ الأولى ﷺ رواه الترمذي في الشمائل من طريق علي ابن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه وليس في روايته

انْشَطُوا قَالَ فَنَظَرَ إِلَى اخْتَاتِمِ الَّذِي عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَا مِنْ بِهِ وَكَانَ لِلْيَهُودِ فَاشْتَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَذَا أَوْ كَذَا  
دِرْهَمًا وَعَلَى أَنْ يَغْرِسَ نَخْلًا فَيَعْمَلُ سَلَمَانُ فِيهَا حَتَّى تُطْعِمَ قَالَ فَغَرَسَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّخْلَ إِلَّا نَخْلَةً وَاحِدَةً غَرَسَهَا عُمَرُ  
فَحَمَلَتِ النَّخْلُ مِنْ عَامِهَا وَلَمْ تَحْمَلِ النَّخْلَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَأْنُ هَذِهِ ؟ قَالَ عُمَرُ أَنَا غَرَسْتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ  
فَنَزَعَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ غَرَسَهَا فَحَمَلَتْ مِنْهَا مَاءً  
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَائِلِ

بحيثه بمنزلة ثاني يوم وقوله إنه صدقة بل اقتصر على مرتين وقال في الثانية  
إنها هدية والزيادة من الثقة مقبولة وزيد بن الحباب ثقة حافظ (الثانية) قال  
في الصحاح : مادهم يميدهم لغة في مارهم من الميرة ومنه المائدة وهي خوان  
عليه طعام فإذا لم يكن عليه طعام فليس بمائدة وإنما هو خوان قال أبو  
عبيدة : مائدة فاعلة بمعنى مفعولة مثل عيشة راضية بمعنى مرضية وقل في المحكم  
المائدة الطعام نفسه وإن لم يكن هناك خوان وقيل هي نفس الخوان قال الفارسي  
لا تسمى مائدة حتى يكون عليها طعام والا فهي خوان انتهى وهذا  
الحديث يرد تفسير المائدة بالطعام نفسه (الثالثة) في هذه الرواية أن هدية سلمان  
كانت رطباً وفي رواية أخرى أنها تمر رواها الطبراني في معجمه الكبير من  
حديث سلمان من طريقين في أحدهما ضعيف وفي الأخرى مجهول وفي رواية أخرى عن  
سلمان أيضاً فاحتطبت حطباً فبعته فصنعت طعاماً فأتيت به النبي صلى الله عليه  
وسلم رواه أحمد والبخاري في مسنديهما بأسناد جيد وفي رواية عنه (فاشترت  
لحم جذور بدرهم ثم طبخته فجعلت قصعة من ثريد فاحتملتها حتى أتيتها بها  
على عاتقي حتى وضعتها بين يديه) رواه الطبراني بأسناد جيد ولعل الهدية كانت

طعاما ورطباً فالإسناد بها صحيح وأما رواية الترمذي فضعيفة كما تقدم ﴿الرابعة﴾  
 ظاهر هذه الرواية أنه عليه الصلاة والسلام لما ذكر له سلمان أنها صدقة لم يأكلها  
 هو ولا أصحابه لكن المعروف أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه كلوا  
 وامسك يده فلم يأكل رواه الإمام أحمد في مسنده والطبراني في معجمه وغيرهما  
 من طرق عديدة وهو أصح ويحتمل أن يكون قوله أرفعهما أي عنى لا  
 مطلقاً ﴿الخامسة﴾ هذا الذي في هذه الرواية من أنه جاءه بصدقة مرتين تقدم  
 أنه ليس في رواية الترمذي في الشرائع من هذا الوجه ولا رأيت في شيء من  
 الروايات فإن صح فكأنه قصد بتكرير ذلك أن يتأكد عنده العلم بأنه لا يأكل  
 الصدقة ولم يحتاج إلى تكرير الهدية لأن الذي من خصائصه الامتناع من أكل  
 الصدقة أما أكل الهدية فم مشترك بينه وبين غيره وإنما يحرم قبول الهدية لعارض  
 والله أعلم ﴿السادسة﴾ فيه تحريم صدقة التطوع على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهو الصحيح المشهور المنصور وقد تقدم ذكره في الحديث الذي قبله ومن يقول  
 بأباحته لا يقول لا يلزم من امتناعه من أكلها تحريم وكذا قوله أنا لا تأكل الصدقة  
 ليس فيه ما يدل على تحريم ذلك فلهذا يترك ذلك تنزهها عنه مع إباحته له وهذا  
 خلاف ظاهر الحديث وعلى كل حال ففيه أن من خصائصه عليه الصلاة والسلام  
 الامتناع من أكل الصدقة ما وجوباً وأما تنزهها ﴿السابعة﴾ فيه الفرق بين  
 الصدقة والهدية وأنها حقيقتان متغايرتان، وقد ذكر أصحابنا الشافعية في الفرق  
 بينهما أنه يعتبر في الهدية حملها إلى مكان المهداة له أعظماً له وإكراماً وأنه يعتبر  
 في الصدقة تعليق المحتاج تقرباً إلى الله تعالى وطلباً لثواب الآخرة مع اشتراكها  
 في أن كلا منهما تعليق بلا عوض وقد اعترض بعض شيوخنا بقييد الصدقة  
 بالاحتياج وقال: إن الإعطاء بقصد التقرب صدقة سواء كان لغنى أو فقر كما هو  
 مقرر في موضعه؛ وصرح النووي في شرح المذهب بنفي الخلاف في ذلك وبمحصول  
 الثواب في إعطاء الغنى، ولك أن تقول كيف تتحقق المناقة بينهما مع إمكان  
 اجتماع الأمرين أعني حملها إلى مكان المهداة له على سبيل التعظيم له والإكرام  
 وكون الإعطاء بقصد التقرب إلى الله تعالى لا لاستمالة ذلك المصطفى بل هذا



أبلغ في التقرب الى الله تعالى وهو تهيئة العطية للفقير واراخته من التعب والحمل  
 وأبعد عن كسر نفسه بمجيئه الى باب المتصدق فيتهنأ وينحفظ عليه صوته وقد  
 يقال هما أمران متنافيان فانه اذا كان القصد التقرب الى الله تعالى فلا نظر الى  
 خصوصية شخص بعينه حتى يعظم ويكرم بل القصد ارفاق المتصدق عليه  
 كأننا من كان وفي تعظيم المهدي له ما ينافي قصد التقرب باعطائه وهو النظر الى  
 خصوصيته فلا يجتمع قصد التقرب مع النظر الى شخص مخصوصه فان اجتماعهما  
 كان من باب التشريك في العادة ويبقى النظر والحكم للداعية القوية التي  
 هي بحيث لو فقدت لم توجد تلك العطية؛ فان قلت ففي الحديث (كل معروف  
 صدقة) رواه الطبراني في معجمه من حديث بلال وهذا يقتضي صدق اسم  
 الصدقة على مطلق العطية؛ قلت لم يرد بالصدقة هنا مدلولها الاصل الذي هو  
 الاعطاء بقصد التقرب الى الله تعالى وإنما استعمل الصدقة في مطلق العطية على  
 سبيل المجاز والله أعلم **(الثامنة)** فيه حجة لما يقوله الفقهاء من أصحابنا وغيرهم  
 أن العبرة في العطاء بنية الدافع فمن عليه دينان بأحدهما رهن فدفع ما يؤدي  
 أحدهما وقال أردت الدفع عن الدين الذي به الرهن لينفك وقال الآخذ إنما  
 أخذته عن الذي لارهن به فالقول قول الدافع وكذا لو قال أردت الدفع عن  
 دينك على وقال الآخذ إنما أخذته تبرعا ووجه الدليل أنه عليه الصلاة والسلام  
 سأل سلمان عن نيته فيما أحضره ورتب الحكم على ذلك من غير نظر للآخذ  
 وهو استدلال واضح **(التاسعة)** فيه أنه لا يشترط في كل من الهدية والصدقة  
 الايجاب والقبول باللفظ بل يسكنى القبض وتلك به فان سلمان رضى الله عنه  
 اقتصر على مجرد وضعه والنبي صلى الله عليه وسلم إنما سأل ليميز له الهدية المباحة  
 عن الصدقة المحرمة عليه ولم يوجد من النبي صلى الله عليه وسلم لفظ في قبول  
 الهدية وهذا هو الصحيح الذي عليه قرار مذهب الشافعي وقض به غير واحد  
 من الشافعية واحتجوا بهذا الحديث وغيره من الأحاديث التي فيها حمل الهدايا  
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقبلها ولا لفظ هناك قالوا وعلى هذا جرى  
 الناس في الأعصار ولذلك كانوا يبعثون بها على أيدي الصبيان الذين لا عبارة

لهم وفي المسألة وجه لبعض أصحابنا أنه يشترط فيها الإيجاب والقبول كالبيع والهبة والوصية وهو ظاهر كلام الشيخ أبي حامد والمتلقين عنه (العاشرة) فيه أنه لا يشترط في صدق اسم الهدية أن يكون بين المهدى والمهدى إليه رسول ومتوسط وهو الأصح عند أصحابنا وحكى أبو عبد الله الزيري من أصحابنا فيما إذا حلف لا يهدى إليه فوجب له خاتماً أو نحوه يدايدهل يحنث وجهين والمشهور ما تقدم (الحادية عشرة) فيه قبول الهدية ممن يدعى أنها ملكه اعتماداً على مجرد يده من غير تنقيب على باطن الأمر في ذلك ولا تحقق ملكه لها (الثانية عشرة) قوله فوضعه بين يديه يحمله مشكل الظاهر لأن الحمل غير الوضع فكيف يكون الحمل حالاً من الوضع فيحتمل أن يقال إن في الكلام تقدماً وتأخيراً أو أصلاً فجاء من الغد بعنقه يحمله فوضعه بين يديه ويحتمل أنه لما وضعه بين يديه لم يحمل استقراره على الأرض بل صار مع ذلك حاملاً مستوفزاً به فإنه متوقع رده كما فعل في المراتين الأولى ويحتمل أن يكون هذا زيادة في تأكيد كونه هدية لحصول المبالغة في الأكرام باستمرار صورة الحمل له مع وضعه على الأرض والله أعلم (الثالثة عشرة) قوله انشطوا باسكان النون وفتح الشين المعجمة فعل أمر من النشاط والمراد الأمر بالنشاط للأكل معه وكل ما خف المرء لفعله وماله إليه وآثره فقد نشط له وكانت هذه الهدية خاصة بالنبي ﷺ فإنه خصه بها وقال هدية لك بخلاف الصدقة التي أحضرها في اليومين الأولين فإنه قال فيها صدقة عليك وعلى أصحابك ففيه أنه يستحب للمهدى له أن يطعم الحاضرين مما أهدي له وذلك حسن معدود من مكارم الأخلاق (الرابعة عشرة) وفيه قبول هدية الكافر فإن سلمان رضي الله عنه لم يكن أسلم إذ ذاك وإنما أسلم بعد استيعاب العلامات الثلاث التي كان عليها من علامات النبوة وهي امتناعه من الصدقة وأكله للهدية وخاتم النبوة وإنما رأى خاتم النبوة بعد قبول هديته (الخامسة عشرة) الخاتم فيه لغتان فتح التاء وكسرهما وقد ذكر في هذه الرواية أنه على ظهر رسول الله ﷺ ولم يبين محله من ظهره وفي سائر الأحاديث أنه بين كتفيه وقد اختلفت الأحاديث في صفته وقدره ففي حديث السائب بن زيد أنه مثل ذر الحجلة وهو في

الصحيحين وفي حديث جابر بن سمرة كانه بيضة حمام (رواه مسلم وفي رواية الترمذي) كانه غدة حمراء مثل بيضة الحمامة (وفي حديث أبي زيد بن أخطب أنه قيل له وما الخاتم؟ قال اشعيرات مجتمعات) (رواه الترمذي في الشمائل ورواه الحاكم بلفظ (شعر مجتمع) وقال صحيح الاسناد وفي حديث عبد الله بن سرجس « فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه عند ناغض كتفه اليسرى جميعا عليه خيلان كامل التآليل » (رواه مسلم وغيره والمراد بالجمع) يضم الجيم جمع الكف أو الابهام وقال أبو الربيع سليمان بن ميم في شفاء الصدور هو شامة سوداء تضرب إلى العفورة حولها شعرات متواليات كأنها عرف فرس يتكبه الأيمن وفي حديث أبي رمنة مثل السلعة وفي رواية عنه مثل التفاحة وفي الشمائل للترمذي عن أبي سعيد الخدري بضعة ناشدة وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما مثل البندقة من لحم عليه مكتوب خير رسول الله (رواه ابن عساكر وعن ابن هشام تشبيهه بالحجم وشبهه بعضهم بركبة العزوقين في تشبيهه غير ذلك وذكر أبو العباس القرطبي بعض هذه الأقوال وقال وهذه كلها متقاربة المعنى مفيدة أن خاتم النبوة كان نتوءاً قائماً احمر تحت كتفه الأيسر قدره إذا قتل كبيضة الحمامة وإذا كبر جمع اليد ثم إن السهمي قال لم ندر هل خلق بالنبي صلى الله عليه وسلم أم وضع فيه بعد ما ولد أو حين نبي؟ فبين لنا ما رواه ابن أبي الدنيا بسنده إلى أبي ذر في حديث الملائكين « قال أحدهما لصاحبه اغسل بطنه غسل الاناء واغسل قلبه غسل الملاء ثم قال أحدهما لصاحبه خط بطنه فخاط بطني وجعل الخاتم بين كتفي كما هو الآن) فبين في هذا الحديث متى وضع وكيف وضع ومن وضعه وذكر عبد الكريم الحلبي في شرح السيرة رواية فيها وأقبل الثالث وفي يده خاتم له شعاع فوضعه بين كتفيه وتديبه ووجد رده زماناً » وقال القرطبي أيضاً قال القاضي عياض: « الخاتم هذا شق الملائكين بين كتفيه » قال القرطبي وهذه غفلة فان الشق إنما كان في الصدر وأثره إنما كان خطأ واضحاً في صدره إلى مراق بطنه كما هو منصوص عليه في كتابي البخاري ومسلم ولم يثبت قط في رواية صحيحة ولا حسنة ولا غريبة أنه بلغ بالشق حتى تعد إلى ظهره ولو كان كذلك لزم أن

يكون مستظيلا من بين كتفيه الى أسفل من ذلك لانه الذي يحاذي الصدر من  
مسرته ان مراقبته ولعل هذا وقع خلطا من بعض الناسخين لكتابه انتهى  
وعن جابر قال «أردفني رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه فالتقمت خاتم النبوة بعمي  
فكان يرم علي مسكاً» (السادسة عشرة) في هذه الرواية انه عليه الصلاة والسلام اشترى  
سلمان رضي الله عنه مكذا وكذا درهما وعلى أن يغرس نخلا فيعمل سلمان  
فيها وفي ذلك اشكال لان البائع لسلمان يسكون حينئذ قد استثنى جزءا من  
منفعته وأبقاها لنفسه وهو غرسه لتلك النخلة وعمله فيها وذلك منهي عنه  
 والمعروف في بقية الروايات ان سلمان كاتب مولاه على ذهب وعمل في نخل  
ففي مسند أحمد وغيره عن سلمان انه قال «قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كاتب يا سلمان فكأنت صاحب علي ثلثمائة نخلة أحببها له بالفقار وبأربعين أوقية  
فقال رسول الله ﷺ لأصحابه أعينوا أحاكم فأعانوني بالنخل الرجل بثلاثين  
ودية والرجل بعشرين ودية والرجل بخمس عشرة ودية والرجل بعشر يعين  
الرجل بقدر ما عنده حتى إذا اجتمعت لي ثلثمائة ودية قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذهب يا سلمان فققر لها فإذا فرغت فأنتي فأكون أنا أضعها بيدي  
قال فققرت لها وأعانتني أصحابي حتى إذا فرغت منها جئته فأخبرته فخرج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم معي إليها فجعلنا تقرب إليه الودي ويضعه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بيده فوالذي نفس سلمان بيده مامات منها ودية  
واحدة فأدبت النخل وبقي على المال فأنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى  
بيضة دجاجة من ذهب من يعض المعادن فقال ما فعل الفارسي المكاتب قال  
فدعيت له؛ قال خذ هذه فأدبها ما عليك يا سلمان؛ قال قلت وأين تقع هذه يا رسول  
الله مما على؟ قال خذها فإن الله سيؤدي بها عنك قال فأخذتها فوزنت لهم منها  
والذي نفس سليمان بيده أربعين أوقية فأوفيتهم حقهم وعنت فشهدت مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الخندق؛ ثم لم يفتني معه مشهد اسناده جيد فيه  
محمد بن اسحق وقد صرح بالسماع وفي معجم الطبراني عن سلمان رضي الله عنه  
«أن النبي ﷺ قال له اذهب فاشتر نفسك قال فانطلقت الى صاحبي فقلت

## باب زكاة الفطر

عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين » وزاد الشيخان في رواية ( صغير أو كبيراً ) ولهما في رواية قال ابن عمر « فجعل الناس

بعضي تسقى فقال: ( نعم ) أي أن تبت لي مائة نخلة فإذا انبتت جئتني بورن نواة من ذهب فأتيت النبي ﷺ فأخبرته فقال النبي صلى الله عليه وسلم اشتري نفسك بالذي سألت وأنتي بدلي من ماء البئر التي كنت تسقى منها ذلك النخل. قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سقيتها فوائده لقد غرست مائة نخلة فما منها نخلة إلا نبتت فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته أن النخل قد نبت فأعطاني قطعة من ذهب فأنطلقت بها فوضعتها في كفة ميزان ووضع في الجانب الآخر نواة قال فوالله ما استقلت النخلة من الذهب من الأرض قال وجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأعتقني « وفي معجم الضعيف أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام قال: « اشترطت لهم نكاح عبد فاشتري نفسك منهم فاشترأه النبي صلى الله عليه وسلم على أن يجزي لهم ثلثمائة نخلة وأربعين أوقية ذهب ثم هو حر » فيجعل قوله في رواية المصنف فاشترأه رسول الله ﷺ على أن مضاه أمره بشرائه نفسه إما بكتابة أو غيرها فجعل النبي ﷺ معنا مشتريه ثمه بالشراء ويدل لذلك الرواية الأخيرة التي سقناها من معجم الضعيف أنه جمع فيها بين قوله اشتر نفسك وبين قوله فاشترأه رسول الله صلى الله عليه وسلم ( السابعة عشرة ) فيه معجزة ظاهرة للنبي ﷺ

## باب زكاة الفطر

عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من

عِدْلَهُ مَدِينٍ مِنْ حِنْطَةٍ « وفي روايةٍ للبخاري (وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ) وفي روايةٍ له (وكانوا يُعطون قبل الفطر يوم أو يومين ) وفي روايةٍ للحاكم وصححها صاعاً من تمر أو صاعاً من بر « ولأبي داود « كان الناس يُخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من شعير أو تمر

المسلمين » (فيه) فوائد في الأولى أخرجه الأئمة الستة من هذا الوجه من طريق مالك وليس في رواية البخاري من هذا الوجه قوله من رمضان على الناس وفي رواية الأئمة الستة « حر أو عبد ذكر أو أنثى بأوبدل الواو إلا أن في رواية ابن ماجه حر وعبد ذكر أو أنثى بالواو في الأول وأوفي الثاني وفي رواية للنسائي (فرض رسول الله ﷺ زكاة رمضان على كل صغير وكبير حر وعبد ذكر وأنثى) وأخرجه البخاري وأبو داود والنسائي من طريق عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر وفيه على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة وأخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه من طريق الليث عن نافع أن عبد الله قال: « أمر النبي ﷺ بزكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير قال عبد الله فجعل الناس عدله مدين من حنطة » وأخرجه الأئمة الستة خلا ابن ماجه من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى المصلى » زاد أبو داود وكان ابن عمر يؤديها قبل ذلك باليوم واليومين وأخرجوه أيضاً خلا ابن ماجه من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال (فرض النبي ﷺ صدقة الفطر أو قال رمضان على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاعاً من تمر وصاعاً من شعير فعدل الناس به نصف صاع من بر فكان ابن عمر يعطى التمر فاعوز أهل المدينة التمر فأعطى شعيراً فكان ابن عمر يعطى عن الصغير والكبير حتى أنه كان يعطى عن بنى وكان ابن عمر يعطىها للذين يقبلونها وكانوا

أَوْ سَلْتِ أَوْ زَيْبٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ وَكَانَتْ الْحَنْظَلَةُ جَعَلَ  
عُمَرُ نِصْفَ صَاعٍ حَنْظَلَةً مَكَانَ صَاعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ وَرَوَاهُ  
الْحَاكِمُ دُونَ قَوْلِ عُمَرَ وَصَحَّحَهُ ، وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ  
وَصَحَّحَهُ (أَوْ صَاعًا مِنْ قَمْحٍ) وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ثَابِتٌ  
(صَاعٍ مِنْ بُرٍّ) وَاسْنَادُهُمَا ضَعِيفٌ وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ

يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ لَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ الْجُزْمُ بِقَوْلِهِ  
صَدَقَهُ رَمَضَانَ وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي التَّمْرَ وَمَا بَعْدَهُ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ  
أَيْضًا وَغَيْرُهُمَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « فَرَضَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ  
عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ » قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ وَرَوَاهُ سَعِيدُ  
الْجَمْحِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ فِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَشْهُورِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ فِيهِ  
(مِنَ الْمُسْلِمِينَ) وَرَوَى الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ رِوَايَةَ سَعِيدِ الْجَمْحِيِّ هَذِهِ وَلَقَطَهَا (فَرَضَ  
زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ بُرٍّ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرَ أَوْ اتَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ)  
وَصَحَّحَهَا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكِ بْنِ عَمَّانَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حُرٍّ  
أَوْ عَبْدٍ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ » وَأُحْرَجَ  
أَيْضًا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ  
النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ وَكَلَامُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النُّسخةِ الْكُبْرَى فِي الْأَحْكَامِ يَوْمَهُمْ  
اتَّفَقَ الْبُخَارِيُّ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهَا عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ  
عَقْبَةَ وَالضَّحَّاكِ بْنِ عَمَّانَ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ  
وَصَحَّحَهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « كَانَ النَّاسُ  
يُخْرِجُونَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ سَلْتِ  
أَوْ زَيْبٍ فَمَا كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَثُرَتْ الْحَنْظَلَةُ جَعَلَ عُمَرُ نِصْفَ صَاعٍ حَنْظَلَةً



حديث ابن عباس (صاعاً من تمر أو شعير أو نصف صاع قمح) ثم رواه النسائي موقوفاً (صدقة الفطر صاع من طعام وقال هذا أثبت) وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد «كُنَّا نعطيهما في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب فلما جاء معاوية وجاءت السمراء قال

مكان صاع من تلك الأشياء» ولم يذكر النسائي والحاكم الموقوف على عمر وأخرجه الحاكم في مستدركه من طريق كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ قال زكاة الفطر فرض على كل مسلم حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين صاع من تمر أو صاع من شعير» وقال أنه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (الثانية) فيه وجوب زكاة الفطر وهو مجتموع عليه إلا من شد قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على ذلك وقال إسحق يعني ابن راهويه هو كالاجماع من أهل العلم وقال الخطابي قال به عامة أهل العلم وقال ابن عبد البر معنى قوله فرض عند أهل العلم أوجب وما أوجب رسول الله ﷺ فبأمر الله أوجبه وما كان لينطق عن الهوى ثم حكى عن بعض أهل العراق وبعض متأخري المالكية وبعض أصحاب داود أنها سنة مؤكدة وأن معنى قوله فرض قدر كقولهم فرض القاضى ثقة اليتيم قال وهو ضعيف مخالف للظاهر وإدعاء على النص ما يخرجه عن المعهود فيه لأنهم لم يختلفوا في قوله فريضة من الله أن معناه إيجاب من الله وكذلك قولهم فرض الله طاعة رسوله وفرض الصلاة والزكاة ونحو هذا كل ذلك أوجب وألزم قال ومرض ابن أبي زيد فيها فقال هي سنة فرضها رسول الله ﷺ فلم نضع شيئاً قال وسائر العلماء على أنها واجبة، وقال قبل ذلك: أجمعوا أن رسول الله ﷺ أمر بها ثم اختلفوا في نسخها فقالت فرقة هي منسوخة بالزكاة ورواها عن قيس بن سعد بن عبادة أنه قال كان رسول الله ﷺ يأمرنا بها قبل نزول الزكاة فلما نزلت آية الزكاة لم يأمرنا بها ولم ينهنا عنها ونحن قطعناه وقال الجمهور: لم ينسخها شيء، قلت الحديث المذكور رواه

أَرَى مُدَامَنْ هَذَا بَدَلُ مُدَيْنٍ ، وَفِي رَوَايَةٍ لَهَا ( أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ )  
وَلَا بِي دَاوُدَ ( أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ ) وَقَالَ هَذِهِ وَهَمٌّ مِنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ،  
قَالَ حَامِدُ بْنُ بَحْمِي فَأَنكَرُوا عَلَيْهِ فَتَرَكَهُ مُتَفَيِّانٌ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ  
زَادَ هَالِكٌ ( هِنَ الْمُسْلِمِينَ ) وَرَوَى أَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِيُّ وَعُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ  
عَمْرٍو وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ

النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَهُوَ لَا يَدُلُّ عَلَى زَوَالِ وَجُوبِهَا وَذَلِكَ أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي جِنْسِ  
الْعِبَادَةِ لَا تَوْجِبُ نَسْخَ الْأَصْلِ الْمَازِيْدَ عَلَيْهِ غَيْرَ أَنَّ مَحَلَّ سَائِرِ الزُّكُوتِ الْأَمْوَالِ وَمَحَلَّ زَكَاةِ  
الْفِطْرِ الرِّقَابُ وَهَمِنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَُا غَيْرُ وَاجِبَةٍ ابْنُ اللَّيْثِ مِنْ أَصْحَابِنَا الشَّافِعِيُّ وَقَالَ  
التَّنَوُّيُّ إِنَّهُ شَاذٌ مِنْكَرٌ بَلْ غَلَطَ صَرِيحٌ وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ عَنْ مَالِكٍ فِي وَجُوبِهَا  
رَوَايَتَانِ أَحَدَاهُمَا مُحْتَمَلَةٌ وَالْآخَرَى قَالَ زَكَاةُ الْفِطْرِ فَرَضٌ ، وَبِذَلِكَ قَالَ فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ  
قَالَ وَنَأْوَلُ قَوْمٍ قَوْلُهُ فَرَضٌ بِمَعْنَى قَدَرٍ وَهُوَ بِمَعْنَى الْوَجُوبِ أَظْهَرَ لِأَنَّهُ قَالَ زَكَاةُ الْفِطْرِ  
فَدَخَلَتْ تَحْتَ قَوْلِهِ ( وَأَتُوا الزَّكَاةَ ) فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ فَرَضٌ أَوْجِبَ فِيهَا وَنَعَمْتُ وَإِنْ كَانَ  
بِمَعْنَى قَدَرٍ فَيَكُونُ الْمَعْنَى قَدَرُ الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ بِالْقُرْآنِ بِالْفِطْرِ كَمَا قَدَرُ زَكَاةِ الْمَالِ  
﴿ الثَّلَاثَةِ ﴾ فِيهِ أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ فَرَضٌ وَهُوَ مُقْتَضِي قَاعِدَةِ الْجُمْهُورِ فِي رَادِفِ الْفَرَضِ  
وَالْوَاجِبِ وَاقْتَصَرَ الْحَنْفِيَّةُ فِي كِتَابِهِمْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْوَجُوبِ وَهُوَ مُقْتَضِي قَاعِدَتِهِمْ فِي أَنَّ  
الْوَاجِبَ مَا نَبَتْ بِدَلِيلٍ ظَنِّي وَاخْتَلَفَ الْحَنَابِلَةُ فِي ذَلِكَ قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا  
وَهَلْ تَسْمَى فَرَضًا مِمَّا الْقَوْلُ بِوَجُوبِهَا عَلَى رَوَايَتَيْنِ قَالَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا فَرَضٌ لِقَوْلِ  
ابْنِ عَمْرٍو ( فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ ) وَلَا جَمَاعَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا فَرَضٌ وَلَآنِ  
الْفَرَضُ إِنْ كَانَ الْوَاجِبَ فَهِيَ وَاجِبَةٌ وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبَ الْمُسَاكِدَ فَهِيَ مُتَاكِدَةٌ  
مَجْمَعٌ عَلَيْهَا اهـ ﴿ الرَّابِعَةُ ﴾ اسْتَدْلَ بِهِ عَلَى أَنَّ وَقْتُ وَجُوبِهَا غُرُوبُ الشَّمْسِ لَيْلَةَ  
الْعِيدِ لِسُكُونِهِ أَضَافَهَا إِلَى الْفِطْرِ وَذَلِكَ هُوَ وَقْتُ الْفِطْرِ وَأَضَافَهَا إِلَى الْفِطْرِ لِأَنَّهُ  
وَقْتُ الْوَجُوبِ وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ الْجَدِيدِ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَهُوَ أَحَدُ  
الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ وَحَكَاةُ ابْنِ الْمُنْذِرِ عَنْ اسْحَقَ ابْنِ دَاهُوِيَّةَ وَحَكَاةُ ابْنِ

وَلَمْ يَدْكُرُوا فِيهِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ نَافِعٍ مِثْلَ  
رِوَايَةِ مَالِكٍ مِمَّنْ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ (قَاتُ) لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِمَا لِكَ  
تَابِعَهُ عَلَيْهِمَا عَمْرُو بْنُ نَافِعٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَالضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ عِنْدَ  
مُسْلِمٍ وَيُونُسُ بْنُ زَيْدٍ وَالْمَعْلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو وَكَثِيرُ بْنُ  
فَرْقَدٍ وَاخْتَلَفَ فِي زِيَادِ تَبَاهَا عَلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو وَأَيُّوبَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فدأمة عن سفيان الثوري وقال أبو حنيفة: وقت وجوبها طلوع الفجر يوم العيد  
وهو إحدى الروايتين عن مالك وبه قال من أصحابنا مطرف وابن القاسم  
وابن محبوب والشافعي أبو بكر بن العربي وهو الصحيح اه وبه قال الشافعي  
في قوله تقديم وحكاية ابن المنذر عن أصحاب الرأي وأبي ثور وحكاية ابن  
فدأمة عن البيت بن سعد وزعم هؤلاء أن ضروع الفجر هو وقت الفطر فإنه  
الذي جدد فيه الفطر أما التبل فلم يكن قط محلا للصوم لا في رمضان ولا في غيره  
قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة: وكلا الاستدلالتين ضعيفتان لأن إضافتها  
إلى الفطر من رمضان لا يستلزم أنه وقت الوجوب بل يقتضي إضافة هذه الزكاة  
إلى الفطر من رمضان فيقال حينئذ بالوجوب بظاهر لفظة فرض ويؤخذ وقت  
الوجوب من أمر آخر اه قلت لا معنى لإضافتها للفطر إلا أنه وقت الوجوب  
وقال ابن العربي إضافتها لتعريف وقال قوم إلى سبب وجوبها وأنا أقول إلى  
وقت وجوبها ، وسبب وجوبها ما يجري في الصوم من النعوت ثم استدلل على ذلك  
بما في سنن أبي داود عن ابن عباس قال: « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهارة  
للصائم أو الصيام من النغو والرفث وضعة للمساكين من أداها قبل الصلاة فهي  
زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات » وفي مذهب الشافعي  
قول ثالث أنها تجب بجموع الوقتين قاله الصبيداني خرجه صاحب التلخيص  
واستنكره الأصحاب وعبارة التلخيص تقتضي أنه منصوص ، وقال بعض المالكية  
تجب بطلوع الشمس يوم العيد وقال آخرون منهم تجب بغروب الشمس ليلة الفطر

وجوبا موصفا آخره غروب الشمس من يوم الفطر وفي المسألة قول (ثالث) أنها  
 يجب على من أدرك طلوع الفجر إلى أن يعلو النهار حكا، ابن المنذر عن بعض  
 أهل العلم وقال ابن حزم الظاهري : وقتها أثر ضرع الفجر إلى أن تبيض الشمس  
 وتحل الصلاة فإن كان صاحب القول المتقدم أراد بعلو النهار بياض الشمس اتحد  
 مع قول ابن حزم، وإن أراد شيئا غير ذلك فهي حينئذ سبعة أقوال ، وتظهر  
 ثمرة الخلاف في صور كثيرة ، (منها) لومات بعد الغروب وقبل الفجر وجبت  
 الزكاة على القول الأول دون الثاني ، ثم اعلم أن عبارة إمام الحرمين والفزاري والرافعي  
 تقتضي على القول الأول أن الاعتبار بأدراك وقت الغروب خاصة لكن المشهور في  
 مذهب الشافعي : اعتبار إدراك آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال ، صرح  
 به غير واحد ونس عليه الشافعي ، ويظهر أثر ذلك فيما لو قال لعبده أنت حر  
 مع أول جزء من شوال ، فقتضى الأول أن العبد المذكور يجب عليه إخراج  
 الفطرة عن نفسه ولا يجب عليه على الثاني المرجح ، وقد يستدل له بأضادة الزكاة  
 إلى الفطر من رمضان ، فإنه يقتضي اعتبار جزء من رمضان وجزء من زمن الفطر ، والله  
 أعلم ﴿ الخامسة ﴾ فيه التخير في زكاة الفطر بين التمر والشعير ، فيخرج من  
 أيهما شاء صاعا ولا يجزىء إخراج غيرهما وبهذا قول ابن حزم الظاهري : فهو  
 أسعد الناس بالعمل بهذه الرواية المشهورة لكن ورد في روايات أخر ذكر أجناس  
 أخر ، فتقدم من المستدرك للحاكم ( صاعا من تمر أو صاعا من بر ) وصححه  
 ومن سنن أبي داود والنسائي ومستدرك الحاكم ( كان الناس يضرجون صدقة  
 الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعا من شعير أو تمر أو صلت أو زبيب )  
 وروى الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة ( أن النبي ﷺ حض على صدقة رمضان  
 على كل إنسان صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من قمح ) وقال هذا  
 حديث صحيح وعن أبي اسحاق عن الحارث عن علي عن النبي ﷺ أنه قال في  
 صدقة الفطر ( عن كل صغير وكبير حر أو عبد صاع من بر أو صاع من تمر ) ثم  
 قال : هكذا أسنده عن علي ووقفه غيره ، وعن زيد بن ثابت قال : ( خطبنا رسول

الله ﷺ فقال: «من كُنَّ عنده طعام فليصدق بصاع من بر أو صاع من شعير؛ أو صاع من تمر، أو صاع من دقيق، أو صاع من زبيب أو صاع من سلت» وذكر الحاكم أن إسناده يخرج مثله في الشواهد وذكر والدي رحمه الله في النسخة الكبرى من الأحكام أن إسناده حديث علي وزيد بن ثابت ضعيف وروى أبو داود والنسائي عن ابن عباس قال «إن هذه الزكاة فرضها رسول الله ﷺ على كل ذكر وأنتى حر ومملوك صاعا من شعير أو تمر أو نصف صاع من قمح» ثم روى النسائي عن ابن عباس قال صدقة الفطر صاع من طعام وقال هذا أثبت وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه «كنا نعطيها في زمان النبي ﷺ صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير، أو صاعا من زبيب فلما جاء معاوية وجاءت السمراء قال: أرى مدا من هذا يعدل مدين» وفي رواية لهما (أو صاعا من أقط) ولأبي داود أو صاعا من دقيق وقال هذه وهم من ابن عيينة قال حامد بن يحيى فأنكروا عليه فتركه سفيان واعتل ابن حزم في ترك الأخذ بحديث أبي سعيد بأنه مضطرب المتن وبأنه ليس فيه أن النبي ﷺ علم بذلك وأقره وكلامه في ذلك ضعيف مردود وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فذهب الشافعية إلى أن جنس الفطرة كل ما يجب فيه العشر وعن الشافعي قول قدم أنه لا يجرى فيها الخمس والعقدس والمذهب المشهور الأول والصحيح عندهم إجزاء الأقط أيضا الصحة الحديث به، فإن جوزناه فالأصح أن الابن والجبين الذي ليس منزوع الزبد في معناه والخلاف في إخراج من قوته الأقط والابن والجبين ولا يجرى الدقيق ولا السويق ولا الخبز كما لا تجزى القيمة وقال الآ نطاطي يجرى الدقيق قال ابن عبدان يقتضى قوله إجزاء السويق والخبز وصححه وفي الواجب من الأجناس المجزئة ثلاثة أوجه لأصحابنا (أصحها) عند الجمهور غالب قوت البلد (والثاني) قوت نفسه وصححه ابن عبدان و (الثالث) يتخير بين الأجناس وهو الأصح عند القاضي أبي الطيب ثم إذا أوجبنا قوت نفسه أو البلد فعدل إلى ما هو دونه لم يجوز إن عدل إلى أعلا منه جاز وفيما يعتبر به الأعلأ والأدنى وجهان أصحهما الاعتبار بزيادة صلاحية الاقتيات والثاني بالقيمة هذا تفصيل مذهبنا في ذلك على سبيل الاختصار

وقال الحنابلة هو مخير بين الحمة المنصوص عليها . وهي التمر والشعير والبر  
والزبيب والاقط قالوا والصلت نوع من الشعير فيجوز اخراجه لدخوله في المنصوص  
عليه ، وهو في بعض طرق حديث ابن عمر كما تقدم ونص أحمد على جواز إخراج  
الدقيق ، وكذلك الصوبق ولا يجزئ ، عندهم الخبز ، قالوا فيتخير بين هذه فيخرج  
ما شاء منها وإن لم يكن قوته ، إلا الاقط فانما يخرج من هو قوته أو لم يجد من  
المنصوص عليه سواء ، فإن وجد سواء ففي اجزائه عندهم روايتان مشهورتا ورود  
النص به ، وكونه غير زكوى ، قالوا وأفضلها تمر وبعده البر ، وقال بعضهم الزبيب  
قالوا ولا يجوز المدول عن هذه الأجناس مع القدرة على أحدها ، ولو كان المدول  
إليه قوت بلده ، فإن عجز عنها أجزأه كل مقنات من كل حبة وثمرة ، قاله الخرقى  
قال ابن قدامة وظاهره أنه لا يجزئ المقنات من غيرها كاللحم والابن ، وقال أبو بكر  
يعطى مقام مقام الأجناس المنصوص عليها عند عدمها ، وقال ابن حامد يجزئ  
عند عدمها الاخراج مما يقتات به كالدرة والدخن ولحم الخيتان والانعام ، ولا يردون  
الى أقرب قوت الامصار ، وأما المالكية فإن المشهور عندهم أنه جنسية المقنات  
في زمنه عليه الصلاة والسلام من القمح والشعير والصلت والزبيب والتمر والاقط  
والدرة والارز والدخن وزاد ابن حبيب العاص . وقال أشهب : من الست الاول  
خاصة فلو اقتبعت غيره كالقطاني والبن والصوبق واللحم والابن ، فالمشهور الاجزاء  
وفي الدقيق قولان ويخرج من غالب قوت البسد . فإن كان قوته دونه لالشح  
فقولان . وقال الحنفية يتخير بين البر والدقيق والصوبق والزبيب والتمر والشعير  
والدقيق أولى من البر والدراهم أولى من الدقيق فيما يروى عن أبي يوسف وهو  
اختيار الفقيه أبي جعفر لأنه أدفع الحاجة ، وعن أبي بكر الأعمش أنه قيل القمح لأنه  
أبعد من الخلاف ، وأعلم أن من قال بالتخير فقد أخذ بظاهر الحديث وأنه من قال بتعيين  
غالب قوت البلد أو قوت نفسه فإنه حمل الحديث على ذلك ولم يجعله على ظاهره من التخير ،  
واقصر في المشهور من روايات ابن عمر على التمر والشعير لأنهما غالب ما يقتات به المدينة في  
ذلك الوقت . فأما أن يكون محمولا على إيجاب التمر على من يقتات به والشعير على من يقتات به ،  
وأما أن يكون مخيرا بينهما لا استواء بينهما في الغلبة فلا ترجح لاحدهما على الآخر ، فلا يخرج

غير بينهما والله أعلم ﴿ السادسة ﴾ فيه ان الواجب اخراجه في زكاة الفطر صاع من  
 أي جنس أخرج وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجهور العلماء من السلف  
 واختلف وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وأبي العالية وجابر بن زيد، وإسحاق  
 ابن راهويه قال ابن قدامة وروى عن أبي سعيد الخدري اه وقال أبو حنيفة أنها  
 يخرج صاعا إذا أخرج تمر أو شعيرا، فاما إذا أخرج قمحا أو دقيقه أو سوبقه قالوا يجب  
 نصف صاع وعنه في الزبيب روايتان ( أشهرهما ) عنه أنه مثل القمح فيخرج  
 منه نصف صاع ( والثانية ) أنه كالشعير فيخرج منه صاعا وبه قال أبو يوسف ومحمد  
 وحكاه ابن المنذر عن سفیان الثوري وأكثر أهل الكوفة غير أبي حنيفة قال  
 وروينا عن جماعة من الصحابة والتابعين أنه يجزىء نصف صاع من البر، وروينا  
 ذلك عن أبي بكر وعثمان وليس يثبت ذلك عنهما، وعن علي وابن مسعود وجابر  
 ابن عبد الله وأبي هريرة وابن الزبير ومعاوية واسماء وبه قال سعيد بن المسيب  
 وعطاء وطاوس ومجاهد وعمر بن عبد العزيز، وروى ذلك عن سعيد بن جبيرة وعروة  
 ابن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي قلابة وعبد الله بن شداد ومصعب بن سعد  
 واختلف فيه عن علي وابن عباس والشعبي، فروى عن كل منهم القولان جميعا  
 اه وهو قول في مذهب مالك أنه يجزىء من القمح نصف صاع واحتج هؤلاء  
 بما في سنن أبي داود عن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه عن النبي ﷺ أنه قال :  
 صاع من قمح على كل اثنين. وعن ابن عباس ( فرض رسول الله ﷺ هذه الصدقة  
 صاعا من تمر أو شعير أو نصف صاع قمح ) وروى الترمذي عن عمر وابن شعيب  
 عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ بعث مناديا في فجاج مكة : ألا ان صدقة الفطر  
 واجبة على كل مسلم ذكر أو أنثى حر أو عبد صغير أو كبير ؛ مدان من قمح أو  
 صواء صاع من طعام قال الترمذي حسن غريب ، واحتج الاولون بأن في بعض  
 طرق حديث ابن عمر صاعا من بر وهذه زيادة يجب الأخذ بها ، وقد تقدم ذكرها  
 وروى أيضا من حديث علي وزيد بن ثابت ، وقد تقدم ذكرها ، وفي الصحيحين  
 عن أبي سعيد الخدري ( كنا نعطيهما في زمان النبي ﷺ صاعا من طعام أو صاعا من  
 تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب ، فلما جاء معاوية وجاءت السمراء ، قال



أرى مدامن هذا يعدل مدين) قال ابن عبد البر ولم يختلف من ذكر الصاع في هذا الحديث انه اراد به الحنطة وتقدم من الصحيحين في حديث ابن عمر (أمر النبي ﷺ بركة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير فجعل الناس عدله مدين من حنطة وهذا صريح في أن اخراج نصف صاع من القمح لم يكن في زمن النبي ﷺ وإنما حدث بعده وأجابوا عن أحاديث نصف الصاع من القمح بأنها لا تثبت عن النبي ﷺ قال ابن المنذر : قال ابن قدامة وحديث ثعلبة ينفرده النعمان بن راشد ، قال البخاري : وهو بهم كثيراً ، وهو صدوق في الأصل : وقال مهنا ذكرت لأحمد حديث ثعلبة بن أبي صمير في صدقة الفطر نصف صاع من بر فقال ليس بصحيح إنما هو مرسل يرويه معمر وابن جريج عن الزهري مرسل (قلت) من قبل من هذا ؟ قال من قبل النعمان بن راشد ليس هو بقوي في الحديث وضعف حديث ابن أبي صمير وسأله عن ابن أبي صمير أمعروف هو : قال من يعرف ابن أبي صمير ليس هو بمعروف ، وذكر أحمد وعلي بن المديني ابن أبي صمير فضعهما جميعاً وقال ابن عبد البر ليس دون الزهري من تقوم به حجة ورواه أبو اسحاق الجوزجاني قال حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن النعمان عن الزهري عن ثعلبة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ (أدوا صدقة الفطر صاعاً من قمح أو قال بر عن كل انسان صغير أو كبير) وهذا حجة لنا واسناده حسن : قال الجوزجاني والنصف صاع ذكره عن النبي ﷺ وروايته ليس يثبت اه كلام ابن قدامة السابعة) اختلف العلماء في مقدار الصاع فذهب مالك والشافعي وأحمد وعلماء الحجاز الى أنه خمسة أرطال وثلاث بالرطل البغدادي وذهب أبو حنيفة وصاحبه محمد الى أنه ثمانية أرطال بالرطل المذكور ، وكان أبو يوسف يقول كقولهما ثم رجع الى قول مالك والجمهور لما تناظر مع مالك بالمدينة فآراه الصيغان التي توارثها أهل المدينة عن أسلافهم الى زمن النبي ﷺ واطلاق الصاع في الحديث يدل على انه مكبال معروف عندهم وقال ابن الصباغ وغيره من أصحابنا : الأصل فيه التكيل وإنما قدره العلماء بالوزن استظهاراً وقال النووي قد يستشكل ضبط الصاع بالأرطال فإن الصاع المخرج به في زمن النبي ﷺ مكبال معروف ويختلف

قدره وزنا باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحمص وغيرها والصواب ما قاله أبو الفرج الدارمي من أصحابنا ان الاعتماد في ذلك على الكيل دون الوزن وان الواجب أن يخرج بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك الصاع موجود ومن لم يجدده وجب عليه اخراج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه ، وعلى هذا التقدير بخمسة أرطال وثلاث تقريب ، وقال جماعة من العلماء : الصاع أربع حفنات بكفى رجل معتدل الكفين اه كلام النووي وذكر بعضهم أنه قدحان بكيل القاهرة وقال ابن الرفعة في تصنيف له سماه ( الايضاح والتبيان في معرفة المكبال والميزان ) أحضر الى من يوثق به من الفقهاء الورعين مدامن خشب مخروط لم يتشقق ولم يستط منه شيء وأخبرني أنه عاينه على مد الشيخ محب الدين الطبري شيخ الحرم الشريف بمكة وأن الشيخ محب الدين المذكور ذكر أنه عاينه على مدصح عنده بالسند أنه معاير على ما عويز على مد رسول الله ﷺ فامتحنته بما قال بعض أصحابنا وغيرهم أنه يقيم به المعيار وهو الماش والعديس فوجدت كيلة بها يزيد على المائتين زيادة كثيرة فاستحضرت أن الغالب على الظن ان المعيار انما وقع بالشعير لأنه الغالب من أقوات أهل المدينة في الصدر الاول كما دلت على ذلك الاخبار فاعتبرت بالشعير الصبيدي المغربي المتقى من الطين وان كان فيه حبات من القمح يسيرة فصح الوزن المذكور بكيل المد المذكور ثم وزن فجاء زنته مائة وثلاثة وسبعين درهما وثلاث درهم بالمصري ثم وزن من الشعير المقدار المذكور ووضع في المد المذكور فكان بقدره من غير زيادة عليه ومنه يظهر صحة أن الرطل البغدادي مائة وثلاثون درهما وبه يظهر أيضا صحة صنع الدراهم الموجودة حينئذ بمصر انتهى وقال ابن قدامة في المغنى الاصل فيه الكيل وإنما قدره العلماء بالوزن ليحفظ وينقل ، وقد روى جماعة عن احمد انه قال الصاع وزنته فوجدته خمسة أرطال وثلاثا حنطة وقال حنبل قال احمد أخذت الصاع من ابن أبي النضر وقال أبو النضر أخذته من ابن أبي ذئب وقال هذا صاع النبي ﷺ الذي يعرف بالمدينة قال احمد فأخذنا المعدس فميرنا به وهو

أصلح ما يكال به لأنه لا يتجافى عن مواضعه فكلنا به ثم وزناه فإذا هو خمسة أرطال وثلاث وقال هذا أصلح ما وقفنا عليه وما بين لنا من صاع النبي ﷺ وإذا كان خمسة أرطال وثلاثا من الخنطة والعدس وهما من أثقل الحبوب فاعداهما من أجناس الفطرة أخف منهما فإذا أخرج منها خمسة أرطال وثلاثا فهي أكثر من صاع وقال محمد بن الحسن إن أخرج خمسة أرطال وثلاثا برأ لم يجرئه لأن البر يختلف فيكون ثخيناً وخفيفاً ، وقال الطحاوي : يخرج ثمانية أرطال مما يستوى كياله ووزنه وهو الزبيب والماش ، ومقتضى كلامه أنه إذا أخرج ثمانية أرطال مما هو أثقل منهما لم يجرئه حتى يزيد شيئاً يعلم به أنه قد بلغ صاعاً والاولى لمن أخرج من الثقيل بالوزن أن يحتاط فيزيد شيئاً يعلم به أنه قد بلغ صاعاً اهـ كلام ابن قدامة **﴿ الثامنة ﴾** فيه وجوب زكاة الفطر على العبد وظاهره إخراج العبد عن نفسه وبه قال داود الظاهري : لا نعلم أحداً قال به سواء ولم يتابعه على ذلك ابن حزم ولا أحد من أصحابه ويطلبه قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق والاستثناء في صحيح مسلم بلفظ ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر وذلك يقتضي أن زكاة الفطر ليست على العبد نفسه وإنما هي على سيده قال ابن المنذر : اجتمع عوام أهل العلم على أن على المرء أداء زكاة الفطر عن مملوكه الحاضر غير المكاتب والعبد المنصوب والآبق والعبد المشتري للتجارة وقال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافاً انتهى وقد اختلفوا في مسائل أشار ابن المنذر في عبارته التي حكيتها الى بعضها فنذكرها ثم نذكر باقيها فأما الغائب فذهب الشافعي وجوب فطرته وإن لم تعلم حياته بل انقطع خبره ولم يكن في طاعته بل كان آبقاً ولم يكن في يده بل كان مقصوباً ولم يعرف موضعه بل كان ضالاً ويجب إخراجها عن هؤلاء في الحال وفي هذه الأمور خلاف ضعيف عندهم وكذلك مذهب أحمد الا في منقطع الخبر فإنه لم يوجب فطرته لكونه قال لو علم بذلك حياته لزمه الإخراج لما مضى ولم يوجب أبو حنيفة زكاة الآبق والأسير والمنصوب المجعود ، وعنه رواية بوجوب زكاة الآبق ، وفصل مالك فأوجب في كل من

المغضوب والآبق الزكاة إذا كانت غيبته قريبة وهو يرجي حياته ورجعته؛ فإن بعدت غيبته وأيس منه سقطت الزكاة عن سيده وقال ابن المنذر : أكثر من يحفظ عنه من أهل العلم يرون أن تؤدي زكاة الفطر عن الرقيق غائبهم وحاضرهم وهو مذهب مالك والشافعي والكوافي وكان ابن عمر يخرج عن غلمانهم الذين يوادى القرى وخير؛ ثم حكى الخلاف في إخراجها عن الآبق فحكى عن الشافعي وأبي ثور وجوبها وإن لم يعلم مكانه ، وعن الزهري وأحمد وإسحاق وجوبها إذا علم مكانه وعن الأوزاعي وجوبها إذا كان في دار الإسلام؛ وعن عطاء والثوري وأصحاب الرأي : عدم وجوبها : وعن مالك وجوبها ، إذا كانت غيبته قريبة ترجي رجعته ، فهذه خمسة أقوال قدمت ذكر أربعة منها والذي استندناه من كلامه مذهب الأوزاعي ، وأما المالك ففيه ثلاثة أقوال في مذهب الشافعي (أصحابها) عند أصحابه أنها لا تجب عليه ولا على سيده عنه ، وبه قال أبو حنيفة ، (والثاني) تجب على سيده وهو المشهور من مذهب مالك كما قاله ابن الحاجب وبه قال عطاء وأبو ثور وابن المنذر و ( الثالث ) تجب عليه في كسبه وكنفته ، وبه قال أحمد بن حنبل ، وفي المسألة ( قول رابع ) أنه يعطى عنه إن كان في عياله والأقلاء حكاه ابن المنذر عن إسحاق بن راهويه و ( قول خامس ) أن السيد يخرجها عنه إن لم يؤد شيئاً من كتابته ، فإن أدى شيئاً من كتابته وإن قل فهي عليه ؛ قاله ابن حزم الظاهري وأما العبد المشتري للتجارة فالجمهور على أنه يجب على السيد فطرته كغيره لمعوم الحديث وبه قال مالك والشافعي وأحمد والليث بن سعد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وابن المنذر وأهل الظاهر وقال أبو حنيفة : لا تجب فطرته لوجوب زكاة التجارة فيه ؛ وحكى عن عطاء والنخعي والثوري ( ومن مسائل العبد ) التي اختلف فيها أيضاً - العبد المشترك بين اثنين ، وفطرته واجبة على سيده عند الجمهور وبه قال مالك والشافعي وأحمد في الجملة إلا أنهم اختلفوا في تفصيل ذلك فقال أصحابنا إن لم يكن بينهما مائة فالوجوب عليهما بقدر ملكيهما ، وإن كانت بينهما مائة فالاصح اختصاص الوجوب بين وقم زمن الوجوب في نوبته ، وعن

أحمد روايتان الظاهر عنه كما قال ابن قدامة كذهبنا قل وهو قول سائر من أوجب فطرته على سادته ، والرواية الثانية عنه أنه يجب على كل واحد من المالكين صاع ، ولا فرق عند الحنابلة بين أن يكون بينهما مائة أم لا ، وفي مذهب مالك ثلاثة أقوال ، هذان ( والثالث ) أن على كل من السيد بن نصف صاع ، وإن تفاوت ملكهما ، والأيجاب عليهما بقسط ملكيهما هو رواية ابن القاسم كما ذكره ابن شاس ، وهو المشهور كما ذكره ابن الحاجب . وقال أبو حنيفة لأفطرة فيه على واحد منهما وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وعكرمة والنوري وأبي يوسف وحكى عن محمد بن الحسن موافقة الجمهور وليس في كتب الحنفية ذكر الخلاف عندهم في هذه الصورة إنما حكى صاحب الهداية منهم اختلاف في عبيد بين اثنين فقال أبو حنيفة لا زكاة عليهما فيهم أيضا ، وقال صاحباه أبو يوسف ومحمد على كل واحد ما يخصه من الرأس دون الأشخاص ، وذكر أن مثار الخلاف أنه لا يرى قسمة الرقيق ، وهما بريانها ، وقال ابن حزم : ما نعلم من أسقط صدقة الفطر عنه وعن سيده حجة أصلا إلا أنهم قالوا ليس أحد من سيده بتلك عبدائم استدلل ابن حزم على الوجوب في هذه الصورة بقوله عليه الصلاة والسلام : ( ليس على المسلم في عبده وفروسه صدقة إلا صدقة النظر في الرقيق ) قال والعبد المشترك رقيق ، وأما البعض ، فقال الشافعي : يخرج هو من الصاع بقدر حرته ، وسيده بقدر رقه وهو إحدى الروايتين عن أحمد وعنه رواية أخرى أن على كل منها صاعا كما تقدم في المشترك قال أصحابنا : فإن كان بينهما مائة فالأصح اختصاصها عن وقعت في نوبته ، ولم يفرق أحمد بين المايأة وعدمها كما تقدم في المشترك . والمشهور عند المالكية أن على المالك بقدر نصيبه ، ولا شيء على العبد وقيل يجب الجميع على المالك ، وقيل على المالك بقدر نصيبه ، وعليه في ذمته بقدر حرته ، فإن لم يكن له مال أخرج السيد الجميع ، وقيل لا يجب عليه ولا على سيده شيء ، حكاه ابن المنذر عن أبي حنيفة ، وقيل يجب الجميع على العبد حكاه ابن المنذر عن أبي يوسف ومحمد وقال به داود وابن حزم فهذه سبعة أقوال في هذه المسألة ( ومن المسائل أيضا ) العبد المرهون وزكاته واجبة على مولاه عند مالك

والشافعي والجمهور وهو ظاهر الحديث والمشهور عند الحنفية عدم الوجوب إلا إذا كان عند مولاه مقدار ما يوفي دينه ، وفضل مائتي درهم ، وعن أبي يوسف عدم الوجوب مطلقا ( ومنها ) العبد الموصى برقبته لشخص وبمنفعته لآخر فطرته على الموصى له بالرقبة عند الشافعي والأكثرين وحكاها ابن المنذر عن اصحاب الرأي وأبي ثور وفي مذهب مالك ثلاثة أقوال ، قال ابن القاسم في المدركة هي على الموصى له بالرقبة ، وقال في رواية ابن المواز عنه هي على الموصى له بالمنفعة وقبل إن قصر زمن الخدمة فهي على الموصى له بالرقبة ، وإن طال فهي على الموصى له ( ومنها ) عبيد المال والموقوف على مسجد لا فطرة فيهما على الصحيح عند اصحابنا وكذا الموقوف على رجل بعينه على الأصح عند النووي وغيره بناء على أن الملك في رقبته لله تعالى ( ومنها ) العبد العامل في ماشية أو حائط قال عبد الملك بن مروان ليس عليه زكاة الفطر حكاها عنه ابن المنذر ، وهو قول شاذ والجمهور على الوجوب كغيره ، وبه قول الأئمة الأربعة ، والنقتصر على ما ذكرناه من مسائل هذا الفصل ﴿ التاسعة ﴾ فيه وجوب زكاة الفطر على الأتني وظاهره إخراجها عن نفسها من غير فرق بين أن يكون لها زوج أم لا ، وبهذا قال أبو حنيفة وصفيان الثوري وابن المنذر وداود وابن حزم وابن أشرس من المالكية ، وذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق والليث بن سعد إلى أن المتزوجة تجب فطرتها على زوجها وفي معناها الرجعية والبائن إن كانت حاملا دون ما إذا كانت حائلا ، فلو نشزت وقت الوجوب سقطت فطرتها عن الزوج ، وقال أبو الخطاب الحنبلي : لا تسقط ، فلو كان الزوج معسرا فلا يصح في مذهبنا أنه إن كانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على سيدها وإن كانت حرة لم يجب عليها شيء ، وهو الذي نص عليه الشافعي ، وفرقوا بينهما بكمال تسليم الحرة نفسها بخلاف الأمة ، وأوجب الحنابلة على الحرة فطرة نفسها في هذه الصورة ، وتمسك هؤلاء الذين أوجبوها على الزوج بانقياس على النفقة ، واستأنسوا بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون ( رواه الدارقطني والبيهقي وقال إسناده غير قوي ، ورواه البيهقي أيضا من

رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي ﷺ مرصلا وفي رواية عن علي عن النبي ﷺ مرصلا أيضا ؛ قال النووي في شرح المذهب : الحاصل أن هذه اللفظة (تمنون) ليست بثابتة اه ؛ وعبر ابن حزم هنا بمبارة بشمة فقال : وفي هذا المكان عجب عجيب ؛ وهو أن الشافعي رحمه الله لا يقول بالمرسل ثم أخذها هنا (بأنن) مرصلا في العالم من رواية ابن أبي يحيى اه ولم ينفرد به ابن أبي يحيى فقد رواه غيره ؛ وقد روى من حديث ابن عمر أيضا كما تقدم ؛ ثم إن المفتاح القياس على النفقة مع ما انضم إلى ذلك من فعل ابن عمر راوى الحديث في الصحيحين عنه أنه كان يعطى عن الصغير والكبير ؛ قال فافهم حتى إن كان ليمطى عن بني ؛ قال أصحابنا : فلو أخرجت المرأة فطرة نفسها مع يسار الزوج فإن كان بأذنه أجزأه بخلاف ؛ وإن كان بغير أذنه فقصه وجهان أصحهما الاجزاء أيضا بناء على أن الوجوب يلاقى المؤدى عنه ثم يتحمله المؤدى وهو الأصح عند الحنابلة أيضا ؛ العائنة ؛ قد عرفت أن في الصحيحين وغيرهما زيادة وهي على الصغير والكبير وذلك يقتضى إخراج زكاة الفطر عن الصغير الذى لم يبلغ أيضا وهو كذلك لكن هل هي في ماله ان كان له مال أو على أبيه ؟ قال مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وأبو يوسف والجمهور هي في ماله إن كان له مال فإن لم يكن له مال فعلى من عليه نفقته من أب وغيره ؛ وقال محمد بن الحسن هي على الأب مطلقا ولو كان للصغير مال لم يخرج منه ؛ وقال ابن حزم الظاهري : هي في مال الصغير ان كان له مال فإن لم يكن له شيء سقطت عنه ولا تجب على أبيه وقد حكى ابن المنذر الاجماع على خلافه ؛ وقال ابن العربي : لا خلاف بين الناس أن الابن الصغير اذا كان له مال أن زكاة الفطر تخرج عنه من ماله اه قال أصحابنا ولا يختص ذلك بالصغير بل متى وجبت نفقة الكبير بزمانه ونحوها وجبت فطرته ؛ فلو كان الابن الكبير في نفقة أبيه فوجد قوته ليلة العيد ورومه لم تجب فطرته على الأب لسقوط نفقته عنه في وقت الوجوب ؛ ولا على الابن لاعتباره ؛ وكذا الابن الصغير ؛ اذا كان كذلك في الأصح ؛ وحكى أصحابنا عن سعيد ابن المسيب والحسن البصري أنها لا تجب الا على من صلى وصام وعن علي بن أبي طالب

رضي الله عنه أنها لا تجب الا على من أطاق الصوم والصلاة قال الماوردي وبمذهبه  
قال سائر الصحابة والتابعين وجميع الفقهاء اهـ (الحادية عشرة) استدلال ابن حزم  
بالرواية التي فيها ذكر الصغير على وجوب زكاة الفطر على الجنين في بطن أمه  
فقال والجنين يقع عليه اسم صغير ، فإذا اكمل مائة وعشرين يوما في بطن أمه  
قبل انصداع الفجر من ليلة الفطر وجب أن تؤدى عنه صدقة الفطر ثم استدلال  
بحديث ابن مسعود الثابت في الصحيحين ( يجمع خلق أحدكم في بطن أمه  
أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله اليه  
ملكاً وفيه ثم ينفخ فيه الروح ) ثم قال هو قبل ما ذكرنا موات فلا حكم على  
ميت وأما إذا كان حياً فكل حكم وجب على الصغير فهو واجب عليه ثم ذكر  
من رواية بكر بن عبد الله المزني وقتادة أن عثمان رضي الله عنه كان يعطي  
صدقة الفطر عن الصغير والكبير حتى عن الحمل في بطن أمه ، وعن أبي قلابة قال  
كان يعجبهم أن يوطوا زكاة الفطر عن الصغير والكبير حتى عن الحمل في بطن أمه قال  
وأبو قلابة أدرك أصحابه وصحبهم وروى عنهم وعن سليمان بن يسار أنه سئل  
عن الحمل أيزكى عنه قل نعم قال ولا يعرف له ثمن في هذا يخالف من الصحابة  
اهـ قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي واستدل له بما استدلال به على وجوب زكاة الفطر  
على الجنين في بطن أمه في غاية العجب أما قوله على الصغير والكبير فلا يفهم عاقل منه  
إلا الموجودين في الدنيا ، أما المعدم فلا نعلم أحداً أوجب عليه وأما حديث ابن  
مسعود فلا يطلع على ما في الرحم إلا الله كما قال (ويعلم ما في الأرحام) وربما يظن حملها  
وليس بحمل وقد قال إمام الحرمين لا خلاف في أن الحمل لا يعلم وإنما الخلاف في أنه يعامل  
معاملة المعلوم بمعنى أنه يؤخر له ميراث لا احتمال وجوده ولم يختلف العلماء في أن الحمل  
لا يملك شيئاً في بطن أمه ولا يحكم على المعدم حتى يذهر وجوده ، قال وأما استدلاله  
بما ذكر عن عثمان وغيره فلا حجة فيه لأن أثر عثمان منقطع فإن بكره وقتاده روايتهما  
عن عثمان مرسله والعجب أنه لا يحتاج بالوقوف ولو كانت صحيحة منه وأما أثر  
أبي قلابة فمن الذين كان يعجبهم ذلك وهو لو صحى جميعاً من الصحابة لما كان ذلك حجة  
وأما سليمان بن يسار فلم يثبت عنه أنه من رواية رجل لم يسم عنه فلم ينبت فيه خلافه



لا أحد من أهل العلم بل قول أبي قلابة كان يعجبهم ظاهر في عدم وجوبه ومن تبرع بصدقة  
عن حمل رجاء حفظه وسلامته فليس عليه بأس وقد تقل الاتفاق على عدم وجوب  
قبل مخالفة ابن حزم فقال ابن المنذر ذكر كل من يحفظ عنه العلم من علماء الأصهار  
أنه لا يجب على الرجل إخراج زكاة الفطر عن الجنين في بطن أمه وعن حفظ ذلك  
عنه عطاء بن أبي رباح ومالك وأبو ثور وأصحاب الرأي وكان أحمد بن حنبل يستحب  
ذلك ولا يوجب ولا يصح عن عثمان خلاف ما قلناه اه وعن أحمد بن حنبل رواية  
أخرى بوجوب إخراجها عن الجنين وقال ابن عبد البر في التمهيد فيمن ولد له مولود  
بعد يوم الفطر لم يختلف قول مالك أنه لا يلزم فيه شيء قال وهذا إجماع منه ومن  
سائر العلماء ثم أشار إلى أن ما ذكر عن مالك وغيره من الإخراج عن ولد في بقية  
يوم الفطر محمول على الاستحباب وكذا ما حكاه عن الليث فيمن ولد له مولود  
بعد صلاة الفطر أن على أبيه زكاة الفطر عنه قال وأحب ذلك للنصراني يسلم ذلك  
الوقت ولا أراه واجبا عليه قال والذي فقد صرح الليث فيه بعدم الوجوب ولو  
قبل بوجوبه لم يكن بعيدا لأنه يمتد وقت إخراجها إلى آخر يوم النظر قياسا  
على الصلاة يدرك وقت أدائها ثم قال والذي رحمه الله ومم كونه ابن حزم قد خالف  
الإجماع في وجوبها على الجنين فقد تناقض كلامه فقال إن الصغير لا يجب على أبيه  
زكاة الفطر عنه إلا أن يكون له مال فيخرج عنه من ماله فإن لم يكن له مال لم يجب  
عليه حينئذ ولا بعد ذلك فكيف لا يوجب زكاته على أبيه والولد حي موجود  
ويوجبها وهو معدوم لم يوجد؟ فإن قلت يحمل كلامه على ما إذا كان لا يحمل ماء  
قلت كيف يمكن أن يكون له مال وهو لا يصح تملكه ولومات من يرثه الحمل لم تملكه  
وهو جنين فلا يوصف بالملك إلا بعد أن يولد وكذلك النفقة الصحيح أنها تجب للام  
الحامل لا للحمل ولو كانت لا تحمل لصقت بمضي الزمان كنفقة القريب وهي لا تسقط  
أم كلام والذي رحمه الله قال أصحابنا فلو خرج بعض الجنين قبل الغروب ليلة الفطر  
وبعضه بعده لم تجب فطرته لأنه في حكم الجنين ما لم يكل خروجه منفصلا والله  
أعلم (في الثانية عشرة) هذه الزيادة وهي قوله من المسامح ذكر غير واحد أن  
مالك كما تقدم به من بين الثقات فقال الترمذي في العلل التي في آخر الجامع ورب

حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن  
يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك عن نافع عن ابن عمر فذكر هذا الحديث  
قل وزاد مالك في هذا الحديث (من المسلمين) قل وقد روى أيوب المصنعي  
وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم يذكر  
فيه (من المسلمين) وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على  
حفظه وتبعه على ذلك ابن الصلاح في علوم الحديث قل والذي رحمه الله في شرح  
أترمذي ولم ينفرد مالك بقوله من المسلمين بل قد رواها جماعة ممن يعتمد على  
حفظهم واختلف على بعضهم في زيادتها وهم عشرة أو أكثر منهم عمر بن نافع  
والضحاك بن عثمان وكثير بن فرقد والمولى بن اسماعيل ويونس بن يزيد وابن أبي  
لبلى وعبد الله بن عمر العمري وأخوه عبيد الله بن عمر وأيوب المصنعي على اختلاف  
عنهما في زيادتها ما رواه عمر بن نافع عن أبيه فأخرجها البخاري في صحيحه  
وأما رواية الضحاك بن عثمان فأخرجها مسلم في صحيحه وأما رواية كثير بن فرقد فرواها  
الدارقطني في سننه والحاكم في المستدرک وقال إنه صحيح على شرطهما وأما رواية المولى بن  
اسماعيل فرواها ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه وأما رواية يونس بن  
يزيد فرواها الطحاوي في بيان المشكل وأما رواية ابن أبي لبلى وعبد الله بن عمر  
العمري وأخيه عبيد الله بن عمر التي أنى فيها زيادة قوله من المسلمين فرواها الدار  
قطني في سننه وأما رواية أيوب المصنعي فذكرها الدارقطني في سننه وأما روايت عن  
ابن شاذان عن أيوب عن نافع انتهى كلام والذي رحمه الله وهذه الزيادة تدل على اشتراط  
الاصلاح في وجوب زكاة الفطر ومقتضاه أنه لا يجب على الكافر إخراج زكاة الفطر  
لأن نفسه ولا عن غيره فأما كونه لا يخرجها عن نفسه فتناق عليه وأما كونه لا يخرجها  
عن غيره من عبد وممثلة وقريب مسلمين فامر مختلف فيه وفي ذلك لأصحابنا  
وجهان مبنيان على أنها وجبت على المؤدي ابتداء أم على المؤدي عنه  
ثم يتحمل المؤدي والاصح الوجوب بناء على الاصح وهو وجوبها على المؤدي عنه  
ثم يتحملها المؤدي وهو المحكي عن أحمد بن حنبل واختاره القاضي من الحنابلة وقال ابن  
مقبل منهم محتمل أن لا يجب وهو قول أكثرهم وبه قال الحنفية ونقل ابن المنذر الاتفاق

على ذلك فقال وكل من يحفظ عنه من أهل العلم يقولون لا صدقة على الذمى في عبده المسلم واغتر به صاحب الهداية من الحنفية في نقل هذا الاتفاق فقال لما ذكر هذه المسألة فلا وجوب بالاتفاق انتهى وفيه نظر فقد عرفت أن الخلاف في ذلك موجود مشهور اما عكسه وهو إخراج المسلم عن قربه وعبده الكافرين فلا يجب هذا الشافعى ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة بالوجوب وحكاه ابن المنذر عن عطاء وعمر بن عبد العزيز ومجاهد وصعيد بن جبير والنخعي والثوري واسحاق وأصحاب الرأي وحكى قبل ذلك الأول عن علي وجابر بن عبد الله وصعيد بن الحبيب والحسن البصرى وغيرهم قال وهو أصح لقوله من المسلمين واغترض ابن حزم على الاستدلال لهذا بقوله من المسلمين بأنه ليس فيه إسقاطها عن المسلم في الكفار من رقيقه ولا إيجابها قال فلو لم يكن إلا هذا الخبر لما وجبت علينا زكاة الفطر إلا على المسلمين من رقيقنا فقط ولكن وجدنا حديث أبى هريرة مرفوعا ليس على المسلم في فرسه وعبده صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق قال فأوجب عليه السلام صدقة الفطر عن الرقيق عموما فهي واجبة على السيد عن رقيقه لا على الرقيق (قلت) يخص عموم حديث أبى هريرة بقوله في حديث غيره من المسلمين وقد تبين بذكر الصغير أنه عليه الصلاة والسلام أراد المؤدى عنه لا المؤدى (الثالثة عشرة) في قوله وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة أن الأفضل إخراجها قبل الخروج إلى الصلاة وقد صرح بذلك اتفقها من المذاهب الأربعة وزاد الحنابلة على ذلك فجعلوا تأخيرها عن الصلاة مكروها وذلك أعلا درجات الاستحباب هذا هو المشهور عندهم وقال القاضى منهم ليس ذلك بمكروه وزاد ابن حزم الظاهرى على ذلك فقال بالوجوب وأنه لا يجوز تأخيرها عن الصلاة وعبارته ووقت زكاة الفطر أثر طلوع الفجر الثانى عند إلى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة من ذلك اليوم ثم استدلل بهذا الحديث ولا حجة فيه، لأن صيغة أمر محتملة للاستحباب كاحتمالها للإيجاب وليست ظاهرة في أحدهما بخلاف صيغة افعل فإنها ظاهرة في الوجوب فلما ورد هذا الحديث بصيغة الأمر اقتصرنا على الاستحباب لأنه الأمر المتيقن والزيادة

على ذلك مشكوك فيها ثم قال جمهور الفقهاء لا يجوز تأخير إخراجها عن يوم  
الفطر وبه قال الشافعية والحنفية والمالكية وهو المشهور عند الحنابلة وحكى ابن المنذر  
عن ابن سيرين والنخعي أنهما كانا يخصصان في تأخيرها عن يوم الفطر قال وقال أحمد  
أرجو أن لا يكون بذلك بأش وذكر ابن قدامة أن محمد بن يحيى الكحال قال لا يرى  
عبد الله: فإن أخرج الزكاة ولم يعطها قال نعم إذا أعدها لقوم قال ابن قدامة واتباع السنة  
أولاهم ومما استدلل به على أنه لا يجوز تأخير إخراجها عن يوم العيد ما روى عن النبي  
ﷺ أنه قال (أغضوهم عن الطلب في هذا اليوم) وقد رواه البيهقي في سننه من  
حديث ابن عمر بأسناد ضعيف وإسناد إلى تضعيفه (الرابعة عشرة) في قوله في  
رواية للبخاري وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين حجة لجواز تقديم  
إخراجها قبل ليلة الفطر وقد منع ابن حزم الظاهري ذلك فقال لا يجوز تقديمها  
قبل وقتها أصلاً وهذا الحديث يرد عليه وكذلك حديث أبي هريرة لما أمره  
رسول الله ﷺ بالمبيت على صدقة الفطر فأناه الشيطان ليلة وثانية وثالثة وهو  
في الصحيح وأجاب عنه ابن حزم بأن تلك الليالي ليست من رمضان وهو  
مردود فانه لا يجوز تأخيرها عن أول شوال الا عند من شذ كما تقدم وأجاب  
ابن حزم عن ذلك بأن تأخيرها في شوال لكون أهلها لم يوجدوا وهذا باطل  
فإن أهل الزكاة في ذلك العصر بتلك البلاد كثيرون فقد كان الغالب عليهم ضيق  
العيش والاحتياج وهذا الكلام الذي ذكره ابن حزم هنا ضعيف جداً والمشهور  
من مذاهب العلماء جواز تقديمها قبل الفطر لكن اختلفوا في مقدار التقديم  
فاقتصروا أكثر الحنابلة على المذكور في حديث ابن عمر وقالوا لا يجوز تقديمها  
بأكثر من يومين وعند المالكية في تقديمها بيوم الى ثلاثة قولان وقال بعض  
الحنابلة يجوز تعجيلها من بعد نصف الشهر كما يجوز تعجيل أذان الفجر والدفع  
من مزدلفة بعد نصف الليل وقال الشافعية يجوز من أول شهر رمضان واشتهر  
عن الحنفية جواز تعجيلها من أول الحول وعندهم في ذلك خلاف فحكى الطحاوي  
عن أصحابهم جواز تعجيلها من غير تفصيل وذكر أبو الحسن السرخسي جوازها  
يوماً أو يومين وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال يجوز تعجيلها منة

وسنتين وروى هشام عن الحسن بن زياد أنه لا يجوز تعجيلها وعند الشافعية  
وحدها آخران (أحدهما) أنه يجوز إخراجها بعد طلوع الفجر الأول من رمضان  
وبعده إلى آخر الشهر ولا يجوز في الليلة الأولى لأنه لم يشرع بعد في الصوم  
والثاني أنه يجوز في جميع السنة حكاهما النووي في شرح المذهب وتمسك أكثرهم  
في جواز إخراجها في جميع أشهر بأنها حق مالي وجب بسببين وهما رمضان والفطر منه  
فيجوز تقديمها على أحدهما وهو الفطر ولا يجوز عليهما معاً في زكاة المال  
يجوز تقديمها بعد ملك النصاب وقبل الحول وإذا ثبت كما ذكره ابن عمر جواز  
تعجيلها لم يبق لذلك ضابط شرعي إلا ما ذكرناه. (فإن قلت). لا حجة فيما ذكره ابن عمر  
لأنهم موقوف (قلت) بل هو مرفوع حكماً لما تقرر في علمي الحديث والاصول أن قول  
الصحابي كنا نعمل كذا وكذا حكمه الرفيع وإن لم يقيد ذلك بمعصر النبي ﷺ  
المرجح المختار والله أعلم ﴿الخامسة عشرة﴾ لم يقيد في الحديث افتراض زكاة  
الفطر باليسار لكن لا بد من القدرة على ذلك لما علم من القواعد العامة وقد  
قال ابن المنذر أجمعوا على أن لا شيء على من لا شيء له انتهى واختلف العلماء  
في ضابط ذلك فذكر الشافعية والحنابلة أن ضابط ذلك أن يملك فاضلاً عن قوته  
وقوت من تلزمه ثقته ليلة العيد ويومه ما يؤدي في زكاة الفطر وحكاه العبدري  
عن أبي هريرة وعطاء والشعبي وابن سيرين وأبي العالية والزهري ومالك وابن  
المبارك وأحمد وأبي ثور انتهى وغاير ابن المنذر في ذلك ابن مذهب مالك والشافعي  
فقال كان أبو هريرة يراه على الغني والفقير وبه قال أبو العالية والشعبي وعطاء  
وابن سيرين ومالك وأبو ثور وقال ابن المبارك والشافعي وأحمد إذا فضل  
عن قوت المرء وقوت من يجب عليه أن يقوته مقدار زكاة الفطر فعليه أن يؤدي  
انتهى وما حكاه ابن المنذر أقرب إلى مذهب مالك فإن ابن شاس قال في الجواهر لا زكاة  
على معسر وهو الذي لا يفضل له عن قوت يومه صاح ولا واحد من يسلفه إياه انتهى  
فقوله ولا واحد من يسلفه إياه لا يوافق عليه الشافعي وأحمد ثم قال ابن شاس وقيل هو  
الذي يحذف به في معاشه إخراجها وقيل من يعطى له أحدها ثم قيل فيمن يحل له

٥ - طرح التثريب - رابع

أخذها إنه الذي يحل له أخذ الزكاة وقيل الفقير الذي لم يأخذ منها في يومه ذلك انتهى وقال أبو حنيفة لا تجب إلا على من ملك نصاباً من الذهب أو الفضة أو ما قيمته قيمة نصاب فضلاً عن مسكنه وأثاثه الذي لا بد منه قال العبدري ولا يحفظ هذا عن أحد غير أبي حنيفة وحكى ابن حزم عن صفوان الثوري أنه قال: من كان له خمسون درهما فهو غني وإلا فهو فقير قال وقال غيره أربعون درهما انتهى وفي مسند أحمد عن أبي هريرة في زكاة الفطر على كل حر وعبد ذكر وأنثى صغير أو كبير فقير أو غني صاع من تمر أو نصف صاع من قمح قال معمر وبلغني أن الزهري كان يرويه إلى النبي ﷺ وروى الدارقطني عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صير عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال أدوا صاعاً من قمح أو نال بر عن الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والمملوك والغني والفقير أما غنيكم فيزكيه الله وأما فقيركم فيرد عليه أكثر مما أعطى ومال ابن العربي المالكي إلى مقالة أبي حنيفة في ذلك فقل والمسألة له قوية فإن الفقير لا زكاة عليه ولا أمر النبي ﷺ بأخذها منه وإنما أمر بأعطائها له وحديث ثعلبة لا يمارض الأحاديث الصحاح ولا الأصول القوية وقد قال لاصدقة إلا عن ظهر غني وأبدأ بمن تعول وإذا لم يكن هذا غنياً فلا تلزمه الصدقة انتهى وهو ضعيف وليس التمسك في ذلك بحديث ثعلبة وإنما التمسك بالعموم الذي في قوله فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس وقد ذكر ذلك هو في أول كلامه إلا أنا اعتبرنا بالقدرة على الصاع لما علم من القواعد العامة فأخرجنا عن ذلك المأجور منه والله أعلم ﴿السادسة عشرة﴾ لم يتعرض في هذا الحديث للتصريح بمصرف زكاة الفطر لكن استدلل بتسميتها زكاة على أن مصرفها مصرف الزكوات وهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور وقال بعض المالكية إنما يجوز دفعها إلى الفقير الذي لم يأخذ منها وعن أبي حنيفة أنه يجوز دفعها إلى ذمي وعن عمرو ابن ميمون وعمرو بن مريحيل ومرة الهمداني أنهم كانوا يعطون منها الرهبان اختلف الأولون في أنه هل يجب استيعاب الأصناف الثمانية عند الامكان وأن يعطى من كل صنف ثلاثة كافي زكاة الأموال أم لا فقال بالاول الشافعي وداود

## باب فضل الصدقة والتعفف

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(إن الله قال لي أنفق أنفق عليك) وعنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم (إن يمين الله لا تأكل من ثمرها فققة سحاء الليل  
والنهار أرايتهم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض فإنه لم يفيض  
ما في يمينه قال وعرشه على الماء ويده الأخرى الفيض  
يرفع ويخفض

وابن حزم قال أصحابنا فان شقت القسمة جم جماعة فطرتهم ثم قسموها وذهب مالك  
وأحمد وأبو حنيفة إلى أنه يجوز أن يعطى فطرته لو اختلفت بطرته جماعة  
لو اختلفوا وقال ابن المنذر أرجو أن يعزى كذا اختار الشيخ أبو اسحق الشيرازي من  
أصحابنا جواز الصرف إلى واحد وقال الاصطخري يجوز صرفها إلى ثلاثة من المساكين  
أو الفقراء قال أكثر أصحابنا وكذلك يجوز عنده الصرف إلى ثلاثة من أي صنف  
كان وصرح الحاملي والمتولي بأنه لا يجوز عنده الصرف إلى غير المساكين والفقراء  
(السابعة عشرة) ظاهره أنه لا فرق في وجوب زكاة الفطرين أهل الحاضرة  
والبادية وهو مذهب الأئمة الأربعة والجمهور وذهب عطاء بن أبي رباح والزهري  
وربيعة إلى عدم وجوبها على أهل البادية

## (باب فضل الصدقة والتعفف)

(الحديث الأول) عن همام عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ ان  
الله تعالى قال لي أنفق أنفق عليك »

(الحديث الثاني) وعنه قال : « قال رسول الله ﷺ ان يمين الله ملائ لا تفيضها  
فققة سحاء الليل والنهار أرايتهم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض فإنه لم يفيض  
ما في يمينه قال وكان عرشه على الماء ويده الأخرى القبض يرفع ويخفض » (فيه)

فوائد (الاولى) جمع مسلم بين هذين الحديثين فأخرجهما في الزكاة من صحيحه  
عن محمد بن رافع وأخرج البخاري الثاني منهما عن علي بن المديني كلاهما عن عبد  
الرزاق وفي رواية البخاري القبيض أو القبض وأخرجهما البخاري من طريق شعيب  
ابن أبي حمزة ومسلم من طريق سفيان بن عيينة كلاهما عن الزناد عن الأعرج عن أبي  
هريرة ولفظ البخاري بـ (الله) وقال (بيده الميزان بدل القبض) ولفظ مسلم (قال الله يا ابن  
آدم أتق أتق عليك) (الثانية) قوله أتق بفتح الهمزة أمر بالاتفاق وقوله  
أتق بضم أوله فعل مضارع وعد بالخلف وهو بمعنى قوله تعالى (وما أنفقتم من شيء  
فهو يخلفه) فيتضمن الحث على الاتفاق في وجوه الخير والتبشير بالخلف من فضل الله تعالى  
وفي هذه الرواية أن الله قال لي وفي الرواية الأخرى يا ابن آدم ولا شك في عموم هذا الأمر  
وتخصيص النبي ﷺ بالذكر في الرواية الأخرى لكونه رأس الناس فيوجه الخطاب إليه  
فيلزمه كما في قوله تعالى «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء» الآية وفي إطلاق النقة وعدم  
تقيدها بما يقتضي أن الحث على الاتفاق لا يختص بنوع مخصوص من أنواع الخير  
(الثالثة) قال القاضي عياض قال الإمام المازري هذا مما يتأول لأن اليمين إذا كانت بمعنى  
المناسبة لا شمال لا يوصف بها الباري عز وجل لأنها تتضمن اثبات الشمال وهذا  
يتضمن التحديد ويتقدس الله سبحانه عن التجسيم والحد وإنما خاطبهم رسول  
الله ﷺ بما يفهمونه وأراد الأخبار بأن الله تعالى لا ينقصه الاتفاق ولا يمسك  
خشية الاملاق جل الله تبارك وتعالى عن ذلك وعبر ﷺ عن توالي النعم بـ (مع  
اليمن لأن البازل منا يفعل ذلك يمينه) وقد قال ﷺ وكنتا يميني فأشار  
عليه الصلاة والسلام إلى أنهما ليستا بخارجتين إذ اليدان الخارجتان يمين وشمال  
قال ويحتمل أن يريد بذلك أن قدرة الله سبحانه وتعالى على الأشياء على وجه واحد  
لا يختلف ضعفا وقوة وإن المقصورات تقع بها على جهة واحدة لا تختلف قوة  
وضعنا لا يختلف فدلنا باليمين والشمال تعالى الله عن صفات المخلوقين ومثابرة  
المحدثين اه وقال صاحب النهاية اليمين هنا كناية عن محل عطاء ووصلها لا مثابة  
لكثرة ما فعلها فجعلها كاليمين النرة التي لا يغيثها الاستقاء ولا ينقصها الاستباح  
وخص اليمين لأنها في الأكثر مظنة العطاء على طريق المجزؤالات (الرابعة)



قوله ملائي بفتح الميم وإسكان اللام بعدها همزة مفتوحة تأنيث ملائ وروراه بعضهم ملاء مثل دعاء حكاة القاضي عياض وقال قيل يصح هذا على نقل الهمزة وفي رواية لمسلم ملائ بزيادة نون وقالوا إنها غلط من ابن نمير راويها وإن العوالب ملائي كافي سائر الروايات لأن اليمين مؤنثة قال النووي ثم ضبطوا رواية ابن نمير بوجهين (أحدهما) إسكان اللام وبعدها همزة (الثاني) ملائ بفتح اللام بلا همزة الخامسة ﴿قوله لا يفيضها ثقة بالعين والضماد المعجمتين أي لا ينقصها يقال فاض الماء وغاضه لازم ومتعد﴾ السادسة ﴿قوله سحاء بفتح السين والحاء المهملتين وتشديد الحاء محدود كذا ضبطناه عن شيخنا والذي رحمه الله تعالى وقال القاضي عياض كذا ضبطناه عن القاضي أبي علي وغيره بالمد على الوصف وكذا ضبطه صاحب النهاية وقال أي دأمة الصب والهطل بالعطاء يقال سح يصح أي بكسر السين وضمها سح فهو ساح والمؤنثة سحاء وهي فعلاء لا أنفل لها كبطلاء انتهى وضبطه القاضي عياض عن أبي بحر سحا بالتنوين على المصدر ونقله في المشارق عن جميع شيوخهم إلا الصمد في وابن عيسى وذكر النووي أنه الأصح الأشهر وعلى كل حال فقوله الليل والنهار منهوبان على الظرف قال القاضي عياض ووقع عند الطبري في حديث عبد الرزاق لا يفيضها سح الليل والنهار بالإضافة ورفعته على الفاعلية انتهى وفي رواية محمد بن رافع في صحيح مسلم لا يفيضها سحاء الليل والنهار قال النووي ضبطناه بوجهين بنصب الليل والنهار ورفعهما النصب على الظرف والرفع على أنه فاعل ﴿السابعة﴾ قوله (أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض فإنه لم يفيض ما في يمينه) كالدليل والشاهد لما قدمه من أن يمينه تعالى لا يفيضها ثقة ولما ذكر خلق السموات والأرض استشعر المخاطر ما قبل ذلك فذكر أنه تعالى كان عرشه قبل خلق السموات والأرض على الماء وفي ذلك دليل على أن خلق العرش والماء كان قبل خلق السموات والأرض وفي صحيح البخاري من حديث عمران بن حصين في أثناء حديث «جئنا لننطقه في الدين ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان؟ فقال عليه الصلاة والسلام كان الله عن وجل ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء ثم خلق السموات والأرض وكتب

في الذكر كل شيء» وعن كعب الاحبار (خلق يا قوتة خضره فنظر إليها بالهيبة فصارت ماء يرتعد من مخافة الله تعالى؛ فلذلك يرتعد الماء الى الآن وان كان ساكناً؛ ثم خلق الريح فجعل الماء على متنها ثم وضع العرض على الماء) وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن قوله تعالى (وكان عرشه على الماء) على أي شيء كان الماء؛ قال على متن الريح. ﴿الثامنة﴾ قوله ويده الاخرى القبض هو بالقاف وبالباء الموحدة والضاد المعجمة كذا ضبطناه عن شيخنا والذي رحمه الله وقال القاضي عياض إنه الموجود لا كثر الرواة قال وهو المشهور والمعروف قال ومعناه الموت (قلت) لا معنى لتخصيصه بالموت بل هو أعم من ذلك ليتناول قبض الرزق وغيره ومن أسمائه تعالى القابض وفسر بأنه الذي يمسك الرزق وغيره من الاشياء عن العباد بلطفه وحكمته ويقبض الارواح عند الممات والتفسير بالاعم مناسب لذكره هذا في مقابلة قوله أولاً ان يمين الله ملأى الى آخره ورويت هذه اللفظة بوجه آخر وهو الفيض بالقاء والياء المثناة من تحت والضاد المعجمة وحكاها القاضي عياض عن القاسي في صحيح مسلم وقد تقدم أن في رواية للبخاري الفيض أو القبض على الضك قال القاضي عياض ومعناه ان صحت الرواية والله أعلم الاحسان والعطاء والرزق الواسع قال وقد تكون بمعنى القبض الذي في الرواية الاخرى أي الموت قال البكري اوى الفيض الموت قال القاضي قيس يقولون قاضت نفسه بالضاد اذ مات؛ وطىء تقول فاظت نفسه بالظاء وقيل متى ذكرت النفس بالضاد واذ لم تذكر فبالظاء وفي حديث الدجال ثم يكون أثر ذلك الفيض قبل الموت انتهى. ﴿التاسعة﴾ قوله يرفع ويخفض قيل هو عبارة عن تقدير الرزق يقرر على من يشاء ويوصعه على من يشاء وقد يكونان عبارة عن تصاريف المقادير بالخلق بالعمة والنل كما قال «تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء» ذكرهما الماضي عياض والنووي ومن أسمائه تعالى الخافض والرافع وفسر الخافض بأنه الذي يخفض الجبارين والفراعة أي يرفعهم ويهينهم ويخفض كل شيء يريد خفضه وفسر الرافع بأنه الذي يرفع المؤمنين بالاسعاد وأوليائه بالتقريب. ﴿العاشرة﴾ ذكر المازري لفظ الحديث ويده الاخرى القبض

وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

والبسط وقال فكأنه أفهم تعالى وإن كانت قدرته واحدة فإنه يفعل بها  
المختلفات ولما كانت ذلك فينا لا يتمكن إلا بيدين عبر عن قدرته على  
التصرف في ذلك بذكر اليدين ليفهم المعنى المراد بما اعتادوه من الخطاب  
على سبيل المجاز واعترضه القاضي عياض بأنه لم يرو في هذا الحديث في كتاب  
مسلم لفظة البسط وليس فيه إلا قوله القبض يرفع ويخفض (قلت) وكذا ليست هذه اللفظة  
في صحيح البخاري ولا غيره ثم قال القاضي في آخر كلامه وقد يكون القبض  
والبسط المذكوران من معنى ما تقدم من تقدير الرزق وسعته أو قبض الأرواح  
بالموت وبسطها في الأجساد بالحياة أو قبض القلوب بتضييقها وإحاشاها عن الهداية  
أو بالخوف والهيبه وبسطها بتأنيدها وشرحها للهداية والإيمان أو بالرجاء والأنس  
وقد قبل معاني هذا كله في تفسير اسميه تعالى القبض والبسط انتهى (الحادية عشرة)   
قوله في رواية للبخاري ويده الميزان قال القاضي عياض قد يكون عبارة عن  
الرزق ومقاديره وقد يكون عبارة عن جملة المقادير انتهى والثاني أظهر والله أعلم  
(الثانية عشرة)   
خطري في قوله ويده الأخرى القبض يرفع ويخفض ما لم  
أره لأحد ولست منه على يقين وهو أن قوله الأخرى صفة لموصوف محذوف  
أي ويده الصفة الأخرى وهي القبض فهو ثلاثون بعد ذكره كثرة الاتفاق من الله  
تعالى أن لا صفة له سوى البسط فبين أن له الصفة الأخرى وهي القبض فهو البسط القبض  
ولا يكون قوله الأخرى صفة لليد وقوله يرفع ويخفض متعلق بالصفتين معاً بالثانية  
فقط فقوله يرفع بيان لصفة البسط وقوله ويخفض بيان لصفة القبض (الثالثة عشرة)   
(إن قلت) وجه دلالة الحديث الثاني على فضل الصدقة (قلت) يحتمل أن يكون من  
الأخبار عن الله بكثرة الاتفاق فإنه ينبغي التخلق بما أمكن من أوصافه الحسنى ويحتمل  
أن يكون من دلالة على خلاف الله تعالى ما ينفعه العبد كما في الحديث الأول وذلك  
ما أخذ من كثرة اتفاقه تعالى وهو أعلم

### الحديث الثالث

وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا أَحَدٌ إِلَّا فِي اثْنَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ

وَسَلَّمَ (لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ  
آثَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ فِي آثَاءِ  
الْأَيْمِلِ وَالنَّهَارِ)

القرآن فهو يقوم به آثاء الليل والنهار ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه في الحق  
آثاء الليل والنهار ﴿فيه﴾ فوائد ﴿الأولى﴾ أخرجه الأئمة الستة خلافاً  
داود من رواية سفيان بن عيينة وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد كلاهما  
عن الزهري عن سالم عن أبيه وفي صحيح البخاري عن علي بن المديني سمعت  
من سفيان مراراً لم أسمعه يذكر الخبر أي يذكر أخبار الزهري له إنما أتى بلفظ  
قال الزهري قال وهو صحيح من حديثه ﴿الثانية﴾ قال النووي قال العلماء  
الحسد قسمان حقيقي ومجازي فالحقيقي تمنى زوال النعمة عن صاحبها وهذا  
حرام باجماع الأمة مع النصوص الصحيحة؛ وأما المجازي فهو الغبطة وهو أن  
يتمنى مثل النعمة التي على غيره من غير زوالها عن صاحبها فإن كانت من أمور  
الدنيا كانت مباحة وإن كانت طاعة فهي مستحبة والمراد بالحديث لا غبطة محمودة  
إلا في هاتين الخصلتين وما في معناها انتهى ولهذا بوب البخاري على حديث  
ابن مسعود وهو بمعنى حديث ابن عمر هذا باب الاغتباط في العلم والحكمة  
فأشار إلى أن إطلاق الحسد في هذا الحديث محاز وإنما هو اغتباط ويدل على  
أنه ليس المراد في هذا الحديث تمنى زوال نعمة الاتفاق والقراءة عن صاحبها  
وإنما المراد أن يكون له مثلها قوله في حديث أبي هريرة وهو في صحيح البخاري  
لا تحسدوا إلا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه من آثاء الليل وآثاء النهار  
فهو يقول لو أوتيت مثل هذا فعلت كما يفعل ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه في حقه  
فيقول لو أوتيت مثل ما أوتي هذا عملت فيه مثل ما يعمل وروى الترمذي بسند  
صحيح من حديث أبي كبشة الأنباري مرفوعاً إنها الدنيا أربعة نفر عبد رزقه الله  
مالا وعلماً فهو يتقى فيه ربه ويصل فيه رحمه ويعلم لله فيه حقاً فهذا بأفضل  
المنازل، وعبد رزقه الله علماً ولم يرزقه مالا فهو صادق النية يقول لو أن لي مالا

لعملت بعمل فلان فهو بنيته فأجرهما سواء، وعبد رزقه الله مالا ولم يرزقه علما فهو يخطب في ماله بغير علم لا يتقى فيه ربه ولا يصل فيه رحمه ولا يعمل لله فيه حقا فهذا بأخبث المنازل، وعبد لم يرزقه الله مالا ولا علما فهو يقول لو أن لي مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو بنيته فوزرهما سواء وذكر أبو العباس القرطبي أن الحسد الحقيقي الذي هو تمنى زوال نعمة الغير قد يكون غير مذموم بل محمود مثل أن يتمنى زوال النعمة عن الكافر أو عن يستعين بها على المعصية ثم قال القرطبي في معنى هذا الحديث فكأنه قال لا غبطة أعظم أو أفضل من الغبطة في هذين الأمرين (قلت) فكأن هذين الأمرين لعظم الغبطة فيهما بولغ في شأنهما حتى نفيت الغبطة عما سواهما كأن الغبطة في غيرهما ليست غبطة بالنسبة لعظم الغبطة فيهما والله أعلم ﴿الثالثة﴾ قوله رجل مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف بتقدير مضاف محذوف أيها خصلة رحل آناه الله القرآن ورحل آناه الله مالا ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ﴿الرابعة﴾ قوله فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار يحتمل أن يراد بالقيام به تلاوته وعليه يدل قوله في حديث أبي هريرة فهو يتلوه من آناء الليل وآناء النهار ويحتمل أن يراد بالقيام به تفهمه والاستنباط منه والتفقه فيه وتعليمه للناس وعليه يدل قوله في حديث ابن مسعود وهو في الصحيحين ورحل آناه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها قال النووي والحكمة كل ما منع من الجهل وزجر عن التفسح اه على أنه يحتمل أن يكون قوله في حديث أبي هريرة فهو يتلوه معناه يتبعه من التلوا من التلاوة وقد ذكر الاحتمالان في قوله تعالى (وأن أتلو القرآن) ويحتمل أن المراد القيام به الامران تلاوته والتفقه فيه وتعليمه فكل ذلك قيام به وقد قدم على إرادة كل منهما دليل وهذا أظهر والاشتغال بالتعلم والتعليم أفضل من الاشتغال بالتلاوة والله أعلم ﴿الخامسة﴾ ويتقدير أن يجعل تعليمه للناس داخلا في القيام به فهل يشترط في ذلك أن يكون متبرعا به أم يدخل فيه تعليم بأجرة أيضا قال النووي في قوله في حديث ابن مسعود فهو يقضى بها ويعلمها معناه يعمل بها ويعلمها احتسابا ﴿السادسة﴾ ويدخل فيه أيضا القضاء بالعلم وفصل الخصومات به وبأني فيه ما تقدم عن النووي أنه لا بد أن يفعل ذلك احتسابا وقد بوب البخاري على حديث

وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ عَنِ الْمُسْتَلَمَةِ :  
الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَالْيَدُ الْعُلْيَا الْمُنْفَقَةُ وَالسُّفْلَى السَّائِلَةُ »

ابن مسعود باب أجر من قضى بالحكمة ﴿ السابعة ﴾ قوله آناه اليل بالمدى ساعاته وواحد الآناء إناه وإناء بكسر الهمزة وفتحةها وإنو وإنى بالواو والياء مع كسر الهمزة فيهما أربع لغات ﴿ الثامنة ﴾ قوله فهو ينفقه في الحق أى في الطاعات والحق هنا واحد الحقوق وهو يستعمل في المندوب كما يستعمل في الواجب ومنه الحديث (إن في المال حقاً سوى الزكاة) رواه الترمذى وقد يراد بالحق هنا ضد الباطل ولكن يزم عليه أن يكون المباح باطلاً وقال ابن بطال إتفاق المال في حقه ثلاثة أقسام (الأول) أن ينفق على نفسه وأهله ومن تلزمه النفقة عليه غير مقتر عما يجب لهم ولا مسرف في ذلك كما قال الله تعالى (والذين لم إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) وهذه النفقة أفضل من الصدقة ومن جميع النفقات (والقسم الثاني) أداء الزكاة وإخراج حق الله تعالى لمن وجب له (والقسم الثالث) صلة الأهل البعداء ومواساة الصديق وإطعام الجائع وصدقة التطوع كلها فهذه نفقة مندوب إليها مأجور عليها قوله عليه الصلاة والسلام (الساعي على الأرملة واليتيم كالمجاهد في سبيل الله) ﴿ التاسعة ﴾ أورده البخارى في كتاب الاعتصام وقال فبين النبي ﷺ أن قرأته الكتاب هو فعله وقال تعالى (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم) وقال (وافعلوا الخير لعلمكم تفلحون) ﴿ العاشرة ﴾ لا يخفى أن ذكر الرجل خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له فالمرأة كذلك ﴿ الحادية عشرة ﴾ قال ابن بطال فيه أن الغنى إذا قام بشروط المال وفعل فيه ما يرضى ربه عز وجل فهو أفضل من الفقير الذى لا يقدر على مثل حاله

#### ﴿ الحديث الرابع ﴾

وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَذْكُرُ

الصدقة والتعفف عن المسألة (اليده العليا خير من اليده السفلى واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة) فيه فرائد (الاولى) أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق مالك وأخرجه البخاري أيضا من طريق حماد بن زيد عن أيوب كلاهما عن نافع عن ابن عمر وقال أبو داود في سننه اختلف على أيوب في هذا الحديث قال عبد الوارث اليده العليا المتعفة وقال أكثرهم عن حماد بن زيد عن أيوب اليده العليا المنفقة وقال واحد المتعفة وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي بل قاله عن حماد ثنان أبو الربيع الزهراني كما في كتاب الزكاة ليوسف القاضي ومسند كما رواه ابن عبد البر في التمهيد قال ورواه أيضا عن نافع موسى بن عقبة فاختلف عليه فقال إبراهيم بن طهمان عنه المتعفة وقال حفص بن ميسرة عنه المنفقة ورويناها كذلك في سنن البيهقي انتهى وقال الخطابي رواية من قال المتعفة أشبه وأصح في المعنى وذلك أن ابن عمر ذكر أن رسول الله ﷺ قال هذا الكلام وهو يذكر الصدقة والتعفف منها فعطف الكلام على سببه الذي خرج عليه وهو ما يطابقه في معناه أولى وقال ابن عبد البر لا خلاف عامة في إسناد هذا الحديث ولنظفه أي على مالك واختلف فيه على أيوب ورواية مالك أشبه وأولى بالأصول من قول من قال المتعفة بدليل حديث طارق الجازمي قال قدمنا المدينة فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول يدا المعطى العليا وابدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك ذكره النسوي (الثانية) قوله والتعفف عن المسألة كذا في الموطأ وصحيح مسلم وسنن النسائي وفي صحيح البخاري وسنن أبي داود والمسألة بالواو بدل عن قوله في رواية البخاري والتعفف الظاهر أن المراد التعفف عن المسألة بدليل الرواية الأخرى لكن في رواية أبي داود والتعفف منها والضمير عائد على الصدقة المتقدم ذكرها أي والتعفف من أخذ الصدقة وهذا يرد على قول ابن عبد البر أنه لم يختلف في لفظ هذا الحديث (الثالثة) قال ابن عبد البر فيه إباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح وما يكون موعظة أو علما أو قربة إلى الله تعالى قلت لا يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام قال ذلك على المنبر أن يكون في خطبة الجمعة

فقد كان يرقى المنبر فيما بينهم من حادثة وموعظة والله أعلم ﴿الرابعة﴾ فيه التصريح بأن اليد العليا هي المنفقة وبهذا قال الجمهور وتقدم عن الخطابي أنها المتعفة وقال النووي بعد تصحيح رواية المنفقة ويحتمل صحة الروایتين فالمنفقة أعلا من السائلة والمتعفة أعلا من السائلة وحكى القاضي عياض عن الخطابي أنه قال وفيه تأويل ثالث أن السفلى المانعة وذكر غيره أن العليا الآخذة لأنهما إذا أخذت كانت فوق السفلى قال القاضي وهذان التأويلان يردهما مانص في الحديث من التفسير وقال النووي بعد ذكره مقالة الخطابي إنها المتعفة وقال غيره العليا الآخذة والسفلى المانعة حكاه القاضي انتهى وهذا يقتضي أنهما مقالة لقائل واحد وقد عرفت من كلام القاضي المتقدم أنهما مقالتان والقول بأن العليا هي الآخذة يحكى عن الصوفية ووجهه أنها نائبة عن يد الله تعالى وهذا مصادم لنص الحديث ثم قال القاضي عياض وقال الداوودي ليست السفلى والعليا المعطاة والمعطية بغير مسألة وإنما هي السائلة والمسؤلة وليست كل سائلة تكون خيرا من المسؤلة وإنما ذلك لمن سأل وأظهر من الفقر فوق ما به وأما عند الضرورة أو ليكافئ فليس من ذلك وقد استطعم الخضر وموسى أهل القرية قال القاضي وما قاله غير مسلم في هذا النصل الأخير لأن لفظ الحديث يدل على خلافه وأن التفضل للمعطية والاعجر وأما من سأل مظهرا للفقر فسؤاله حرام وليس الحديث في مثله بل فيمن يجوز سؤاله انتهى وحكى ابن بطال عن الحسن البصري أنه قال اليد العليا المعطية واليد السفلى المانعة وذكر القاضي عياض أن الخطابي رجع كون العليا المتعفة بحديث حكيم بن حزام لقوله لما سمع هذا ومنك يا رسول الله قال ومنى فقال والله لا أرزأ أحدا بعدك شيئا قال ولا يتوهم على حكيم أن يعتقد أن يده خير من يد رسول الله ﷺ وإنما فهم أنها المتعفة قال القاضي هذا لا يظهر من الحديث ولا يبعد أن حكيم إنما راعى ذلك في حق غيره عليه السلام لافي حقه والنبي ﷺ إنما عاب على حكيم كثرة السؤال لأن فيه سألته فأعطاني ثلاث مرات ثم قال إن هذا المال خضرة حلوة وذكر الحديث انتهى قلت فهم حكيم من النبي ﷺ ذم الآخذة قال ومنك أي ولو كان الآخذ منك



خيد السائل سفلى فلما قال له النبي ﷺ امتنع من الأخذ بعد ذلك مطلقا والله أعلم ﴿الحامسة﴾ قال الخطابي قد يتوهم كثير من الناس أن معنى العليا هو أن يد المعطى مستعلية فوق يد الأخذ يجعلونه من علو الشيء إلى فوق وليس ذلك عندى بالوجه وإنما هو من علاء المجد والكرم يريد به الترفع عن المسألة والتعفف عنها وأنشدنى أبو عمر قال أنشدنى أبو العباس قال أنشدنا ابن الأعرابي فى معناه . .

إذا كان باب الدل من جانب الغنى صموت إلى العليا من جانب الفقر يريد التعزز بترك المسألة والتزه عنها انتهى فكلامه أولا على أن العليا هى المعطية وثانيا على أنها هى المتعففة وقد عرفت ما فى ذلك وكون العليا من العلاء وهو العلو المعنوى يأتى على القولين معا وقد قال النووى والمراد بالعلو العلو الفضل والمجد ونيل الثواب ﴿السادسة﴾ فيه الحث على الاتفاق فى وجوه الطاعة وذلك يتناول الواجبات والسنن المؤكدة والتطوعات المطلقة ﴿السابعة﴾ استدلل به على ترجيح الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر لأن العطاء إنما يكون مع الغنى والخلاف فى ذلك مشهور، ومن فضل الفقر أجاب بأنه ليس المراد بالغيرة الفضل من جهة الدين وإنما المراد أنه خير فى الافضال والاعطاء واعلا همة وأعظم مجدا والله أعلم ﴿الثامنة﴾ لم يذكر فى الرواية المشهورة المتعففة عن الأخذ ولا الأخذ بغير سؤال وإنما ذكر المسألة ويمكن أن يقال إن كلا من المتعففة عن الأخذ والأخذ بغير سؤال ليست عليا ولا سفلى فإنها لم تأخذ بمعالي الأمور فى الاكتساب والافضال والاتفاق ولا بتسفل الاكتساب ودناءته وقد يقال كل منهما عليا أيضا لكن علوها دون علو المتعففة وقد يقال كل منهما سفلى لعدم أخذها بمعالي الأمور فى الاتفاق ولا شك أن اعلا الدرجات المتعففة ثم المتعففة عن الأخذ ثم الأخذ بغير سؤال ثم السائلة ودرجات العلو والتسفل متفاوتة والله تعالى هو الموفق حقيقة وفى سنن أبى داود ومستدرک الحاكم عن مالك ابن فضالة قال قال رسول الله ﷺ «الابدى ثلاثة فبدا الله العليا وبدا المعطى التى تلبها وبدا السائل المفلى» فأعط الفضل ولا تعجز عن نفسك «وكان النبي ﷺ إماما فقصر

على المنفقة والمائلة لحضه على إكتساب المال من وجهه وذمه الا كتساب بالسؤال فانه  
أرذل المكاسب وإشارة الى أنه اذا لم يكتسب إحتاج إلى السؤال ولهذا قال قيس بن عاصم:  
وياكم والمسألة فانها آخر كسب الرجل، وفي الصحيح عن أبي هريرة مرفوعا (لأن  
يقعدوا أحدكم فيحتطب على ظهره فيصدق منه ويستغنى به عن الناس خير له من  
أن يسأل رجلا أعطاه أو منعه، ذلك بأن اليد العليا أفضل من اليد السفلى وابدأ بمن  
تعمل) وقد ورد في حديث ضعيف رواه الطبراني في معجمه من حديث رافع بن خديج  
(يد المعطي العليا ويد الآخذ السفلى الى يوم القيامة) فلم يقيّد الآخذ بالسؤال وهو  
يقتضى كون يده سفلى وإن لم يسأل الا أن يحمل المطلق على المقيد ويقال المراد  
الآخذ مع السؤال بدليل بقية الاحاديث هذا لو صح هذا الحديث وفي شرح  
مسلم للنووي في التبويب على هذا الحديث والسفلى الآخذة (التاسعة) فيه  
كراهة السؤال والتنفير عنه بتسمية اليد المائلة سفلى ومحله إذا لم تدع اليه ضرورة فان  
كانت به ضرورة بأن كان عاجزا غير مكتسب وخاف هلاكه فلا بأس بالسؤال  
حينئذ بل قد يكون مندوبا وقد يكون واجبا وذكر والدي رحمه الله في شرح الترمذي  
أن المسألة تنقسم الى الاحكام الشرعية التحريم والكراهة والوجوب والندب  
والاباحة وقال أبو بكر بن العربي: وبالجملة فان السؤال واجب في موضع  
جائز في آخر حرام في آخر مندوب على طريق فأما وجوبه فللمريد في ابتداء الامر  
وظاهر حالهم وللأولياء للاقتداء وجريا على عادة الله في خلقه ألا ترى إلى سؤال  
موسى والخضر لاهل القرية طعاما وهما من الله تعالى بالمنزلة المعلومه فالتعريف بالحاجة  
فرض على المحتاج وإذا ارتفعت الضرورة جازله أن يسأل في الزائد عليها مهما  
يحتاج اليه ولا يقدر عليه ثم انشد لبعضهم.

لمال المرء يصاحه فيغنى مفارقة أعف من القنوع

قال وإذا كملت للمرء مفارقة وارتفعت حاجاته لم يجزله أن يسأل تكرارا ثم قال  
وقد يكون السؤال واجبا أو مندوبا أما وجوبه فللمحتاج وأما المندوب فلمن  
يعينه وبين حاجته إن استحي هو من ذلك أو رجا أن يكون بيانه أنتم  
وأنجح من بيان السائل كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل لغيره انتهى  
قال والدي رحمه الله فذكر أربعة أوجه من الاحكام الشرعية في المسألة دون

الخامس وهو قسم المكروه فأما تمنيله للواجب بسؤال المحتاج فواضح وأما  
 قسم المكروه فسؤاله للسلطان مع إمام كان الاستغناء عنه وقد جمعهما النبي ﷺ  
 في حديث سمرة بقوله إلا أن يسأل الرجل سلطاناً أوفى أمر لا بد منه فهذا  
 الأخير هو السؤال الواجب قال وأما تمثيل القاضي أبي بكر السؤال الواجب  
 بالمريدين في ابتداء الأمر وبسؤال الأولياء الاقتداء وتمنيله بسؤال موسى  
 والخضر طعاماً من أهل القرية ففيه نظر ولا يطلق على سؤال المريدين في  
 ابتدائهم اسم الوجوب وإنما جرت عادة المشايخ الذين يهذبون أخلاق المريدين  
 بفعل ذلك لكسر أنفسهم إذا كان في ذلك صلاحهم فأما الوجوب الشرعي فلا  
 وأما سؤال الخضر وموسى فلا يلزم هذه الأمة الاقتداء بهما في ذلك وإنما  
 وقع ذلك من الخضر لحكمة أطلعها الله عليها ليبين لموسى عليه الصلاة والسلام ما ينتهى  
 الحال إليه في المرات الثلاث انتهى ومن الصور التي اختلف فيها هل السؤال  
 حرام أو مكروه ما إذا قدر على الاكتساب وفي ذلك وجهان لأصحابنا الشافعية  
 (أصحهما) أنه حرام لظاهر الأحاديث و(الثاني) أنه مكروه ومما ورد في سؤال المحتاج  
 ما رواه الطبراني في معجمه الكبير من حديث ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ  
 ما المعطى من سعة بأفضل من الآخذ إذا كان محتاجاً العاشرة ع قال والذي  
 رحمه الله في شرح الترمذي ورد التخصيص في سؤال في أربعة أماكن وهي  
 أن يسأل سلطاناً أوفى أمر لا بد منه أو ذا رحم في حاجة أو الصالحين فأما السلطان  
 فهو الذي بيده أموال المصالح، وأما الأمر الذي لا بد منه فهو الحاجة التي  
 لا بد منها وأما ذو الرحم فلما ورد في الصدقة على ذي الرحم من الفضل وتذهب  
 بعض العلماء إلى وجوب النفقة عليه مع وصف الفقر والعجز فرخص في سؤاله  
 وأما سؤال الصالحين فهو في حديث ابن القراسي أنه قال : (أسأل يا رسول الله ؟)  
 فقال لا ؛ وإن كنت مسائلاً ولا بد فسل الصالحين) رواه أبو داود والنسائي  
 ثم يحتمل أن يراد بالصالحين الصالحون من أرباب الأموال الذين  
 لا يمنعون ما عليهم من الحق وقد لا يعلمون المحتق من غيره فإذا عرفوا  
 بالمؤال المحتاج أعطوه مما عليهم من حقوق الله تعالى ويحتمل أن يراد بهم من

وعن همام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس)

يتبرك بدعائه وترحى إجابته إذا دعا الله له ويحتمل أن يراد الساعون في مصالح الخلق بسؤالهم لمن علموا استحقاقه من عليه حق فيعطيههم أرباب الأموال بوقوفهم بإصلاحهم قل والدي وحيث جاز السؤال فيجتنب فيه الالتفاف والسؤال بوجه الله تعالى ففي سنن أبي داود من حديث جابر مرفوعاً (لا يسأل بوجه الله إلا الجنة) قال ومع ذلك فيمنعني إعطاؤه ما لم يسأل ممتنعاً لما روى الطبراني في معجمه الكبير من حديث أبي موسى الأشعري بإسناد حسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال «ملعون من سأل بوجه الله وملعون من سئل بوجه الله فنع سأل الله ما لم يسأل هجراً»

#### ﴿ الحديث الخامس ﴾

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس» ﴿فيه﴾ فوائد ﴿الاولى﴾ أخرجه البخاري والترمذي من رواية أبي حمزة عن أبي صالح وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية أبي الزناد عن الأعرج كلاهما عن أبي هريرة وقال الترمذي حسن صحيح ﴿الثانية﴾ العرض بفتح العين والراء المهملتين وبالمضاد المعجمة متاع الدنيا وحطامها من أي نوع كان سمي بذلك لزواله ومنه قوله تعالى (يريدون عرض الدنيا) وفي الحديث (الدنيا عرض حاضر يأكل منه البر والفاجر) أما العرض بالسكان الراء فهو ما عدا النقد والنقد هو الدراهم والدنانير قاله أبو زيد والأصمعي وغيرهما وقال أبو عبيد العرض المتاع الذي لا بدخلة كيل ولا وزن ولا يكون حيواناً ولا عقاراً ﴿الثالثة﴾ عن هنا يحتمل معناها أوجها (أحدها) أن تكون للتعليل كما قيل في قوله تعالى (وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك) وقوله تعالى (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه) أي ليس عليه الغنى وسببه كثرة العرض (ثانيها) أن تكون للظرفية

وَعَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الشَّيْخُ عَلَى حُبِّهِ اثْنَتَيْنِ طُولُ الْحَيَاةِ وَكَثْرَةُ الْمَالِ ، كَذَا فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَقَالَ الشَّيْخَانِ ( قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ ) الْحَدِيثُ وَهُوَ الصَّوَابُ

أَي لَيْسَ الْغَنَى بِكَثْرَةِ الْعَرَضِ ( ثَالِثُهَا ) أَنَّهَا بِمَعْنَى الْبَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى أَي بِالْهَوَى أَي لَيْسَ الْغَنَى بِكَثْرَةِ الْعَرَضِ ﴿ الرَّابِعَةُ ﴾ قَالَ النَّوَوِيُّ مَعْنَى الْحَدِيثِ الْغَنَى الْمَحْمُودُ غِنَى النَّفْسِ وَشَبَعَهَا وَقَلَّةُ حِرْصِهَا لَا كَثْرَةُ الْمَالِ مَعَ الْحِرْصِ عَلَى الزَّيَادَةِ لِأَنَّهُ كَانَ طَالِبًا لِلزَّيَادَةِ لَمْ يَسْتَعْنِ بِمَا مَعَهُ فَلَيْسَ لَهُ غِنَى وَسَبَقَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ إِلَى ذَلِكَ ثُمَّ حَكَى عَنِ الْإِمَامِ الْمَازَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ الْغَنَى النَّافِعَ وَالَّذِي يَكْفِي عَنْ الْحَاجَةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى ظَاهِرِهِ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ كَثِيرَ الْمَالِ غِنَى انْتَهَى وَحَاصِلُ هَذَا إِبْنَاتُ الْغَنَى لَغْنَى النَّفْسِ وَالْمُبَالَغَةُ فِيهِ حَتَّى يَنْفَى الْمَالُ عَنْ فَقْدِهِ وَإِنْ كَثُرَ مَالُهُ مَعَ أَنَّهُ غَنَى بِالْحَقِيقَةِ لَكِنَّهُ تَقَى لَا تَنْفَاءَ ثَمَرَتِهِ فَانَّهُ وَإِنْ وَجَدَ الْغَنَى بِالْمَالِ مَعَ الْحِرْصِ فَهُوَ غَيْرُ مَحْمُودٍ وَلَا نَافِعٌ كَمَا يَسْمَى الْعَالَمُ الَّذِي لَا يَعْمَلُ بَعْلَهُ جَاهِلًا لَا تَنْفَاءَ ثَمَرَةِ الْعِلْمِ فِي حَقِّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿ الْخَامِسَةُ ﴾ فِيهِ فَضْلُ الْقَنَاعَةِ وَالْحَثِّ عَلَيْهَا وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ

#### ﴿ الْحَدِيثُ السَّادِسُ ﴾

وَعَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( الشَّيْخُ عَلَى حُبِّهِ اثْنَتَيْنِ طُولُ الْحَيَاةِ وَكَثْرَةُ الْمَالِ ) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَقَالَ الشَّيْخَانِ ( قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ ) الْحَدِيثُ وَهُوَ الصَّوَابُ ﴿ نَبِيَّهِ ﴾ فَوَائِدُ ﴿ الْأُولَى ﴾ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَفْظَ الْبَخَارِيِّ ( لَا يَزَالُ قَلْبُ الْكَبِيرِ شَابًا فِي اثْنَتَيْنِ فِي حُبِّ الدُّنْيَا وَطُولِ الْأَمَلِ ) وَلَفْظُ مُسْلِمٍ قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ طُولُ الْحَيَاةِ وَحُبُّ الْمَالِ ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ حُبِّ الْعَيْشِ وَالْمَالِ وَاتَّقَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ مِنْ رِوَايَةِ هِشَامِ الدُّسْتَوَائِيِّ عَنْ قَتَادَةَ

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن أنس بلفظ (يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر) لفظ البخاري ولم يسق مسلم لفظه وأخرجه مسلم من رواية أبي عوانة عن قتادة عن أنس بلفظ (يهرم ابن آدم وتشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر) **﴿الثانية﴾** قوله في رواية أحمد الشيخ على حبه اثنتين أي كائن على حبه اثنتين والمراد استمراره على ذلك ودوامه عليه وإن حبه لهاتين الخصلتين لم ينقطع عنه بشيخوخته وقوله طول الحياة وكثرة المال يجوز فيها الرفع على أنها خبران لمبتدأ محذوف ويجوز فيها النصب على أنها بدل من قوله اثنتين وقد ظهر بذلك صحة الرواية فتقول الشيخ رحمه الله إن النصاب لفظ الشيخين كأنه من جهة الرواية أو لأنه أظهر في المعنى وإن كان معنى الرواية الأخرى صحيحا وقوله في رواية البخاري لا يزال قاب الكبير أي في السن وقوله شابا مجازا واستعارة ومعناه أن قلب الشيخ كامل الحب للعالم محتكم في ذلك كاحتكام قوة الشاب في شبابه قال النووي هذا صوابه انتهى وقيل وصفه بكونه شابا لوجود هذين الأمرين فيه اللذين هما في الشباب أكثر وبهم ألبق للرجاء في طول أعمارهم ودوام استمتاعهم ولذاتهم في الدنيا وحب الدنيا هو كثرة المال وطول الأمل هو طول الحياة المذكوران في الرواية الأخرى وكذا حب العيش المذكور في رواية مسلم هو طول الحياة وقوله في رواية البخاري من حديث أنس وتكبر معه اثنتان المراد كبرهما في المعنى وقوتهما وعدم ضعفهما فهو بمعنى قوله في رواية مسلم وتشب منه اثنتان وبذلك يندفع قول القائل كونهما تشبان مناف لكبرهما لأن المراد بكبرهما قوتهما وذلك موافق لشبابهما وليس المراد كبرا يؤدي إلى الحرمان والضعف والله أعلم **﴿الثالثة﴾** فيه ذم طول الأمل والحرص على جمع المال وذلك يقتضي فضل الصدقة للمعنى والتعفف للفقير وهما المبوب عليهما **﴿الرابعة﴾** قال المازري فيه إشارة إلى أن الإرادة في القلب خلافا لمن رأى أن ذلك في غير الأعضاء

**﴿الحديث السابع﴾**

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «والذي نفسي بيده لا أن

قال: «والَّذِي تَنَسَّى يَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَيَسْأَلُهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ»

يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ أَحْبَلَهُ فَيَحْتَطِبُ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَيَسْأَلُهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ﴿فِيهِ﴾ فَوَالَّذِي ﴿الْأُولَى﴾ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَفِي رَوَايَتِهِمَا حَبْلَهُ بِالْأَفْرَادِ وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ فِي حِلِّ الْمَوَاطَّاتِ لِيَأْخُذَ وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ قَافِعٍ وَمَعْنَى بَنِي عَمِيٍّ لِأَنْ يَأْخُذَ قَالَ وَهُوَ الْمُرَادُ وَانْتِصَادُ الْمَعْنَى مَفْهُومٌ (قَات) فِي رَوَايَتِنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَصْعَبٍ لِأَنْ يَأْخُذَ وَكَذَلِكَ هُوَ فِي مَوْأَبِ حَبِيبِ بْنِ بَكْرٍ وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ كُلِّهِمْ عَنْ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظَ (لَا يَحْتَطِبُ أَحَدُكُمْ حَزْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ) الْفِظَ الْبُخَارِيُّ وَلَفِظَ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ بِمَعْنَاهُ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَاتْرَمَذِيُّ مِنْ رَوَايَةِ قَيْسٍ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظَ (لَا يَغْدُو أَحَدُكُمْ فَيَحْتَطِبُ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَتَصَدَّقَ بِهِ وَيَسْتَفْتِي بِهِ مِنَ النَّاسِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ بِأَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَابْدَأَ بِمَنْ تَعُولُ) قَالَا تَرَمَذِيُّ صَحِيحٌ غَرِيبٌ يَسْتَفْرِغُ مِنْ حَدِيثِ بَيَانَ عَنْ قَيْسٍ ﴿الثَّانِيَةِ﴾ فِيهِ الْحَلْفُ لَتَقْوِيَةِ الْأَمْرِ وَأَكِيدُهُ ﴿الثَّلَاثَةَ﴾ قَوْلُهُ (أَحْبَلَهُ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّ الْيَاءِ الْمَوْحَدَةِ جَمْعُ حَبْلٍ وَهُوَ مَعْرُوفٌ وَيَجْمَعُ أَيْضًا عَلَى حَبَالٍ وَقَوْلُهُ فَيَحْتَطِبُ بِنَاءُ الْإِفْتِعَالِ وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ فَيَحْتَطِبُ بِزَيْرِ تَاءٍ وَهُوَ صَحِيحٌ ﴿الرَّابِعَةَ﴾ فِيهِ تَرْجِيحُ الْاِكْتِسَابِ عَلَى السُّؤَالِ وَلَوْ كَانَ يَعْمَلُ شَاقًّا كَالِاحْتِطَابِ وَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَيْعَةِ يَحْمِلُ الْحَطْبَ عَلَيْهَا بَلْ حَمَلَهُ عَلَى ظَهْرِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَكْسَبَةٌ فِيهَا بَعْضُ الدَّهَاءِ خَيْرٌ مِنْ مَسْأَلَةِ النَّاسِ فَإِنْ قَاتَ لِأَخِيرٍ فِي السُّؤَالِ فَأَوْجَهَ هَذَا التَّرْجِيحُ

(قلت) يحتمل وجوب (أحدهما) أن ذلك حيث اضطر إلى السؤال بحيث لا يصير فيه دم أصلا فتركه مع ذلك خير من فعله وفي هذا الجواب نظر لأن من أمكنه الاحتطاب لم يضطر إلى السؤال (ثانيهما) أن هذه الصيغة وهي خير قد تستعمل في غير الترجيح كما في قوله تعالى (أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا) ﴿الخامسة﴾ في الاكتساب فائدتان الاستغناء عن السؤال والتصدق وقد ذكرهما في قوله في رواية لمسلم في تصديق به ويستغنى عن الناس كذا هو في أكثر نسخ صحيح مسلم بالميم وفي بعضها عن الناس بالعين قل النووي وكلاهما صحيح والاول محمول على الثاني ﴿السادسة﴾ فيه فضيلة الاكتساب بعمل اليد وقد ذكر بعضهم أنه أفضل المكاسب وقال الماوردي اصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة وأياها أطيب؟ فيه مذاهب للناس أشبهها بمذهب الشافعي أن التجارة أطيب قال والاشبه عندي أن الزراعة أطيب لأنها أقرب إلى التوكل قال النووي في شرح المذهب في صحيح البخاري عن المقدم بن معدي كرب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده قال النووي فالصواب مانع عليه رسول الله ﷺ وهو عمل اليد فإن كان زراعا فهو أطيب المكاسب وأفضلها لأنه عمل يده ولأن فيه توكلا كما ذكره الماوردي ولأن فيه تفعا عاما للمسلمين والدواب وأنه لا بد في العادة أن يؤكل منه بغير عوض فيحصل له أجره وإن لم يكن ممن يعمل بيده بل يعمل له غمائه وأجراؤه فاكسابه بالزراعة أفضل لما ذكرناه وقال في الروضة بعد ذكره الحديث المتقدم فهذا صريح في ترجيح الزراعة والصناعة لكونهما من عمل يده ولكن الزراعة أفضلهما للعموم النفع بها للأدنى وغيره وعموم الحاجة إليها والله أعلم وغاية ما في حديث الباب تفضيل الاحتطاب على السؤال وليس فيه أنه أفضل المكاسب فلعله ذكره لتيسره ولا سيما في بلاد الحجاز لكثرة ذلك فيها ﴿السابعة﴾ وفيه الاكتساب بالباحات كالطبخ والحشيش النابتين في موات واستدل به المذهب على الاحتطاب والاحتشاش من الأرض المملوكة حتى يمنع من ذلك ملك الأرض فترفع حينئذ الإباحة وهو مردود فإن النابت في الأرض



وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَّهَهُ يُبَاعُ فَأَرَادَ أَنْ يَبْتَاغَهُ فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ لَا تَبْتِغُهُ وَلَا تَعُدَّ فِي صَدَقَتِكَ ، وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ نَحْوَهُ وَفِيهِ « لَا تَبْتِغُهُ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَمٍ وَاحِدٍ ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَاذِبِ يَعُودُ فِي قَبِيلِهِ »

المملوكة ملك لما أسكنها فلا يجوز التصرف فيه بغير إذنه ثم حكى المهلب عن ابن الموزان أنه حكى عن ابن القاسم عن مالك قال كانت له أرض يملكها ليست بأرض خربة فإن أراد أن يبيع ما ينبت فيها من المرعى بعد طيبه أنه لا بأس به وقال أشهب لا يجوز ذلك لأنه رزق من رزق الله تعالى ولا يحل لرب الأرض أن يمنع منه أحدا لقوله ﷺ لا يمنع فضل الماء لينم به الكلد ولو كان النبات في حائط إنسان لما حل له أن يمنع منه أحدا لقوله عليه الصلاة والسلام لا حي إلا الله ورسوله وقال الكوفيون كقول أشهب انتهى ﴿ الثامنة ﴾ أشار في رواية مسلم إلى العلة في تفضيل الاكتساب على السؤال وهي أن اليد العليا أفضل من اليد السفلى والمكتسب يده العليا إن تصدق وكذا إن لم تصدق وفسرنا العليا بالمتعفة عن السؤال فقد يستدل بهذا على ترجيح الرواية التي فيها اليد العليا هي المتعفة لأنه لا يلزم من الاكتساب الصدقة لكن تبين برواية مسلم أن تفضيل الاكتساب هو للصدقة والاستغناء عن الناس وكما أنه لا يلزم من الاكتساب الصدقة لا يلزم من الاكتساب التعفف عن السؤال فرب مكتسب مكتف يسأل تكثرا والله أعلم

### ﴿ الحديث الثامن ﴾

عن نافع عن ابن عمر « أن عمر بن الخطاب حمل على فرس في سبيل الله فوجهه يباع فأراد أن يبتاعه فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لا تبتعه ولا تعد في صدقتك » ( فيه ) فوائد ﴿ الأولى ﴾ اتفق عليه الشيخان وأبو داود من

هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه الشيخان أيضا من رواية عبيد الله بن عمر وأخرجه مسلم من رواية الليث بن سعد ثلاثتهم عن نافع وأخرجه البخاري والنسائي من رواية عقيل عن الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ إن عمر بن الخطاب تصدق بفرس في سبيل الله الحديث وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وأخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه فجعله من مسند عمر وأخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه من رواية زيد ابن أسلم عن أبيه قال «سمعت عمر يقول حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه الذي كان عنده فأردت أن أشتريه وطننت أنه يبيعه برخص فسألت النبي ﷺ فقال لا تشتري ولا تعد في صدقتك وإن أعطاك بدرهم فإن العائد في صدقته كالعائد في قبضه» لفظ البخاري وفي لفظ للشيخين كالكلب يعود في قبضه وأخرجه ابن ماجه من رواية عمر بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر وذكر ابن عبد البر أن الحديث عند جمهور رواة الموطأ من مسند ابن عمر كما روينا إلا معن بن عيسى فإنه رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر فجعله من مسند عمر وكذلك اختلف على عبيد الله بن عمر فرواه القطان وعلي بن حاصم عنه في مسند ابن عمر ورواه ابن نمير عنه من مسند عمر قال ورواه يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر فقال فيه (لا تشتريه ولا شيئا من نتاجه) وكذا رواه الشافعي والحديث عن ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر انتهى ويوافق هاتين الروايتين ما رواه ابن ماجه في سننه عن الزبير بن العوام أنه حمل على فرس يقال له غمر أو غمرة فرأى ميرا أو مهرة من أفلأها يباع ينسب إلى فرسه فهي عنها ﴿الطانية﴾ قوله حمل على فرس في سبيل الله قال القاضي عياض في معنى الحمل هنا تأويلان (أحدهما) هبته وتعليكه لاجهاد (والثاني) تحبسه عليه وقال القاضي أبو بكر ابن العربي الحمل على ثلاثة أنواع (أولها) أن يحبس عليه فرسا لا يباع ولا يوهب ولكن يغزو عليه خاصة وبرك في الجهاد لا غير (والثاني) أن يتصدق به عليه لوجه الله تعالى (الثالث) أن يهبه له (قلت) فزاد احتمالا ثالثا وهو الصدقة والفرق بينها وبين الهبة أنها التملك تقربا إلى الله تعالى وطلبا لثواب الآخرة

والهبة أعم من ذلك فالفرق بينهما هو الفرق بين العام والخاص فهي دائمة في الهبة التي ذكرها القاضي عياض ثم قال ابن العربي قما إن حمله عليه على أنه حبس لا يباع ولا يوهب فذاك لا يشتري أبدا وإن كان صدقة ففى كتاب ابن عبد الحكم لا يشتري أبدا وقال بعده تركه أفضل وهو صريح مذهب مالك والشافعى والليث ولذلك لم ينسخوا البيع وقال فى كتاب محمد إذا حمل على الفرس لا لسبيل ولا للمسكنة فلا بأس أن يشتريه (قلت) فأشار بما نقله عن كتاب محمد إلى الهبة التي ليست صدقة وحاصل كلامه الجزم بمنع البيع بتقدير الوقف وبجوازه بتقدير الهبة والخلاف بتقدير الصدقة ثم قال بعد ذلك فأما إذا قال هو لك فى سبيل الله فقال مالك له يبعه ولو أسقطت كلمة لك لركبه ورده وقال الشافعى وأبو حنيفة هو ملك له وإذا قال إذا بلغت به رأس مفزك فهو لك أفانتم قوا على أنه لا يجوز إلا الليث لأنه وإن كان مخاطرة فليس فى بيعه وكان ابن عمر يقول إذا بلغت وادى القرى فشأنك به وفى ذلك كله خلاف ولم يعلم كيفية فعل عمر فلا يعلم إلى أى شىء يرجع جوابه ثم حكى عن بعض الناس أنه قال إذا حمله عليه فى سبيل الله فلا يباع أبدا قال وهذا خطأ يخالف للحديث فإن النبي ﷺ منع عمر منه خاصة وعلل بعله تختص به دون سائر الناس وهو أنه عود فى الصدقة انتهى وفى هذا الاطلاق الذى حكاه عن بعض الناس منع البيع ولو كان هبة لكنه بخطأه كما عرفت ثم إنه صرح فى الحديث بأنه صدقة فأنتهى احتمال الهبة الحالية عن الصدقة والراجح من هذه الاحتمالات فى هذه الواقعة أنه تملك بكصد ثواب الآخرة فهو هبة وهو صدقة وبذلك جزم النووي فى شرح مسلم فقال معناه تصدقت به ووهبته لمن يقاتل عليه فى سبيل الله وقال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى: الظاهر أن عمر لم يجعله حبسا مطلقا أى على جميع الفزاة من غير تعيين واحد ولا حبسه على من حمله عليه لأنه لو وقع ذلك لامتنع ببعه وإنما منعه من ثرائه فقط ولم يمنعه من بيعه لغيره فدل على أنه كان ملكا لمن حمله عليه انتهى ومن جملة له وقتنا قال إنما صح بيعه لأنه ضاع بحيث لا يصلح لسبيل الله هو تجوز البيع فى هذه الصورة قول عبد الملك بن حبيب وقال ابن القاسم والجمهور

لا يباع قال ابن العربي وهو صحيح لأنه إذا لم يصلح للكر والفر صالح للحمل  
وكل في سبيل الله انتهى وهذا الذي نقلته عن ابن حبيب وغيره تبعت فيه ابن  
العربي وعكس ذلك القاضي عياض فنقل عن ابن حبيب منع بيعه في هذه الصورة  
وعن مالك تجوز به وبقي من احتمالات هذه الواقعة أن يكون إعطاؤه له على  
سبيل العارية وهذا مدفوع بكونه باعه فإن العارية مردودة غير مملوكة كما أن  
احتمال الوقف مدفوع بذلك وهذه الصورة هي التي ذكرها ابن العربي في قوله  
هي في سبيل الله ولم يقل لك **﴿الثالثة﴾** قوله (لا تبتعه ولا تعد في صدقتك) انتهى  
تنزيه لا تحريم فيكره أن تصدق بشيء أو أخرجه في زكاة أو كفارة أو نذرو نحو  
ذلك من القربات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه أو يتهبه أو يملكه باختياره منه  
فاما إذا ورثه منه فلا كراهة فيه وكذا لو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق فلا  
كراهة قال النووي في شرح مسلم هذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال جماعة من العلماء  
النهى عن شراء صدقته للتحريم انتهى وقال الترمذي بعد رواية هذا الحديث والعمل  
على هذا عند أكثر أهل العلم وقال ابن عبد البر وكل العلماء يقولون إذا رجعت إليه  
بالميراث طابت له إلا ابن عمر فإنه كان لا يحبسها إذا رجعت إليه بالميراث وتابعه الحسن  
ابن حي ثم قل ابن عبد البر يحتمل فعل ابن عمر أن يكون ورعا لأنه رآه واجبا  
وحكى والذي رحمه الله في شرح الترمذي عن بعض العلماء كراهة شرائه من  
ثالث انتقل إليه من المتصدق به عليه رجوعه فيما تركه الله تعالى كما حرم على المهاجرين  
سكنى مكة بعد هجرتهم منها لله تعالى (فان قلت) ما الجمع بين هذا وبين حديث  
(لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة لغا في سبيل الله أو لعامل عليها أو لرجل اشتراها  
بماله) الحديث رواه مالك في الموطأ من رواية عطاء بن يسار مرصلا ووصله أبو  
داود بذكر أبي سعيد الخدري فيه (قلت) فيه وجهان (أحدهما) أن حديث الباب  
أخص من ذلك الحديث فيحمل قوله أو لرجل اشتراها بماله على ما إذا اشتراها  
غير المتصدق بها أو اشتراها المتصدق بها من غير من تصدق بها عليه والمعنى فيه  
أنه إذا اشتراها المتصدق بها من المتصدق بها عليه ربما حابه في ثمنها لم ينته المتقدمة

عليه فيكون رجوعاً في الصدقة بقدر الحاجة وقد تقدم أن في الصحيحين في رواية (وظننت أنه يبيعه برخص) فيحتمل أن يراد بيعه برخص لعمر خاصة لصبق منته عليه كما تقدم ويحتمل أن يراد بيعه برخص مطلقاً لكونه أضعه فنقص عنه للنقص الذي حصل فيه وقد تقدم أن في الصحيحين أيضاً فأضاعه الذي كان عنده ورجح والذي رحمه الله هذا الاحتمال الثاني فقال إنه الظاهر ورجح القاضي عياض أن المراد بأضاعته أنه لم يحسن القيام عليه ثم ذكر احتمالاً آخر أن المراد بأضاعته في استعماله فيما حبس له (ثانيتها) أن النهي في حديث الباب للتنزيه كما تقدم عن الجمهور والذي في ذلك الحديث حله وهو صادق مع الكراهة وحكى ابن العربي عن قوم أن حديث الباب ناسخ لذلك الحديث وهو مردود فإن النسخ لا بد فيه من معرفة التاريخ وقد استدل من ذهب إلى التحريم بقوله عليه الصلاة والسلام فإن العائد في صدقته كالعائد في قبته، قال قتادة ولا نعلم القىء إلا حراماً ومن ذهب إلى الكراهة أخذ بالرواية التي فيها كالكلب يعود في قبته وقال فعل الكلب لا يوصف بتحريم إذ لا تكليف عليه فالمراد بالتنفير من العود بتشبيهه بهذا المستقذر والله أعلم ﴿الرابعة﴾ أشار النبي ﷺ بقوله ولا تعد في صدقتك إلى العلة في نهيه عن الابتاع وهو أنه عود في الصدقة (فإن قلت) فإذا كان الابتاع عوداً في الصدقة فما وجه عطفه عليه (قلت) هو من عطف العام على الخاص والمعنى لا تعد في صدقتك بطريق الابتاع ولا غيره ﴿الخامسة﴾ استدل بقوله في رواية الشيخين وإن أعطاك بدرهم على أنه يجوز لصاحب السلعة أن يبيعها بنين فاحش ولا رجوع له في ذلك وهذا قال جمهور العلماء وقال البغداديون من المالكية متى انتهى الغبن للثالث فله الرجوع في البيع وجعلوا قوله في هذا الحديث وإن أعطاك بدرهم ضرب من لا حقيقة وقال الجمهور لا مانع من الحقيقة فلا يعدل عنها بغير دليل والله أعلم ﴿السادسة﴾ استدل به على أن المنافع في ذلك كالأعيان فلو صدق على شخص - إنفة سنين لم يشتر المتصلق منه تلك الفلة وبه قال ابن حبيب من المالكية وقال ابن المراز لا بأس بذلك ﴿السابعة﴾ استدل به على منع الرجوع في

## ﴿كتاب الصيام﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا يجهل ولا يرفث فإن أمرؤ قاتله أو شتمه فليقل إني صائم إني صائم» وعن همام عن أبي هريرة مثله وقال : (أحدكم يوماً وقال أو شتمه)

الصدقة وعلى منع الرجوع في الهبة مطلقاً وهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور إلا في هبة الولد لولده فله الرجوع فيها لقوله عليه الصلاة والسلام (لا يحل لرجل أن يعطي عطية ثم يرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولده) رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث ابن عمر وابن عباس وقال الترمذي حسن صحيح والأصح عند أصحابنا جواز رجوع الوالد فيما صدق به على ابنه ونص عليه الشافعي ومنع المالكية ذلك وعكس الحنفية هذا فقالوا بجواز الرجوع في هبة الأجنبي ومنعوا الرجوع في هبة ذى الرحم المحرم وفي هبة أحد الزوجين للآخر وعن أحمد بن حنبل روايتان في رجوع المرأة فيما وهبته لزوجها بمسألته ومنع بعض السلف الرجوع في الهبة مطلقاً ولو أنها من الوالد لولده واتباع الحديث أولى **﴿النامنة﴾** في قوله (فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك) ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم من سؤال النبي ﷺ فيما يعرض لهم من الحوادث

## ﴿كتاب الصيام﴾

الحديث الأول عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «الصيام جنة، فإذا كان أحدكم صائماً فلا يجهل ولا يرفث فإن أمرؤ قاتله أو شتمه فليقل إني صائم إني صائم» وعن همام عن أبي هريرة مثله وقال (أحدكم يوماً وقال أو شتمه) **﴿فيه﴾** فوائد **﴿الأولى﴾** أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي من طريق مالك ولبس في رواية أبي داود قوله الصيام جنة وأخرجه مسلم والنسائي من

طريق سفيان بن عيينة بدون قوله الصيام جنة وأخرجه مسلم من رواية المغيرة  
 الحزامي مقتصرًا على قوله الصيام جنة ثلاثتهم عن أبي الزناد عن الأعرج عن  
 أبي هريرة وذكر ابن عبد البر في التمهيد الاختلاف على مالك في ذكر قوله الصيام  
 جنة وأنه رواها عنه القمني ويحيى وأبو المصعب وجماعة ولم يذكرها  
 ابن بكير وأخرجه الشيخان والنسائي من رواية عطاء بن أبي رباح  
 عن أبي صالح عن أبي هريرة في أثناء حديث وأخرجه الترمذي من  
 رواية علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في أثناء حديث (والصوم  
 جنة من النار وإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم فليقل إن صائم)  
 وقال حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ﴿الثانية﴾  
 قوله (الصيام جنة) بضم الجيم وتشديد النون أي وقاية وسترة وقد عرفت أن في  
 رواية الترمذي جنة من النار وكذا رواه النسائي من حديث عائشة وروى النسائي  
 وابن ماجه من حديث عثمان بن أبي العاصي (الصيام جنة من النار) جنة  
 أحدكم من القتال وكذا جزم به ابن عبد البر والقاضي عياض في المشارق وغيرها  
 أنه جنة من النار وقال صاحب النهاية أي يقى صاحبه ما يؤذيه من الشهوات  
 وجمع النووي بين الأمرين فقال ومعناه سترو مانع من الرفث والآثام ومانع أيضا  
 من النار وذكر القاضي عياض في الأكمال الاحتمالات الثلاثة فقال: سترو مانع من الآثام أو  
 من النار أو من جميع ذلك وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وإنما كان الصوم جنة من  
 النار لأنه إمساك عن الشهوات والنار مخوفة بالشهوات كما في الحديث الصحيح (حفت  
 الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات) انتهى وسبقه إلى ذلك ابن العربي وفي  
 هذا الكلام تلازم الأمرين وأنه إذا كف نفسه عن الشهوات والآثام في الدنيا  
 كان ذلك ساترا له من النار غدا ﴿الثالثة﴾ في سنن النسائي وغيره من حديث  
 أبي عبيدة مرفوعا وموقوفا (الصوم جنة ما لم يخرقها) ورواه الدارمي في مسنده  
 وفيه بالغيبة وبوب عليه باب الصائم يفتاب وكذا أورده أبو داود في باب الغيبة  
 للصائم وأشار في الحديث بذلك إلى أنه إذا أتى بالغيبة ونحوها فقد خرق ذلك  
 الساتر له من النار بفعله ففيه تحذير الصائم من الغيبة وقد ذهب الأوزاعي إلى

أنها تفتقر للصائم ويجب عليه القضاء وسائر العلماء على خلافه لكن ذكره بعضهم عن عائشة وسفيان الثوري حكاها المنذرى (الرابعة) قال ابن عبد البر حبسك بكون الصيام حنة من النار فضلا للصائم انتهى وروى التسائى عن أبى أمامة قال (أتيت رسول الله ﷺ فقلت مرني بأمر آخذة عنك قال عليك بالصوم فإنه لا مثل له) ومن هنا قل بعض العلماء إن الصوم أفضل العبادات البدنية ولكن المشهور تفضيل الصلاة وهو مذهب الشافعى وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام (واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة) رواه أبو داود وغيره (الخامسة) قوله ولا يرفث بضم الفاء وكسر ها وفتحها ثلاث لغات حكاها فى المشارق فقال يقال رفث بفتح الفاء يرفث ويرفث بالضم والكسر رفثا بالسكون فى المصدر وبالفتح فى الاسم وقد قيل رفث بكسر الفاء يرفث بفتحها وأرفث أيضا هو قد تبين من كلامه أن فى الماضى فتح الفاء وكسر ها وفيه لغة ثالثة وهو ضمها حكاها فى المحكم عن اللحيانى والمراد به هنا الفحش من القول ويطلق فى غير هذا الموضع على الجماع وعلى مقدماته أيضا وعلى ذكره مع النساء أو مطلقا وقال القاضى عياض بعد ذكره إن الرفث هنا السخف والفحش من الكلام أن الجبل مثله وقال ابن عبد البر أنه قريب منه وأنشد

ألا لا يجبلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

فان قلت فاذا كان بمعناه فلم عطف عليه والعطف يقتضى المغايرة (قلت) لما كان الجهل يستعمل بمعنى آخر وهو خلاف العلم والرفث يستعمل بمعنى آخر وهو الجماع ومقدماته وذكره أريد بالجمع بين اللفظين الدلالة على ما اشتركا فى الدلالة عليه وهو فحش الكلام وقال المنذرى فى حواشى المتن لا يجبل أى لا يقل قول أهل الجبل من رفث الكلام وسفهيه أو لا يجفوه أحدا ويشتمه يقال جهل عليه إذا جفاه (السادسة) أشار بقوله فى الرواية الأخرى إذا كان أحدكم يوما صائما إلى أنه لا فرق فى ذلك بين يوم ويوم فالأيام كلها فى ذلك سواء فتى كان صائما تقلا أو فرضا فى رمضان أو غيره فليجتنب ما ذكر فى الحديث (السابعة) قال القاضى عياض معنى قاتله دافعه ونارعه ويصكون بمعنى شتمه ولا عنه وقد



جاء القتل بمعنى اللعن وقال ابن عبد البر المعنى في المقاتلة مقاتلته بلسانه  
﴿الثامنة﴾ المفاعلة التي في قوله قاتله وشاتمته لا يمكن أن تكون على  
ظاهرها في وجود المقاتلة والمشاتمة من الجانبين لانه مأمور بأن يكف نفسه  
عن ذلك ويقول اني صائم وانما ألهمني قتله متعرضا لمقاتلته وشتمه متعرضا لمشاتمته  
فالمفاعلة حينئذ موجودة بتأويل وهو ارادة القاتل والشاتم لذلك، وذكر بعضهم  
أن المفاعلة تكون لفعل الواحد كما يقال سافر وعالج الامر وعافاه الله ومنهم من  
أول ذلك أيضا وقال لا تجيء المفاعلة الا من اثنين الامة ويل ولعل قائل يقول  
ان المفاعلة في هذا الحديث على ظاهرها بأن يكون بدر منه مقابلة الشتم بمثله  
بمقتضى الطبع فأمر بأن ينزجر عن ذلك ويقول اني صائم والاول أظهر ويدل  
على أنه لم يرد حقيقة المفاعلة قوله في الرواية الاخرى شتمه وقوله في رواية  
الترمذي وان جهل على أحدكم جاهل ﴿التاسعة﴾ قوله فليقل اني صائم ذكر  
فيه العلماء تأويلين (أحدهما) وبه جزم المتولي ونقله الرافعي عن الائمة أنه يقوله  
في قلبه لا بلسانه بل يحدث نفسه بذلك ويذكرها أنه صائم لا يلبق به الجهل  
والمشاتمة لينزجر بذلك (والثاني) أنه يقول بلسانه ويسمعه صاحبه لينزجره  
عن نفسه ورجحه النووي في الاذكار وغيرها فقال انه أظهر الوجهين وقال في  
شرح المذهب التأويلان حسنان والقول باللسان أقوى ولو جمعهما كان حسنا انتهى  
وحكى الرويانى في البحر وجها واستحسنه أنه إن كان صوم رمضان فبقوله  
بلسانه وان كان تقلا فبقوله وادعى ابن العربي أن موضع الخلاف في التطوع وأنه  
في الفرض يقول ذلك بلسانه قطعا فقال لم يختلف أحد أنه يقول ذلك مصرحا  
به في صوم الفرض كات رمضان أو قضاءه أو غير ذلك من انواع الفرض  
واختلفوا في التطوع والأصح أنه لا يصرح به وليقل لنفسه اني صائم فكيف أقول  
الرفق انتهى ويدل على القول باللسان قوله في آخر الحديث عند النسائي فما  
ذكره القاضي عياض ينهى بذلك عن مراجعة الصائم ﴿العاشرة﴾ فيه استحباب  
تكرير هذا القول وهو اني صائم سواء قلنا إنه يقوله بلسانه أم بقلبه لئلا أكد  
انزجاره أو انزجار من مخاطبه بذلك

وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: والذي نفسي بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك إنما يذُرُ شهوته وطعامه وشرابه من أجل الصيام لي وأنا أجزي به كلُّ حسنة بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به. وعن همام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (والذي نفس محمد بيده إن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يذُرُ شهوته وطعامه وشرابه من جرأني بالصيام لي وأنا أجزي به)

### ﴿ الحديث الثاني ﴾

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «والذي نفسي بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، إنما يذُرُ شهوته وطعامه وشرابه من أجل الصيام لي وأنا أجزي به، كلُّ حسنة بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به» وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «والذي نفسي بيده إن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، يذُرُ شهوته وطعامه وشرابه من جرأني بالصيام لي وأنا أجزي به» ﴿فيه﴾ فوائد ﴿الاول﴾ أخرجه البخاري من هذا الوجه من طريق مالك وفي أوله الحديث المتقدم جمع بينهما واتفق عليه الشيخان والنسائي من رواية عطاء بن أبي رباح عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة بلفظ «قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به والصيام جنة وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب فإن سابه أحد أو قاتله فليقلل إلى امرؤ صائم والذي نفسي بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك للصائم فرحتان يفرحهما إذا أفطر فرح، وإذا لقي ربه فرح بصومه» وفي لفظ مسلم والنسائي أطيب عند الله

يوم القيامة وفي لفظ للنسائي إذا أفطر فرح بفطره وأخرجه مسلم أيضا وابن ماجه من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «كل عمل ابن آدم تضاعف الحسنة عشر أمثالها الى سبعمائة ضعف قال الله عز وجل إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به يدع شهوته وطعامه من أجلي» لله ما ثم فرحتان فرحة عند فطره وفرحة عند لقاء ربه ، وخلقوف فيه أطيب عند الله من ريح المسك « وفي لفظ ابن ماجه بعد قوله الى سبعمائة ضعف الى ما شاء الله وفي لفظ لمسلم من رواية أبي سنان ضرار بن مرة عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا (وإذا لقي الله عز وجل فجزاه فرح) وأخرجه مسلم والنسائي أيضا من رواية الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة بنحوه أخصر منه وله عن أبي هريرة رضي الله عنه طرق أخرى ﴿ الثانية ﴾ قوله خلوف فم الصائم هو بضم الخاء المعجمة هذا هو المعروف في كتب اللغة والغريب ولم يذكروا سواء وقال في المشارق كذا قيدناه عن المتقنين وأكثر المحدثين يروونه بفتح الخاء وهو خطأ عند أهل العربية وبالوجهين ضبطناه عن القاسمي وقال في الإكمال هكذا الرواية الصحيحة بضم الخاء وكثير من الشيوخ يروونه بفتحها قال الخطابي وهو خطأ وحكى عن القاسمي فيه الفتح والضم وقال أهل المشرق يقولونه بالوجهين وقال النووي في شرح مسلم إن الضم هو الصواب وهو الذي ذكره الخطابي وغيره من أهل الغريب وهو المعروف في كتب اللغة وقال في شرح المذهب لا يجوز فتح الخاء قال انقاضي عياض وهو ما يخلف بعد الطعام في الفم من ريح كريهة لخلاء المعدة من الطعام ﴿ الثالثة ﴾ فيه رد على أبي علي الفارسي في قوله إن ثبوت الميم في الفم خاص بضرورة الشعر فلما ثبتت في قوله فم الصائم في الاختيار ومن ثبوتها مع الإضافة أيضا قول الشاعر :  
— يصبح ظمآن وفي البحر فـه —

﴿ الرابعة ﴾ اختلاف في معنى كون هذا الخلوف أطيب من ريح المسك بعد الاتفاق على أنه سبحانه وتعالى منزّه عن استطابة الروايح الطبية واستقذار الروايح الخبيثة فإن ذلك من صفات الحيوان الذي له طبائع تميل إلى شيء فتستطيبه وتنفّر من شيء فتتقذره على أقوال (أحدها) قال المازري هو مجاز واستعارة لأنه

قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة المقدسي ولو حدوه بالعصر لكان أولى لما في سنن الدارقطني عن أبي عمر كيسان القصاب عن يزيد بن بلال موله عن علي قال (إذا صمتم فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي) وفي سنن البيهقي عن عطاء عن أبي هريرة (لك السواك إلى العصر فإذا صليت العصر فآلقه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يقول خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) (قلت) لا نسلم لأبي شامة أن تحديده بالعصر أولى بل إما أن يحد بالظهر وعليه تدل عبارة الشافعي فإنه يصدق اسم آخر النهار من ذلك الوقت لدخول النصف الأخير من النهار وإما أن لا يؤقت بحد معين بل يقال يترك السواك متى عرف أن تغير فيه شيء عن الصيام وذلك يختلف باختلاف أحوال الناس وباختلاف بعد عهده بالطعام وقرب عهده به لكونه لم يتسحر أو تسحر فالتحديد بالعصر لا يشهد له معنى ولا في عبارة الشافعي رحمه الله ما يساعده والآثر المنقول عن علي رضي الله عنه يقتضي التحديد بالزوال أيضا لأنه مبدأ العشي على أنه لم يصح عنه قول الدارقطني كيسان ليس بالقوى ومن بينه وبين علي غير معروف انتهى وأما قول أبي هريرة رضي الله عنه فهو مذهب ثان غير مذهب الشافعي رحمه الله سنحكيه بعد ذلك وعن وافق الشافعية على التحديد بالزوال في ذلك الحنابلة وعبارة الشيخ محمد الدين بن تيمية في المحزر ولا يسن السواك للصائم بعد الزوال وهل يكرهه على روايتين له وأحدى هاتين الروايتين فيها توسطت وقت الاستحباب ولم تثبت الكراهة وقال ابن المنذر كره ذلك آخر النهار الشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور وروى ذلك عن عطاء ومجاهد انتهى وحكاه ابن الصباغ عن ابن عمر والأوزاعي ومحمد بن الحسن وفرق بعض أصحابنا في ذلك بين الفرض والنفل فكرهه في الفرض بعد الزوال ولم يكرهه في النفل لأنه أبعد من الرياء حكاه صاحب المعتمد من أصحابنا عن القاضي حسين وحكاه المسعودي وغيره من أصحابنا عن أحمد بن حنبل وقد حصل من ذلك مذاهب (الأول) الكراهة بعد الزوال مطلقا (الثاني) الكراهة آخر النهار من غير تقيد بالزوال (الثالث) تقيد الكراهة بما بعد العصر (الرابع) نفى استحبابه بعد الزوال من غير إثبات الكراهة

(الخامس) الفرق بين الفرض والنفل ثم إن المشهور عند أصحابنا زوال الكراهة  
بغروب الشمس وقال الشيخ أبو حامد لا تزول الكراهة حتى يفطر فهذا مذهب  
(سادس) وذهب الأكبر ون إلى استحبابه لكل صائم في أول النهار وفي آخره  
كغيره وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والمزني وقال الترمذي بعد روايته حديث  
عامر بن ربيعة (رأيت النبي ﷺ مالا أحصى يتسوك وهو صائم) والعمل على  
هذا عند أهل العلم لا يرون بالسواك للصائم بأساً ثم قال ولم ير الشافعي بالسواك  
بأساً أول النهار وآخره انتهى وهذا قول غريب عن الشافعي لا يعرف نقله إلا  
في كلام الترمذي واختاره الشيخ عز الدين بن عبد السلام وأبو شامة المقدسي  
والنوروي وقال ابن المنذر رخص فيه للصائم بالغداة والعشي النخعي وابن سيرين  
وعروة بن الزبير ومالك وأصحاب الرأي وروينا الرخصة فيه عن عمر وابن عباس  
وعائشة وقال أبو العباس القرطبي أجاز كافة العلماء للصائم أن يتسوك بسواك  
لا طعم له في أي أوقات النهار شاء انتهى فكمملت المذاهب في ذلك سبعة واختلف  
العلماء في مسألة أخرى وهي كراهة استعمال السواك الرطب للصائم قال ابن المنذر  
فمن قال لا بأس به أبواب السخيتاني وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأبو  
ثور وأصحاب الرأي وروينا ذلك عن ابن عمر ومجاهد وعروة وكره ذلك مالك  
وأحمد وإسحق ورويناه عن الشعبي وعمر وابن شريحيل والحكم وقتادة انتهى  
وقال ابن عليه السواك سنة للصائم والمفطر والرطب واليابس سواء لأنه ليس  
بما أكل ولا مشروب وعبارة ابن شاس في الجواهر والأخضر أحسن ما لم يكن  
صائماً انتهى وهذا اللفظ لا يقتضي كراهة الأخضر للصائم إنما يقتضي أن اليابس  
أحسن منه للصائم وإذا جمعت هذه المسألة مع الأولى تكثرت المذاهب فإن  
مالك وأحمد مع اتفاقهما على أن الصائم لا يستاك بالرطب يختلفان في  
كراهة السواك للصائم بعد الزوال فمالك لا يكرهه وأحمد يكرهه أو يستحب  
تركه على ما تقدم والذين لم يكرهوه بعد الزوال تمسكوا بعموم قوله عليه الصلاة  
والسلام (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة) قال ابن المنذر  
يدخل في هذا شهر رمضان وغيره وقال أبو بكر بن العربي قال علماؤنا لم

يصح في سواك الصائم حديث ثيبا ولا إثباتا إلا أن النبي ﷺ حضر عليه عند كل وضوء وكل صلاة مطلقا من غير تفريق بين صائم وغيره وندب يوم الجمعة إلى السواك ولم يفرق بين صائم وغيره وقد قدمنا فوائد العشرة في الطهارة والصوم أحق بها قال وتعلق الشافعي بالحديث الصحيح (خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) فصار ممدحا شرعا فلم تجز إزالته بالسواك أصله دم الشهيد قال فيه (اللون لون الدم والريح ريح المسك) فلا جرم لا يجوز غسله ثم قال قال علماءنا السواك لا يزيل الخلوف ثم حكى عن شيخه القاضي بالمسجد الأقصى أبي الحرم مكى بن مرزوق قال أفادنا القاضي سيف الدين بها فقال السواك مطهرة للفم فلا يكره كالمضمضة للصائم لأسبابها وهي رائحة تتأذى بها الملائكة فلا تترك هنالك ، وأما الخبر ففائدته عظيمة بديعة وهي أن النبي عليه السلام إنما مدح الخلوف نهيا للناس عن تقذر مكالمه الصائمين بسبب الخلوف لأنها للصوام عن السواك والله غنى عن وصول الرائحة الطيبة إليه فعلما يقينا أنه لم يرد بالنهي استبقاء الرائحة وإنما أراد نهى الناس عن كراهتها قال وهذا التأويل أرلى لأن فيه إكراما للصائم ولا تعرض فيه للسواك فيذكر أو يتأول قال وأما دم الشهيد فانهما أبقى وأثنى عليه لانه قتل مظلوما ويأتي خيما ومن شأن حجة الخصم أن تكون بادية وشهادته ظاهرة لأسبابها وفي إزالة الخلوف اخفاء الصيام وهو أبعد من الرياء انتهى وذكر أبر العباس القرطبي أنه يمنع كون السواك يزيل الخلوف فانه من المعدة والخلق لا من محل السواك وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وهذا يخالف للحس لأن الصائم إذا تغير فيه واستاك زالت الرائحة الكريهة وأما كون أصل التغير من المعدة فأمر آخر ثم حكى عن صاحب المحكم أنه حكى عن الاحياني خلاف الطعام والنهم وما اشبههما يخلف خلوا إذا تغير وأكل طعاما فبقيت في فيه خلفه فتغير فوه وهو الذي يبقى بين الاسنان اه قال والذي وهذا يدل على أن خلوف انهم من بقايا الطعام الذي بين الاسنان لا من المعدة كما قال صاحب المفهم (قلت) ويوافق ذلك قول أصحابنا الشافعية إن البخر الذي هو عيب يرد به ما كان من المعدة دوز ما كان من قدام الاسنان لأن هذا يزيله السواك بخلاف الذي من

المعدة والله أعلم وقال شيخنا الامام جمال الدين الاسنوى في المهبات لك أن تقول ما الحكم في تحريم إزالة دم الشهيد مع أن رائحته معاوية لرائحة المسك وعدم تحريم إزالة الخلوف مع كونه أطيب من ريح المسك (قلت) وجوابه من أوجه (أحدها) ما تقدم من كلام ابن العربي أن دم الشهيد حجة له على خصمه وليس للصائم خصم يخرج عليه بالخلوف إنما هو شاهد له بالصيام وذلك محفوف عند الله وملائكته (ثانيها) أن دم الشهيد حق له فلا يزال إلا باذنه وقد انقطع ذلك بموته وقد كان له غسله في حياته والخلوف حق للصائم فلا حرج عليه في تركه وازالة ما يشهد له بالفضل (ثالثها) أن كون رائحة دم الشهيد كرائحة المسك أمر حقيقي وكون رائحة الخلوف أطيب من رائحة المسك أمر حكمي له تأويل يصرفه عن ظاهره في أكثر الأقوال المتقدم بيانها (رابعها) أنه ورد النهي عن إزالة دم الشهيد مع وجوب إزالة الدم ومع وجوب غسل الميت فما اغتفر ترك هذين الواجبين إلا للتحريم وإزالته فلذلك قلنا بتحريمه ولم يرد ذلك في السواك وأما قيل بالاستنباط (خامسها) أنه عارض ذلك في خلوف الصائم بقاء الحياة وهي محل التكليف والعبادات وملاقاة البشر فأمكن أن يزال الخلوف لما يعارضه بخلاف دم الشهيد فإنه بخلاف ذلك ﴿السابعة﴾ قوله إنما يذر شهوته إلى آخر الحديث من كلام الله تعالى حكاية عنه النبي ﷺ ولم يصرح في رواية مالك بنسبته إلى الله تعالى للعلم بذلك وعدم الاشكال فيه وقد صرح في رواية أبي صالح وغيره بحكاية عن الله تعالى ﴿الثامنة﴾ ذكر الطعام والشراب بعد ذكر الشهوة من عطف الخاص على العام لدخولهما فيها وذلك للاهتمام بشأنهما فإن الابتلاء بهما أعم وأكثر تكرراً من غيرهما من الشهوات ﴿التاسعة﴾ قد يشير الاثنان بصيغة الحصر في قوله إنما يذر شهوته إلى أنه إذا شارك مع ذلك غيره من مراعاة ترك الأكل لتخمة ونحوها لا يكون الصوم صحيحاً وقد يقال إنما أشير بذلك إلى الصوم الكامل والمدار على الداعي القوي الذي يدور معه الفعل وجوداً وعدمه وقد بسط الشيخ رحمه الله مسائل تشريك النية في الكلام على حديث إنما الأعمال بالنيات ﴿العاشرة﴾ ذكر العلماء في معنى قوله عليه الصلاة والسلام عن الله تعالى الصيام لي وأنا أجزي به مع كون العبادات كلها له وهو الذي يجزي بها أقوالاً

(أحدها) أن ذلك لأن الصوم لا يمكن فيه الرياء كما يمكن في غيره من الأعمال لأنه كف وإمساك وحال الممسك شبيهاً أو فاقه كحال الممسك تقرباً وإتماماً القصد وما يبطئه القلب هو المؤثر في ذلك والصلاة والحج والزكاة أعمال بدنية ظاهرة يمكن فيها الرياء والسمعة فلذلك خص الصوم بما ذكره دونها قاله المازري (ثانيها) قال القاضي عياض بعد حكايته ما تقدم عن المازري وقال أبو عبيد معناه أنا أتولى جزاءه إذ لا يظهر فتكتبه الحفظة إذ ليس من أعمال الجوارح الظاهرة وإنما هو نية وإمساك فأنا أجازي به من التضعيف في جزائه على ما أحب انتهى وأول كلامه يشير إلى ما تقدم عن المازري وآخره يشير إلى جواب آخر وهو أن التضعيف في جزائه غير مقدر وقد حكاه القاضي بمد ذلك فقال وقيل لي أي المنفرد يعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته كما قال وأنا أجزى به قال وغيره من الحسنات أطلعت على مقادير أجورها كما قال كل حسنة بعشر أمثالها الحديث والصوم موكل إلى سعة جوده وغيب علمه كما قال تعالى (إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب) (قلت) وهذه الرواية التي نتكلم عليها صريحة في مساعدة هذا الجواب فإنه استثنى فيها الصيام من التضعيف فقال كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزى به واعترض أبو العباس القرطبي على هذا الجواب بأن في الحديث أن صوم اليوم بعشرة وأن صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر قال وهذه نصوص في إظهار التضعيف فضعف هذا الوجه بل بطل (ثالثها) قال القاضي أيضاً قال الخطابي قوله (لي) أي ليس للصائم فيه حظ - (قلت) ويؤيد ذلك قوله في رواية أبي صالح عن أبي هريرة كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزى به وقد تقدم ذكرها فاستثنى الصيام من كون عمل ابن آدم له (رابعها) قال القاضي أيضاً وقيل إن الاستغناء عن الطعام من صفات الله تعالى فكأنه يتقرب إلى الله بما يتعلق بشبهه من صفاته وإن كان تعالى لا شبه له في صفاته (خامسها) ذكر بعضهم في معنى إضافته إلى الله تعالى أن الصائم على صفة ملائكة الله تعالى في ترك الطعام والشراب والشهوات (سادسها) أن في إضافة الصيام إلى الله تعالى تخصيصه وتشريفه كما يقال بيت الله وناقة الله ومسجد الله وجميع المخلوقات لله تعالى حكاه القاضي أيضاً (سابعها)



قيل سبب إضافته إليه أنه لم يعبد به أحد سواه فلم تعظم الكفار في عصر من  
 الأعصار معبودا لهم بالصيام وإن كانوا يعظمونه بصورة الصلاة والسجود  
 والصدقة والذكر وغير ذلك حكاه النووي في شرح مسلم قال والذي رحمه الله في  
 شرح الترمذي ونقضه بعضهم بأرباب الاستخدامات فانهم يصومون للكواكب قال  
 وليس هذا بنقض صحيح لأن أرباب الاستخدامات لا يعتقدون أن الكواكب  
 آلهة وإنما يقولون إنها فعالة بانفسها وإن كانت عندهم مخوفة (ثامنها) أن معنى هذه  
 الإضافة ان سائر العبادات يوفى منها ما على العبد من الحقوق إلا الصيام فانه  
 يبقى موفرا لصاحبه لا يوفى منه حق وقد ورد ذلك في حديث قال أبو العباس  
 القرطبي وقد كنت أستحسنه إلى أن فكرت في حديث المقاصه فوجدت فيه ذكر  
 الصوم في جملة الأعمال المذكورة للأخذ منها فانه قال فيه المفلس لذي يأتي يوم  
 القيامة بصلاة وصدقة وصيام ويأتي وقد شتم هذا الحديث قال وهذا يدل على  
 أن الصيام يؤخذ كسائر الأعمال انتهى (قلت) اذاصح ذلك الاستثناء فهو مقدم  
 على هذا العموم فيجب الأخذ به والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ ظاهره يقتضي أن  
 أقل التضعيف عشرة أمثال وغايته سبعمائة ضعف وقد اختلف المفسرون في  
 قوله تعالى (والله يضاعف لمن يشاء) فقليل المراد يضاعف هذا التضعيف وهو السبعمائة  
 وقيل المراد يضاعف فوق السبعمائة لمن يشاء وقد ورد التضعيف بأكثر من السبعمائة ففي  
 الحديث الصحيح صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام  
 وفي حديث عبد الله بن الزبير (صلاة في المسجد الحرام بمائة صلاة في مسجدى) رواه ابن  
 حبان في صحيحه وفي حديث عمر بن الخطاب (أن من قال في سوق من الأسواق  
 لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير كتبت  
 له ألف ألف حسنة) الحديث رواه الترمذي والحاكم وقال هذا اسناد صحيح على  
 شرط الشيخين وفي حديث ابن عباس (سمعت رسول الله ﷺ يقول من حج من  
 مكة ماشيا حتى يرجع إلى مكة كتبت الله له بكل خطوة سبعمائة حسنة  
 كل حسنة مثل حسنة الحرم، قبل وما حسنة الحرم؟ قال بكل حسنة  
 مائة ألف حسنة) أخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد قال

والذي رحمه الله في شرح الترمذي فهذا أكثر ما رأيت ورد في التضعيف وهو أن بكل خطوة سبعين ألف ألف حسنة قال والجمع بين هذه الأحاديث وبين حديث أبي هريرة أنه لم يرد بحديث أبي هريرة إنتهاء التضعيف بدليل أن في بعض طرقه كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة فقد بين بهذه الزيادة أن التضعيف يزداد على السبعمائة والزيادة من الثقة مقبولة على الصحيح انتهى وقد تقدم أن في رواية ابن ماجه إلى سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله (الثانية عشرة) قال القاضي أبو بكر بن العربي في قوله إلى سبعمائة ضعف يعني بظاهرة الجهاد في سبيل الله ففيه ينتهي التضعيف إلى سبعمائة من العدد بنص القرآن وقد جاء في الحديث الصحيح أن العمل الصالح في أيام العشر أحب إلى الله من الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع بشيء قال فهذا عملان انتهى قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي (قلت) (وعمل ثالث) ففي الحديث النفقة في الحج تضاعف كالنفقة في سبيل الله الدرهم بسبعمائة ضعف (قلت) رواه أحمد في مسنده قال (وعمل رابع) وهو كامة حق عند سلطان جائر ففي الحديث أنه أفضل الجهاد (قلت) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث أبي سعيد بلفظ كلمة عدل قال (وعمل خامس) وهو ذكر الله تعالى ففي حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال ألا أخبركم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إيقاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوك فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟ قالوا بلى؛ قال ذكر الله عز وجل) رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح الإسناد وروى الترمذي أيضا من رواية دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري (أن رسول الله ﷺ سئل أي العباد أفضل درجة عند الله يوم القيامة؟ قال الذاكرون الله كثيرا قال قلت يا رسول الله ومن الغازی في سبيل الله؟ قال لو ضرب بسيفه في الكفار والمشركين حتى ينكسر ويختضب دما لكان الذاكرون الله عز وجل أفضل منه درجة) قال الترمذي حديث غريب وروى البيهقي في الدعوات وابن عبد البر في التمهيد من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ في

وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ : « لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ » وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ ( فَأَقْدِرُوا ثَلَاثِينَ ) وَلِلْبُخَارِيِّ ( فَأَكَلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ ) وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ( فَأَكَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ) وَلِمُسْلِمٍ ( فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا )

حديث فيه « وما من شيء أنجى من عذاب الله من ذكر الله قالوا ولا الجهاد في سبيل الله ؟ » قال ولا الجهاد في سبيل الله إلا أن يضرب بصفه حتى ينقطع « وروى الطبراني في المعجم الكبير من حديث معاذ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ما من عمل آدمي أنجى له من عذاب الله من ذكر الله قالوا ولا الجهاد في سبيل الله قال لا إلا أن تضرب بشفك حتى ينقطع ثلاث مرار » انتهى

### ﴿ الحديث الثالث ﴾

عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له » ( فيه ) فوائد ( الأولى ) أخرجه الشيخان والنسائي من طريق مالك ولفظ مسلم ( فان أغمى عليكم ) ورواه مسلم من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان ففرض بيديه فقال الشهر هكذا وهكذا وهكذا ثم عقد إبهامه في الثالثة صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان أغمى عليكم فاقدروا ثلاثين ) ثم رواه من طريق عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر بهذا الأسناد وقال فان غم عليكم فاقدروا ثلاثين بنحو حديث أبي أسامة ثم رواه من رواية يحيى بن سعيد عن عبيد الله بهذا الأسناد وقال فاقدروا له ولم يقل ثلاثين ، ورواه البخاري من

طريق مالك ومسلم من طريق اسماعيل بن جعفر كلاهما عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين) لفظ البخاري، ولفظ مسلم ولا تفتطروا حتى تروه الا أن يغم عليكم فان غم عليكم فاقدروا له. اتفق عليه الشيخان من طريق الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ اذارأيتموه فصوموا واذارأيتموه فافصروا فان غم عليكم فاقدروا له) وله في الصحيح عن ابن عمر طرق أخرى وقال ابن عبد البر هكذا روى هذا الحديث جماعة أصحاب نافع عن ابن عمر قالوا فيه فان غم عليكم فاقدروا له وكذا رواه سالم عن ابن عمر وكذا رواه مالك عن عبد الله ابن دينار ورواه الشافعي عن ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه بلفظ (فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين) لم يقل فاقدروا له والحفوظ في حديث ابن عمر فاقدروا له وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال لهنال رمضان اذارأيتموه فصوموا ثم اذارأيتموه فافطروا فان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين قال وأخبرنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي ﷺ ان الله جعل الأهلّة مواقيت للناس، فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين فهذا في حديث ابن عمر وروى ابن عباس وأبو هريرة وحذيفة وأبو بكرة وطلق الحنفى وغيرهم عن النبي ﷺ صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين بمعنى واحد انتهى وقد عرفت أن في صحيح مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فاقدروا ثلاثين وفي صحيح البخاري من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر فاكلوا العدة ثلاثين فكيف يستغرب ابن عبد البر هذا ويقله من طرق غريبة ولما ذكر هو في التمهيد رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر ذكرها بلفظ فاقدروا له ليس فيها فاكلوا العدة ثلاثين وقال هكذا هو عند جماعة الرواة عن مالك فلم يستحضر في ذلك اختلافا عليه وهذا البخاري قد رواه في صحيحه من طريق القعنبي عن مالك بلفظ فاكلوا العدة ثلاثين وكذا رواه الشافعي عن مالك رواه البيهقي من طريق الربيع عنه وقال في المعرفة هكذا رواه المزني

عن الشافعي وقال في سننه الكبرى وإن كانت رواية الشافعي والقاضي من جهة البخاري عنه محفوفة فيحتمل أن يكون مالك رولمه على اللفظتين جميعا انتهى  
﴿ الثانية ﴾ فيه جواز أن يقال رمضان من غير ذكر الشهر بلا كراهة قال النووي  
في شرح مسلم وهو المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه البخاري والمحققون  
وهو الصواب وقالت طائفة لا يقال رمضان على اتفراد بحال وإنما يقال شهر رمضان  
وهذا قول أصحاب مالك وزعم هؤلاء أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى  
فلا يطلق على غيره إلا أن يقيّد وقال أكثر أصحابنا وابن السكيت إن كان  
هناك قرينة تصرفه إلى الشهر فلا كراهة وإلا فيكره قالوا فيقال صمنا رمضان  
وقنا رمضان ورمضان أفضل الأشهر ويندب طلب ليلة القدر في أواخر رمضان  
وأشبه ذلك ولا كراهة في هذا كله وإنما يكره أن يقال جاء رمضان ودخل  
رمضان وحضر رمضان وأحب رمضان ونحو ذلك قال النووي وهذان المذهبان  
فاسدان لأن الكراهة إنما تثبت بنهي الشرع ولم يثبت فيه نهى وقولهم أنه اسم من  
أسماء الله تعالى ليس بصحيح ولم يصح فيه شيء وإن كان قد جاء فيه أثر ضعيف  
وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح ولو ثبت أنه اسم لم يلزم  
منه كراهة انتهى ﴿ الثالثة ﴾ فيه النهي عن صوم شهر رمضان قبل رؤية  
الهِلال أي إذا لم يكمل عدد شعبان ثلاثين يوما ولو اقتصر في الحديث على هذه  
الجملة وهي قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال لحصلت الغرض ودلت على منع  
الصوم في كل صورة لم ير فيها الهلال لكنه زاد ذلك تأكيدا بقوله فإن غم عليكم  
فاقدروا له وهذه الزيادة التي للتأكيد أورثت عند المخالف شبهة بحسب تفسيره  
لقوله فاقدروا له فالجمهور قالوا معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما أي  
انظروا في أول الشهر واحسبوا تمام ثلاثين يوما قال أهل اللغة يقال قدرت الشيء  
بالتخفيف أقدره بضم الدال وكسرهما وقدرته بالتشديد وأقدرته بهمزة أوله  
بمعنى واحد وهو من التقدير قال الخطابي ومنه قوله تعالى (نقدرنا نعم  
القادرون) ويدل لذلك قوله في رواية فاقدروا ثلاثين وفي رواية فأكملوا العدة  
ثلاثين وفي رواية فعدوا ثلاثين وقد ذكرنا في التمهيد الأولى وهي كلامها

من حديث ابن عمر والروايات يفسر بعضها بعضها إذا جمعت  
طرقه تبين المراد منه وقد دل على ذلك أيضا ما رواه البخاري من حديث  
شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة مرفوعا «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته  
فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» رواه مسلم من حديث محمد بن  
الحبيب عن أبي هريرة بلفظ (فصوموا ثلاثين يوما) وليس ذلك اضطرابا في الخبر  
لأننا مأمورون بذلك في الصوم والنفط وقد ذكر النبي ﷺ صورة الغم علينا  
بعد قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفتروا حتى تروه فعاد إلى الصورتين  
معاً أي فإن غم عليكم في صومكم أو فطركم فذكر في إحدى الروايتين إحدى  
الصورتين وفي الرواية الأخرى الصورة الأخرى وأتى في بعض الروايات  
حديث أبي هريرة بعبارة متناولة لهما ففي رواية لمسلم فعدوا ثلاثين وفي رواية  
له فأكملوا العدد ومن العجيب اعتراض بعض الحنابلة على رواية البخاري بأن  
الاسماعيلي قد أخرجها في مستخرجه من رواية غندر عن شعبة بلفظ فإن غم  
عليكم فعدوا ثلاثين ثم عد جماعة روه عن شعبة كذلك ثم قال هذا الحنبلي وهذا  
يجوز أن يكون من آدم بن أبي إياس رواه على التفسير من عنده للخبر انتهى  
وظايفه أن رواية البخاري خاصة والرواية التي حكاها عن غيره عامة تتناول  
شعبان ورمضان فلا معنى لملها على رمضان لا سيما وهم يؤولون قوله فاقدروا  
له كما سيأتي بيانه ويحملونه على تقدير الهلال تحت السحاب وذلك يدل على أن  
المراد شعبان وهذا يدل على مخالفة كلام هذا الحنبلي لكلام أئمتهم ولا جاز أن يحمل  
الشرط في قوله فإن غم عليكم على صورة والجزاء وهو قوله فعدوا ثلاثين على  
صورة غيرها ولقد أنصف الامام شمس الدين بن عبد الهادي وهو من اعيان متأخري  
الحنابلة فقال في تنقيح التحقيق الذي دلت عليه أحاديث هذه المسألة وهو مقتضى  
القواعد أن أي شهر غم أكمل ثلاثين سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرها  
وعلى هذا فقوله فإن غم عليكم فأكملوا العدة يرجع إلى الجملتين وهما قوله صوموا  
لرؤيته وافطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة أي غم عليكم في صومكم  
وفطركم هذا هو الظاهر من اللفظ وباتي الأحاديث يدل عليه قال وما ذكره

الاسماعيلي غير قاذح في صحة الحديث لأن النبي ﷺ إما أن يكون قال  
 اللفظين وهذا مقتضى ظاهر الرواية وإما أن يكون قال أحدهما وذكر الراوي  
 اللفظ الآخر بالمعنى فإن الأمر في قوله فأكملوا العدة للشهرين انتهى وفي سنن  
 أبي داود عن عمر بن عبد العزيز وإن أحسن ما يقدر له إذا رأينا هلال شعبان  
 فكذا وكذا الصوم إن شاء الله لكذا وكذا إلا أن يروا الهلال قبل ذلك وفي رواية  
 للبيهقي في سننه في الحديث المرفوع من حديث أبي هريرة فإن غم عليكم فلها  
 ليست تقمى عليكم العدة وقد روى مالك في الموطأ عقب حديث ابن عمر حديث  
 عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال (لا تصوموا حتى  
 تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين) قال ابن عبد  
 البر رحمه الله بعده لأنه عنده بفسره ومبين لمعنى قوله فأقدروا له (قلت) وكذا  
 رواه الترمذي بلفظ فأكملوا ثلاثين يوما وهو عند أبي داود بلفظ فإن حال  
 دونه غمامة فأتموا العدة ثلاثين ثم افطروا وعند النسائي بلفظ (فإن حال  
 بينكم وبينه سحابة أو ظلمة فأكملوا العدة عدة شعبان) وهذا على ما قدمته  
 في حديث ابن عمر ذكر في رواية أبي داود صورة وفي رواية النسائي أخرى  
 وأني في رواية مالك والترمذي بما يشمل الصورتين وليس ذلك اضطرارا  
 وفي صحيح مسلم عن أبي البختري قال أهللنا رمضان ونحس بذات العرق  
 فأرسلنا رجلا إلى ابن عباس فسأله فقال ابن عباس قال رسول الله ﷺ إن الله  
 قد أمد له رؤيته فإن أغمى عليكم فأكملوا العدة وفي رواية له فلقينا ابن عباس  
 فقلنا وذكره وهذا شاهد لرواية مالك وغيره وروى أبو داود والنسائي عن حذيفة  
 مرفوعا (لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى  
 تروا الهلال أو تكملوا العدة) وروى أبو داود عن عائشة كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية  
 رمضان فإن غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام وقد روى هذا المعنى وهو إكمال  
 العدة ثلاثين يوما عند الضم علينا من حديث جابر وأبي بكر وعمر بن الخطاب  
 ورافع بن خديج وعلي بن أبي طالب وطلق بن علي والبراء بن عازب

وقد جمع ذلك والذي رحمه الله في شرح الترمذي قال ابن عبد البر ولم يرو أحد فيما علمت (فاقدروا له) إلا ابن عمر وحده والله أعلم وذهب آخرون إلى أن معنى قوله عليه الصلاة والسلام فاقدروا له ضيقوا له وقدروه تحت السحاب ومن قال بهذا أوجب الغيام من الغدلية الثلاثين من شعبان إذا كان في محل الهلال ما يمنع رؤيته من غيم وغيره وهذا مذهب ابن عمر راوى هذا الحديث ففى سنن أبي داود فكان ابن عمر إذا كان شعبان تسعا وعشرين نظره فازرأى فذاك وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب أو قتره أصبح مفطرا وإن حال دون منظره سحاب أو قتره أصبح صائما قال وكان ابن عمر يفطر مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب قال الخطابي يريد أنه كان يفعل هذا الصنيع في شهر شعبان احتياطا للصوم ولا يأخذ بهذا الحساب في شهر رمضان ولا يفطر إلا مع الناس (قلت) وكأن الراوى أشار بذلك إلى النقض على ابن عمر في كونه قال بما يقتضى حمل التقدير على التضييق وتقديره تحت السحاب في إحدى صورتين دون الأخرى ولو اختلف حكمهما لبينه النبي ﷺ وفعل بينهما كيف وقد نبه النبي ﷺ على التسوية بينهما بهيه عن صوم يوم الشك وقد تبين ابن عمر على هذا المذهب أحمد بن حنبل في المشهور عنه قال ابن الجوزى في تصنيف له سماه درء اللوم والضيم في صوم يوم الغيم) وهذا مروى من الصحابة عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وأنس ابن مالك وأبي هريرة ومعاوية وعمرو بن العاص والحكم بن أيوب الغفارى وعائشة وأسماء بنتى أبي بكر الصديق قل وقال به من كبار التابعين سالم بن عبد الله بن عمر ومجاهد وناووس وأبو عثمان النهدي ومطرف بن عبد الله بن الشخير وميمون بن مهران وبكر بن عبد الله المزنى في آخرين فحكاه عنه والذي رحمه الله في شرح الترمذي ورد عليه في حكايته عن هؤلاء الصحابة فذكر أن الرواية في ذلك عن عمر منقطعة فانها من رواية مكحول عنه ولم يدركه وأن ابن الجوزى إنما نقل ذلك عن علي لأنه قال أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان قال والذي وهو منقطع ثم إنه إنما قاله عند شهادة واحد على رؤية الهلال لا في الغيم كما رواه الدارقطنى في سننه مبينا ولا يحل الاختصار على هذا الوجه لأنه يخل بالمعنى قال والذي والمعروف عن عمر وعلى



خلاف ذلك ففي مصنف ابن أبي شيبة عن كل منهما أنه كان يخطب إذا حضر  
 رمضان فيقول (ألا تقدموا الشهر إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتم الهلال فأفطروا  
 فان أغمى عليكم فأنموا العدة) ومستند ابن الجوزي في نقل ذلك عن أنس مارواه  
 عن يحيى بن إسحق أنه قال رأيت الهلال إما عند الظهر وإما قريبا منه  
 فأفطر ناس من الناس فأتينا أنس بن مالك فأخبرناه برؤية الهلال وبا فطار من  
 أفطر فقال هذا اليوم يكمل لي أحد وثلاثون يوما وذلك أن الحكم بن أيوب  
 أرسل إلى قبل صيام الناس أني صائم غدا فكرهت الخلاف عليه فصمت وأنا متهم  
 صوم يومي هذا إلى الليل، قال والدي رحمه الله هذا لم يفعله للغير وإنما فعله كراهية  
 للاختلاف على الأمير وهو ابن عم الحجاج بن يوسف الثقفي فهو موافق لرواية  
 عن أحمد (إن الخيرة إلى الأمير في صيام ليلة الغيم) فلم يصمه أنس عن رمضان وقد  
 أفطر الناس ذلك اليوم وأراد أنس ترك الخلاف على أمره قال والدي رحمه الله  
 والمعروف عن أبي هريرة خلاف ما نقله عنه كما في مصنف ابن أبي شيبة  
 عنه أنه قال نهى أن يتعجل قبل رمضان بيوم أو يومين لكن روى البيهقي عنه  
 من رواية أبي مریم عنه (لأن أصوم الذي يشك فيه من شعبان أحب إلى من  
 أن أفطر يوما من رمضان) ثم قال البيهقي كذا روى عن أبي هريرة بهذا الإسناد  
 ورواية أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في النهي عن التقدم إلا أن  
 يوافق صوما كان يصومه أصح من ذلك انتهى قال والدي رحمه الله وأما أثر  
 معاوية فإنه ضعيف لا يصح وقد رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية من رواية  
 مكحول عنه وضعفه قال وأما أثر عمرو بن العاصي فلم أر له إسنادا قال وأما  
 الحكم بن أيوب فهو الثقفي وهو من التابعين كما ذكره ابن حبان في ثقات  
 التابعين قال فلم يقل به أحد من العشرة الذين ذكرهم ابن الجوزي إلا ابن عمر  
 ومائشة وأسماء واختلف عن أبي هريرة كما تقدم قال البيهقي ومتابعة السنة  
 النابتة وما عليه أكثر الصحابة وعوام أهل العلم أولى بنا انتهى وقال ابن  
 عبد البر لم يتابع ابن عمر على تأويله ذلك فيما علمت إلا طاووس وأحمد  
 ابن حنبل وروى عن أسماء بنت أبي بكر منله وعن طائفة نحوه انتهى وذهبت

فرقة ثالثة الى أن معنى الحديث قدروه بحساب المنازل حكاه النووي في شرح مسلم عن ابن سريج وجماعة منهم مطرف بن عبد الله وابن قتيبة وآخرون وقال ابن عبد البر روى عن مطرف بن الشخير وليس بصحيح عنه ولو صح ماوجب اتباعه عليه لشذوذ هذه فيه والتحالف المحجة له ثم حكى عن ابن قتيبة منله وقال ليس هذا من شأن ابن قتيبة ولا هو ممن يعرج عليه في مثل هذا الباب ثم حكى عن ابن خوار بنداد أنه حكاه عن الشافعي ثم قال ابن عبد البر والصحيح عنه في كتبه وعند أصحابه وجمهور العلماء خلافه (قلت) لا يعرف ذلك عن الشافعي أصلاً والله أعلم وبأن ابن العربي في المعارضة في انكاره مقالة ابن سريج هذه قال المازري عن الجمهور لا يجوز أن يكون المراد حساب المنجمين لأن الناس لو كانوا به ضاق عليهم لأنه لا يعرفه إلا أفراد الشرع إنما يعرف الناس بما يعرفه جاهلهم وحكى ابن العربي عن ابن سريج أن قوله فاقدر واخطب لمن خصه الله بهذا العلم وقوله فاكموا العدد خطاب للامة قال ابن العربي فكان وجوب رمضان جعله مختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب الجمل، إن هذا لبعيد عن النبلاء فكيف عن العلماء؟ وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط معرفة منازل القمر هو معرفة سير الالهة وهو غير المعرفة بالحساب على ما أشعر به كلام النزالي في الدرر الحساب أمر دقيق يختص بمعرفة الآحاد، والمعرفة بالمنازل كالحسوس يشترك في ذكره الجمهور ممن يراقب النجوم انتهى فمعرفة منازل القمر هي التي قال بها ابن سريج ثم إنه لم يقل بها في حق كل أحد وإنما قال بها في حق العارف بها خاصة ولم يقل بوجوب الصوم على العارف بها وإنما قال بجوازه له كذا ذكر الروايات عنه ونقل الجواز أيضاً عن اختيار القفال والقاضي أبي الطيب الطبري وحكى الشيخ في المذهب عن ابن سريج لزوم الصوم في هذه الصورة وإذا جمعت بين مسائلتي الحاسب والمنجم ونظرت فيهما بالنسبة الى أنفسهما والى غيرهما وبالنسبة الى الجواز والوجوب حصل لك في ذلك في مذهب الشافعي رحمه الله أوجه جميعاً النووي في شرح المذهب ملخصة بعد بسطها (أصحها) لا يلزم الحاسب ولا المنجم ولا غيرهما بذلك ولكن يجوز لهما دون غيرهما ولا يجزيهما عن

فرضهما (والثاني تجوز لهما جزئياً) (والثالث) يجوز للحاسب ويجزبه (ولا يجوز للمنجم) (والرابع) يجوز لهما ويجوز لغيرهما (والخامس) يجوز لهما ولا لغيرهما  
تقليد الحاسب دون المنجم وأهل النووي من الأوجه وجوب الصوم وقد  
حكاه حين بسط الكلام قبل ذلك فحكى عن صاحب المذهب أنه قال إذا غم  
الهلال وعرف رجل بالحساب ومنزل القمر أنه من رمضان فوجهان  
قال ابن سريج يلزمه الصوم لأنه عرف الشهر بدليل فأشبهه من عرفه بالبينة  
وقال غيره لا يصوم لأنهم تتبعوا بالرؤية قال النووي ووافق صاحب المذهب  
على هذه العبارة جماعة ثم حكى عن صاحب البيان أنه قال قال ابن الصباغ  
أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا وذكر صاحب المذهب أن الوجهين  
في الوجوب ثم حكى عن الرافعي أنه قال لا يجب بما يقتضيه حساب المنجم عليه  
ولا على غيره الصوم قال الروياني وكذا من عرف منازل القمر لا يلزمه الصوم به  
على أصح الوجهين قال وأما الجواز فتكلم على ذلك وحكى ابن الصلاح عن الجمهور  
من الحاسب والمنجم من الصوم في حق أنفسهما على خلاف ما صححه النووي  
في شرح المذهب والمسألة نظير المذكور في الصلاة وهو ما لو علم المنجم دخول  
الوقت بالحساب فالمذهب أنه يعمل به بنفسه ولا يعمل به غيره كما في التحقيق للنووي  
تبين لصاحب البيان ومعنى العمل به على طريق الجواز كما في الصيام والله أعلم  
ورجع ابن دقيق العيد في شرح العمدة وجوب الصوم على الحاسب في الصورة  
المذكورة فقال وأما ما دل الحساب على أن الهلال قد طلع من الأفق على وجه يرى  
لولا وجود المانع كالغيمة فهذا يقتضي الوجوب لوجود السبب الشرعي قال وليس  
حقيقة الرؤية تشترط في لزوم لأن الاتفاق على أن المحبوس في المظمورة  
إذا علم بأكمال مدة أو الاجتهاد بالامارات أن اليوم من رمضان وجب عليه الصوم  
وإن لم ير الهلال ولا أخبره من رآه، قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي: المحبوس  
في المظمورة معذور فيجب عليه الاجتهاد في دخول الوقت ويجب عليه العمل  
بما أدى إليه اجتهاده فان تبين خطؤه ييقن أعاد، وحصول الغيم في المطالم  
أ - طرح التثريب - راج

أمر معتاد والسبب الشرعي للوجوب إنما هو الرؤية لا علم ذلك بالحساب لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح (إن أمة أمة لا تحب ولا نكث) الحديث انتهى وقد ظهر بما بمطاه صحة مذهب الجمهور في تعليق الحكم بالرؤية دون غيرها وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء من السلف والخلف (الرابعة) نكلمنا في المسألة المتقدمة على أنه لا يلزم الصوم ولا يثبت كون اليوم من رمضان بغير رؤية لا بتقدير تحت المطاب في الفهم ولا يرجوع إلى حساب؛ انتهى أمر آخر وهو جواز صومه عن رمضان ومقتضى الحديث منع ذلك لأنه صوم قبل الرؤية وهو مذهب الشافعي وغيره وقالوا لا ينعقد صومه ولا يجزئه إن ظهر أنه من رمضان واقتصر الحنفية على الكراهة وقالوا إن ظهر أنه من رمضان أجزاءه عنه وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً (الخامسة) ومقتضى الحديث منع صومه عن غير رمضان أيضاً وقد جوز المالكية والشافعية صومه عن قضاء أو نذر أو كفارة وتطوعاً إذا وافق ورده واختلفوا في جواز التطوع بصومه بلا سبب فمنعه الشافعية وقالوا بتحريمه ، فإن صامه قلاً صح عندهم بطلانه والمشهور عند المالكية جوازه ، وقال محمد ابن مسلمة بكراهته ، وكره الحنفية صومه عن واجب آخر ، ولم يكرهوا التطوع بصومه ثم إن ذلك كله مفروض في يوم الشك لا في مطلق الثلاثين من شعبان قال أصحابنا ويوم الشك يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث برؤيته أو شهد بها من لا يثبت بقوله فإن لم يتحدث برؤيته أحد فليس يوم شك ولو كانت السماء مغيمة وقال المالكية هو يوم الثلاثين من شعبان إذا كانت السماء مغيمة (السادسة) قوله لا تصوموا حتى تروا الهلال لا يمكن أن يكون معناه رؤية جميع الناس بحيث يحتاج كل فرد فرد في وجوب الصوم عليه إلى رؤية الهلال بل المعتبر رؤية بعضهم وهو العدد الذي ثبت به الحقوق وهو عدلان لقوله تعالى واستشهدوا بجهدين من رجالكم وقوله عليه الصلاة والسلام للمدعي (شاهدك) إلا أن هلال رمضان يكتفى في ثبوته بعدل واحد عند أكثر أهل العلم للحديث الذي رواه أصحاب السنن الأربعة

وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدرکه من حديث ابن عباس قال (جاء  
اعرابي إلى النبي ﷺ فقال إني رأيت الهلال، قال أتشهد أن لا إله إلا الله؟ تشهد  
أن محمداً رسول الله؟ قال نعم، قال يا بلال أذن في الناس أن يصوموا غداً) وروى  
أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدرکه عن ابن عمر قال (نراى الناس  
الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ أنى رأيت فصام وأمر الناس بصيامه) قال  
الترمذى والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم قالوا تقبل شهادة (رجل  
واحد في الصيام وبه يقول ابن المبارك والشافعى وأحمد انتهى وما حكاه عن  
الشافعى هو أشهر قوليّه عند أصحابه وأصحهما لكن آخر قوليّه أنه لا بد  
من تدلين فنى الام قال الربيع قال الشافعى بعد لا يجوز على رمضان إلا شاهدان  
وإذا قلنا ينبل في ذلك الواحد فهل هو رواية أو شهادة خلاف عند الشافعية  
والأصح عندهم أنه شهادة فلا يقبل قول العبد والمرأة نص عليه الشافعى في الام  
وهل يشترط لفظ الشهادة؟ قال الجمهور هو على الوجهين في كونه رواية أو شهادة  
ولا فرق على القولين بين أن تكون السماء مصحبة أو مغمية ووافق الحنفية  
الجمهور على لا اكتفاء في ثبوت هلال رمضان بعدل واحد لكن خصوا ذلك بما  
إذا كان بالجماعة من غيم أو غبار ونحو ذلك والالم يقبل الامن جمع كثير  
يقع العلم بخبرهم وأجروه مجرى الرواية فقبلوا فيه الرجل والمرأة والحر والعبد  
وقالوا لا يختص بل لفظ الشهادة وذهبت المالكية إلى أنه لا يثبت إلا بشاهدين  
كسائر الشهود وقال به أيضا الأوزاعى وإسحاق بن راهويه، وعدى أبو ثور  
النبوت بشاهد واحد إلى سؤال أيضا وعداه بعض أصحابنا إلى ذى الحجة  
لما فيه من عبادة الحج وذلك برد قول الترمذى لم يختلف أهل العلم في الإفطار  
أنه لا يقبل فيه إلا شهادة رجلين ﴿السابعة﴾ قد يستدل به من ذهب إلى أنه  
إذا رؤى الهلال ببلد لم يازم أهل بلد أخرى لم ير فيها الصوم لقوله حتى تروا  
الهلال وأهل تلك البلدة لم يروه وقد يستدل به من قال بتعديده إلى بقية البلاد  
فانه معصوف عن ظاهره إذ لا يتوقف الحال على رؤية كل واحد على انفراده  
كما تقدم فلا معنى لتقييده بالبلد بل إذا ثبت بقول من يثبت بقوله في الشريعة

تعدى حكمه إلى سائر المكلفين وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على مذاهب  
 فبعضهم بالغ في ذلك وجعل لكل أهل بلد رؤيتهم لا يعتمدون ذلك إلى غيرهم  
 وأصل ذلك ما في صحيح مسلم وغيره عن كريب مولى ابن عباس في استهلاله  
 رمضان بالشام ليلة الجمعة ثم قدومه المدينة فسأله ابن عباس فأخبره فقال ابن  
 عباس لكنا رأينا ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى تكمل العدة أونراه ، وقال  
 هكذا أمرنا رسول الله ﷺ قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة ويمكن  
 أنه أراد بذلك هذا الحديث العام بمعنى قوله (لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا  
 تفتروا حتى تروه) لأحدنا خاصا بهذه المسألة قال وهو الأقرب عندي انتهى  
 وقد حكى ابن المنذر هذا المذهب عن عكرمة والقاسم وسالم واسحق بن راهويه  
 وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه وحكاه الماوردي وجهها في مذهب  
 الشافعي وقال آخرون إذا رؤي ليلة لزم أهل جميع البلاد الصوم وهو مذهب  
 مالك وأبي حنيفة وأحمد والليث بن سعد وحكاه ابن المنذر عن أكثر الفقهاء وبه  
 قال بعض الشافعية فانهم قالوا إن تقاربت البلدان فحكمها حكم البلد الواحد  
 إن تباعدتا وجهان أصحهما عند الشيخ أبي حامد والشيخ أبي اسحق  
 والغزالي والشافعي والآخرين أنه لا يجب الصوم على أهل البلد الآخر  
 والثاني الوجوب وإليه ذهب القاضي أبو الطيب والرويانى وقال انه ظاهر  
 المذهب واختاره جميع أصحابنا وحكاه البغوي عن الشافعي نفسه وعلى الأول  
 فنى ضبط البعد أوجه (أحدها) وبه قطع العراقيون والصيدلاني وغيرهم أن  
 التباعد أن تختلف المطالم كالجزائر والعراق وخراسان والتقارب أن لا تختلف  
 كبغداد والكوفة والري وقزوين وصححه النووي في الروضة والمنهاج وشرح  
 المذهب (والثاني) أن التباعد مسافة القصر وبهذا قطع إمام الحرمين وادعى  
 الاتساق عليه والغزالي والبغوي وصححه الرافعي في شرحه الصغير والمحرم  
 والنووي في شرح مسلم (والثالث) اعتباره باتحاد الأقاليم واختلافه وحكى المرخسي  
 وجه آخر أن كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض يلزمهم دون غيرهم وقال ابن  
 الماجشون من المالكية ان ثبت بأمر ضائع لم البعيد وان ثبت هذا الحاكم بشهادة

شاهد بن كسائر الأحكام لم يازم من خرج من ولايته إلا أن يكون أمير المؤمنين  
 فيلزم القضاء جماعةهم إذا كتب بماعنده من شهادة أو رؤية إلى من لا يثبت عنده حكاة  
 ابن شاس في الجواهر وقد حصل في المسألة المذكورة سبعة أقوال (الثامنة) استدل به على وجوب الصوم على المنفرد برؤية هلال رمضان وعلى وجوب  
 الإفطار على المنفرد برؤية هلال شوال وإن لم يثبت ذلك بقوله وهو قول الأئمة  
 الأربعة في هلال رمضان واختلفوا في الإفطار برؤية هلال شوال وحده فقال  
 الثلاثة لا يفطر بل يستمر صائغا احتياطاً للصوم وقال الشافعي يازمه انفقوا ولو كان  
 يخفيه اثلا يتهم وهو مقتضى قوله ولا تقطروا حتى تروه وذهب عطاء بن  
 أبي رباح واسحق بن راهويه إلى أنه لا يصوم برؤيته وحده وعن أحمد أنه لا يصوم  
 إلا في جماعة الناس وروى نحوه عن الحسن وابن سيرين (التاسعة) يتناول  
 الحديث رؤيته ليلاً ونهاراً لكنه إذا رزى نهاراً فهو ليلة المستقبل فإن كان  
 ذلك يوم الثلاثاء من شعبان لم يصوموا وإن كان يوم الثلاثاء من رمضان لم  
 يفطروا وسواء كان ذلك قبل الزوال أو بعده هذا هو المشهور في المذاهب  
 الأربعة وحكى عن عمر وابن مسعود وابن عمر وأنس والأوزاعي والليث بن  
 سعد وإسحاق بن راهويه، وذهب سفيان الثوري وأبو يوسف وبعض المالكية  
 إلى أنه إن رزى قبل الزوال فهو ليلة الماضية وهو رواية عن أحمدويه قال ابن حزم  
 الظاهري (العاشرة) قوله فإن غم عليكم بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أي الهلال  
 معناه حال بينكم وبينه غيم يقال غم وأغمى وغمى وغمى بتخفيف الميم وتشديد  
 والفين مضمومة فيهما وهو من قولك غممت الشيء إذا غطيته فهو مغموم ويقال  
 أيضاً غمى بفتح الغين المعجمة وكسر الباء الموحدة أي خفي ورواه بعضهم غمى  
 بضم الغين وتشديد الباء الموحدة لما لم يسم فاعله وهما من الغباء بالمد وهو شبه  
 القبرة في الماء وذكر القاضي أبو بكر بن العربي أنه روى فيه أيضاً فان ممي  
 عليكم بالعين المهملة من العمى قال وهو بمعناه لأنه ذهاب البصر عن المشاهدات  
 وذهاب البصيرة عن المعقولات

وعن عروة عن عائشة قالت « فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : بدأ بي فقلت يا رسول الله انك أقسمت ألا تدخل علينا شهراً وإنك قد دخلت عن تسع وعشرين أعدهن؟ فقال إن الشهر تسع وعشرين رواه مسلم »

### الحديث الرابع

وعن عروة عن عائشة قالت « فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل علي رسول الله ﷺ قالت بدأ بي فقلت يا رسول الله انك أقسمت أن لا تدخل علينا شهراً وإنك قد دخلت عن تسع وعشرين أعدهن فقال إن الشهر تسع وعشرين » كذا رواه مسلم (فيه فوائد الأولى) أخرجه مسلم في الصوم عن عبد بن حميد وفي الطلاق عن اسحق بن ابراهيم وابن أبي عمر ثلاثتهم عن عبد الرزاق وفي رواية في الصوم في أول الحديث عن الزهري أن النبي ﷺ أقسم أن لا يدخل على أزواجه شهر اقال الزهري فأخبرني عروة بن الزبير عن عائشة فذكرت هذا الحديث وذكره في الطلاق عقب حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن ابن عباس في سؤاله عمر عن المراتين من أزواج النبي ﷺ اللتين قال الله (ان تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما) الحديث الطويل وفي آخره وكان أقسم أن لا يدخل عليهن شهراً من شدة موجدته عليهن حتى عاتبه الله عز وجل ثم ذكر هذا الحديث وأخرجه الترمذي أيضاً في التفسير من طريق عبد الرزاق بنحوه وقال حسن صحيح وأخرجه النسائي أيضاً من طريق عبد الأعلى عن معمر واتفق الشيخان على « هذه القصة من حديث أم سلمة » أن النبي ﷺ آلى من نسائه شهراً فلما مضت تسعة وعشرون غداً أورا ح ف قيل له إنا حلفت أن لا تدخل شهراً فقال إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً لفظ البخاري وأخرجها البخاري أيضاً من حديث أنس قال (آلى رسول الله ﷺ من نسائه وكانت اتفكت رجله فأقام في مشربة تسعاً وعشرين ليلة



ثم نزل فقالوا يا رسول الله آليت شهرا فقال ان الشهر يكون تسعا وعشرين) ورويت القصة أيضا من حديث عمر في الصحيحين وجابر في صحيح مسلم وغيره وغيرها ﴿الثانية﴾ استشكل قولها (فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل علي) لأن مقتضاه أنه دخل في اليوم التاسع والعشرين فلم يكن ثم شهر لا على الكمال ولا على التقصاض، وجوابه أن المراد فلما مضت تسع وعشرون ليلة بأيامها فإن العرب تؤرخ بالليالي وتكون الأيام تابعة لها ويدل لذلك قوله في حديث أم سلمة عند البخاري وغيره فلما مضى تسعة وعشرون يوما (فإن قلت) ففي صحيح مسلم من حديث جابر في هذه القصة فخرج البنا صباح تسع وعشرين وهو صريح في أنه كان دخوله في التاسع والعشرين قلت قد أوله النووي في شرح مسلم على أن معناه صباح الليلة التي بعد تسعة وعشرين يوما وهي صبيحة ثلاثين ودعاه إلى ذلك الجهم بين الروايات فإن قوله فلما مضى تسعة وعشرون يوما يقطع النزاع في ذلك وكذا قال القاضي عياض بعد ذكره اختلاف الروايات في ذلك معناه كله بعد تمام تسعة وعشرين يوما يدل عليه رواية فلما مضى تسع وعشرون يوما ﴿الثالثة﴾ صرح في هذا الحديث بأن حلفه عليه الصلاة والسلام كان على الامتناع من الدخول على أزواجه شهرا فثبت أن قوله في حديث أم سلمة وأنس وغيرهما إلى النبي ﷺ من نسائه أريد به ذلك ولم يرد به الحلف على الامتناع من الوطء والروايات يفسر بعضها بعضا فإن الإيلاء في اللغة مطلق الحلف لكنه مستعمل في عرف الفقهاء في حلف مخصوص وهو الحلف على الامتناع من وطء زوجته مطلقا أو مدة تزيد على أربعة أشهر فلا يستعمل الإيلاء عندهم فيما عدا ذلك والإيلاء على الوجه المذكور حرام لما فيه من إيذاء الزوجة وليس هو المذكور في الحديث ولو حلف على الامتناع من وطء الزوجة أربعة أشهر فما دونها لم يكن حراما وتعديته في حديث أم سلمة وغيرها بمن يدل على ذلك، لأنه راعى المعنى وهو الامتناع من الدخول وهو يتمدى عن ﴿الرابعة﴾ فيه جواز هجران المسلم فوق ثلاثة أيام إذا تعلقت بذلك مصلحة دينية من صلاح حال المهجور وغير ذلك من ذلك ما إذا كان

المهجور مبتدعاً أو مجاهراً بالظلم والفسوق فلا يحرم مهاجرته وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام فحله ما إذا كان المهجراً لحظوظ النفس وتعتات أهل الدنيا قال النووي في الروضة قال أصحابنا وغيرهم هذا في الهجران لغير عذر شرعي فإن كان عذراً بأن كان المهجور مذموم الحال لبدعة أو فسق أو نحوهما أو كان فيه صلاح لدين الهاجر أو المهجور فلا يحرم وعلى هذا يحمل ما ثبت من هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وصاحبيه ونبيه ﷺ الصحابة عن كلامهم وكذا ما جاء من هجران السلف بعضهم بعضاً انتهى

(الخامسة) فيه منقبة لعائشة رضي الله عنها البداهة عليه الصلاة والسلام بالدخول عليها قبل بقية زوجاته (السادسة) هذا الحديث محمول عند الفقهاء على أنه عليه الصلاة والسلام أقسم على ترك الدخول على أنواجه شهراً بعينه بالهلال وجاءه ذلك الشهر ناقصاً فلو تم ذلك الشهر ولم ير الهلال فيه ليلة الثلاثين لم يكت ثلاثين يوماً أما لو أقسم على ترك الدخول عليهن شهراً مطلقاً لم ينطبق الحلف فيه على أول الهلال لم يبر إلا بشهر تام بالعدد، هذا هو الذي نعرفه لأصحابنا وغيرهم فإن كان أحد من الفقهاء يقول بالاكْتفاء بتسعة وعشرين يوماً ولو كان ذلك في أثناء شهر فهذا الحديث حجة له (فإن قلت) إذا كان المحلوف عليه شهراً بعينه بالهلال وقدره تسعة وعشرين يوماً فما وجه الحؤول عنه وقد كمل الشهر بالرؤية؟ (قلت) يحتمل أوجه (أحدها) أن السائل لم يعلم بأنه شهر بعينه بالهلال بل ظن أنه شهر عددي فنفي على ذلك سؤاله (ثانيها) لعل السائل لم يعلم قبل ذلك الحكم الشرعي وهو أن الشهر المعتبر بعينه بالهلال لا يعتبر فيه العدد وإنما يعتبر فيه الهلال حتى بينه له الشارع في هذا الحديث (ثالثها) يحتمل أن السائل عرف أن المحلوف عليه شهر بعينه بالهلال وعرف أن المعتبر فيه الهلال دون العددوا لكنهم لم يكونوا رأوا الهلال لما نفع من غيم أو غيره أو لم ينتصروا لرؤيته لكونه ليس رمضان ولا شعبان وعلم النبي ﷺ بالغيب اقتضاء الشهر بوحى فأخبر به ويدل لذلك قوله في حديث ابن عباس عند النسائي أن النبي ﷺ قال عليه السلام فقال : الشهر تسع وعشرون (السابعة) قوله (إن الشهر تسع وعشرون) كنا في أصلنا وعشرين وكانه خبر

وَعَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ صَلَاةُ الصُّبْحِ وَأَحَدُكُمْ جُنِبَ فَلَا يَصُمْ )

كان المقدرة تقديره يكون تسعا وعشرين ويدل لهذا قوله في حديث أم سلمة وأنس وغيرهما إن الشهر يكون تسعا وعشرين وحذف كان واسمها وإبقاء عملها إنما هو كثير بعد إن أو لو لكنه قد ورد بعد غيرهما كما في قول الشاعر :

من لد شولا فألى إئتلائها

أي من لدن كانت هي شولا فألى أن تلاها ولدها وعلى هذا فقوله تسع منصوب واستغنى عن كتابته بالالف بجعل فتحتين عليه كما هو اصطلاح لبعض الناس ولا جائز أن يكون مرفوعه ﴿النامنة﴾ ان قلت ظاهره حصر الشهر في تسع وعشرين مع أنه لا ينحصر فيه فقد يكون ثلاثين (قلت) عنه أجوبه (أحدها) أن المعنى كما تقدم أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوما وحينئذ فلا إشكال في ذلك (ثانيها) أن الألف واللام للعهد والمراد أن هذا الشهر الذي أقسم على الامتناع من الدخول فيه تسعة وعشرون يوما (ثالثها) أنه بنى ذلك على الغالب الأكثر لأن مجيء الشهر تسع وعشرون في زمنه عليه الصلاة والسلام كان أكثر من ثلاثين وفي سنن أبي داود والترمذي عن ابن مسعود قال ما صمت مع النبي ﷺ تسعا وعشرين أكثر مما صمتنا ثلاثين وكذا في سنن ابن ماجه عن أبي هريرة (رابعها) قال القاضي أبو بكر بن العربي معناه حصره من أحد طرفيه وهو النقصان أي إنه يكون تسعا وعشرين وهو أقله وقد يكون ثلاثين وهو أكثره فلا تأخذوا أنتم بصوم الأكثر أنفسكم احتياطا ولا تقتصروا على الأقل تخفيفا ولكن اربطوا عبادة بكم برؤيته واجعلوا عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاء باستهلاله انتهى

#### الحديث الخامس

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا نودي للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصوم يومئذ » ذكره البخاري تعليقا

يَوْمَئِذٍ) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا وَوَصَلَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَفِي الدَّعِيْمَيْنِ  
أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ سَمِعَهُ مِنَ الْفَضْلِ زَادَ مُسْلِمٌ وَلَمْ أَهْمَهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا إِمَامٌ مَنْسُوخٌ كَمَا رَجَّحَهُ الْخَطَّابِيُّ أَوْ مَرْجُوحٌ كَمَا قَالَهُ  
الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْبُخَارِيُّ بِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ  
وَأُمِّ سَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( كُنْ بِدِرْكِهِ الْفَجْرُ  
وَهُوَ جُنْبٌ مِنْ أَهْلِهِ ثُمَّ يَفْتَتِلُ وَيَصُومُ ) وَلِمْسَلٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ  
( النَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خَصَائِصِهِ ) وَعِنْدَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَجَعَ  
عَنْ ذَلِكَ حِينَ بَلَغَهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَامَةَ

وَوَصَلَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَهُوَ مَنْسُوخٌ أَوْ مَرْجُوحٌ وَقَدْ رَجَمَ عَنْهُ أَبُو هُرَيْرَةَ ﴿ فِيهِ ﴾  
فَوَائِدُ ﴿ الْأُولَى ﴾ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ تَعْلِيْقًا فَقَالَ وَقَالَ هَمَامُ ابْنُ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ( كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِالْفِطْرِ ) وَالْأَوَّلُ  
أَسْنَدٌ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي سَنَنِهِ الْكُبْرَى وَابْنُ مَاجَةَ فِي سَنَنِهِ مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ  
عِيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْفَةَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو الْقَارِيءَ  
قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ ( لَا وَرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ مَا أَنَا قُلْتُ مِنْ أَدْرَكَهُ الصُّبْحُ وَهُوَ جُنْبٌ  
فَلَا يَصُومُ بِحَدِّ رُبِّ الْكَعْبَةِ قَالَهُ ) لَفْظُ النَّسَائِيِّ وَلَفْظُ ابْنِ مَاجَةَ بِعَيْنِهِ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ  
فِي الْكُبْرَى أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَزْزَةَ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ عَمْرٍو ( أَنَّهُ احْتَلَمَ لَيْلًا فِي رَمَضَانَ فَاسْتَبَقَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُمَ الْفَجْرُ ثُمَّ نَامَ قَبْلَ أَنْ يَفْتَتِلَ  
فَلَمْ يَسْتَبِقْ حَتَّى أَصْبَحَ قَالَ فَلَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ حِينَ أَصْبَحَتْ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ  
أَفْطَرَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْفِطْرِ إِذَا أَصْبَحَ الرَّجُلُ جُنْبًا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
عَبْدِ اللَّهِ فَجِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو فَذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي أَفْتَانِي بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَ أَقْسَمُ  
بِاللَّهِ لَوْ أَنَّكَ أَفْطَرْتَ لَا وَجْهَ مِنْ مَتْنِكَ صَمَّ فَإِنَّ بَدَاكَ أَنْ تَصُومَ يَوْمًا آخَرَ فَافْعَلْ ) ثُمَّ  
رَوَاهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ عَقِيلٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

فذكر مثله : قال ابن عبد البر : اختلف عن ابن شهاب في اسم ابن عبد الله بن عمر فلم  
يسمه وقول البخاري والأول أسند أشار به الى ما رواه قبله عن عائشة وسمي سلمة  
رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم  
يفتسل ويصوم وأن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ذكر ذلك لمروان بن  
الحكم فقال له مروان أقسم بالله لتقرعن بها أبا هريرة فذكر له عبد الرحمن  
قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك حدثني الفضل بن عباس وهو أعلم ، وأخرجه  
مسلم أيضا وفي روايته فقال أبو هريرة أما قالتاه لك ؟ قال نعم قال لها أعلم ، ثم  
رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس فقال سمعت ذلك  
من الفضل ولم اسمعه من النبي ﷺ فرجم أبو هريرة عما كان يقول في ذلك  
الحديث وفي منن النسائي الكبرى أن أبا هريرة قال هي يعني عائشة أعلم  
برسول الله ﷺ منا إنما كان أسامة بن زيد حدثني بذلك وفي صحيح مسلم  
وغیره من رواية أبي يونس مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا جاء  
الى رسول الله ﷺ يستعفيه وهي تسمع من وراء الباب فقال يا رسول الله  
تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم ؟ فقال رسول الله ﷺ وأنا تدركني الصلاة وأنا  
جنب فأصوم فقال لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما  
تأخر فقال والله اني لا رجو أن أكون أخشاكم لله واعلمكم بما أتت **(الثانية)**  
فيه نهى من أجنب ليلا واستمر جنبا فلم يفتسل حتى ظلم الفجر عن الصوم  
وظاهره يقتضي أنه لا فرق بين ان يكون ذلك باختياره كالجماع أو بغير اختياره  
لاحتلام ولا بين صوم رمضان وغيره وقد كان يذهب الى هذا المذهب أبو  
هريرة رضي الله عنه ويقول إنه لو صام لم يصبح صومه هذا هو الأشهر عنه عند  
أهل العلم كما قاله ابن المنذر وحكى النووي في شرح المذهب أن ابن المنذر  
حكاه عن سالم بن عبد الله بن عمر والذي حكاه ابن المنذر عنه ماسا حكيه عنه بعد ذلك  
قال النووي في شرح مسلم وحكى عن الحسن بن صالح بن حي وفيه (قول ثان) أنه ان علم  
بجنبته ثم نام حتى أصبح من غير اغتسال فهو مفسر وإن لم يعلم حتى أصبح فهو صائم قال  
ابن المنذر روى ذلك عن أبي هريرة أيضا وطاوس وعروة بن الزبير قال ابن عبد البر

والنووي في شرح مسلم وحكي عن ابراهيم النخعي وفيه قول (ثالث) أنه يتم صومه ويقضيه حكاة ابن المنذر عن سالم بن عبدالله بن عمرو الحسن البصري في قوله وذكر النووي في شرح مسلم أنه حكى أيضا عن الحسن بن صالح بن حي وفيه قول (رابع) أنه يجزئه في التطوع ويقضى في الفرض حكاة ابن المنذر عن ابراهيم النخعي وحكاة النووي في شرح مسلم عن الحسن البصري وفيه قول خا مس وهو صحة صومه مطلقا ولا قضاء عليه سواء في ذلك رمضان وغيره وسواء علم بمجانبته أم لا وهذا قول الجمهور حكاة ابن المنذر عن ابن عمر وعائشة ومالك والثوري والشافعي وأحمد وأبي ثور وأصحاب الرأي قال وروى ذلك عن علي وابن مسعود وزيد ابن ثابت وأبي الدرداء وأبي ذر وابن عباس وقال العبدري هو قول سائر الفقهاء وقال النووي في شرح مسلم بعد حكاية الأقوال الأربعة الأولى ثم ارتفع هذا الخلاف وأجمع العلماء بعد هذا على صحته وبه قال جماهير الصحابة والتابعين والصحيح أن أبا هريرة رجع عن القول الأول كما صرح به في صحيح مسلم وقيل لم يرجع عنه وليس بشيء قال وفي صحة الإجماع بعد الخلاف خلاف مشهور لأهل الأصول قال وحديث عائشة وأم سلمة حجة على كل مخالف والله أعلم وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة صار ذلك إجماعا أو كالأجماع (الثالثة) أجاب الجمهور عنه بأحوبة (أحدها) أنه منسوخ بحديث عائشة وأم سلمة وغيرهما قال الخطابي أحسن ما سمعت في تأويل ما رواه أبو هريرة في هذا أن يكون محمولا على النسخ وذلك أن الجماع كان في أول الإسلام محرما على الصائم في الليل بعد النوم كالطعام والشراب فلما أباح الله الجماع إلى طلوع الفجر جاز لا يجنب إذا أصبح قبل أن يغتسل أو يصوم ذلك اليوم لا ارتفاع الحظر المتقدم فيكون تأويل قوله من أصبح جنباً فلا يصم أي من جامع في الصوم بعد النوم فلا يجزئه صوم غده لأنه لا يصبح جنباً إلا أولاً يظاً قبل الفجر بطريقة عين فكان أبو هريرة يفتي بما سمعه من الفضل على الأمر الأول ولم يعلم بالنسخ فلما سمع خبر عائشة وأم سلمة رجع إليه وقد روى عن ابن المسيب أنه قال رجع أبو هريرة عن فتياه فيمن أصبح جنباً أنه لا يصوم انتهى وحكي البيهقي مثل ذلك عن أبي بكر بن المنذر فقال روينا عن أبي بكر بن المنذر أنه قال أحسن ما سمعت في هذا

أن يكون محمولا على النسخ وذكر مثل ما تقدم عن الخطابي وقال إمام الحرمين في النهاية  
قال العلماء الوجه هل الحديث على أنه منسوخ (ثانيها) أنه مرجوح قد عارضه  
ما هو أصح منه فيقدم عليه ذهب لي هذا البخاري فقال كما تقدم عنه في الفائدة  
الأولى والأول أسند وذهب إليه الشافعي رضي الله عنه فقال فآخذنا بحديث  
عائشة وأم سلمة زوجتي النبي ﷺ دون ما روى أبو هريرة عن رجل عن رسول  
الله ﷺ لمعان (منها) أنها زوجتاه وزوجتاه أعلم بهذا من رجل إنما يعرفه  
سمعا أو خبرا (ومنها) أن نشأ مقدمة في الحفظ. وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين  
أكثر من رواية واحد (ومنها) أن الذي روتا عن النبي ﷺ المعروف في المقول  
والأشبه بالسنن حكاه عنه البيهقي في المعرفة قال وبسط الكلام في شرح هذا  
ومعناه أن الغسل شيء واجب بالجماع وليس في فعله شيء محرم على صائم وقد يحتمل  
بالنهار فيجب عليه الغسل ويتم صومه لأنه لم يجامع في نهاره، وجعله شبيها بالمحرم  
ينهى عن الطيب ثم يتطيب حلالا ثم يحرم وعليه لونه وريحه لأن نفس التطيب كان  
وهو مباح وقال في حديث أبي هريرة وقد يسمع الرجل سائلا يسأل عن رجل  
جامع بليل فأقام مجامعا بعد الفجر شيئا فأمر بأن يقضى (فإن قال) فكيف إذا  
أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولزم به حجة، قيل كما يلزم بشهادة  
الشاهدين الحكم في المال والدم مالم يخالفهما غيرها وقد يمكن عليهما القلظ  
والكذب ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما لم تسمع شهادتهما كما تسمع إذا اتفقا،  
وبسط الكلام في شرح هذا انتهى، ومن العجيب إهمال النووي في شرح المذهب  
هذا الجواب مع كونه جواب صاحب مذهبه الذي هو مقلده (ثالثها) أنه محمول  
على من طلع عليه الفجر وهو مجامع فاستدام مع علمه بالفجر حكاه النووي في شرح  
المذهب وتقدم في كلام الشافعي رضي الله عنه الإشارة إليه وذكره الخطابي وقال  
يكون معناه من أصبح مجامعا والشئ يسمى باسم غيره إذا كان ما له في العاقبة  
إليه (رابعها) أنه إرشاد إلى الأفضل فالأفضل أن يغتسل قبل الفجر فلو خالف  
جاء قال النووي في شرح مسلم: وهذا مذهب أصحابنا وجوابهم عن هذا الحديث،  
ثم قال (فإن قيل) فكيف يقولون الاغتسال قبل الفجر أفضل وقد ثبت عن النبي

وكان خلافه (فالجواب) أنه عايه الصلاة والسلام فعليه لبيان الجواز ويكون في حقه حينئذ أفضل لأنه يتضمن البيان للناس وهو مأمور بالبيان وهذا كإثراء مرة مرة في بعض الأوقات بيانا للجواز ومعلوم أن الثلاث أفضل وهو الذي واظب عليه وتظاهرت به الأحاديث وطاف على البعير لبيان الجواز ومعلوم أن الطواف ماشيا أفضل وهو الذي تكرر منه عليه الصلاة والسلام ونظائره كثيرة انتهى (الرابعة) قال النووي في شرح المذهب قال الماوردي وغيره: أجمعت الأمة على أن من احتلم في الليل وأمكنه الاغتسال قبل الفجر ولم يغتسل وأصبح جنباً بالاحتلام أو احتلم بالنهار فصومه صحيح وإنما الخلاف في صوم الجنب بالاجتماع انتهى، وعبارة الشافعي، رحمه الله في الفائدة قبلها قد توافقه في السورتين لتصويره المسألة بالجماع ولقياسه على الاحتلام بالنهار وهذا يدل على أن حديث أبي هريرة متروك الظاهر إجماعا قديما قبل إجماع المتأخرين وأنه لم يقل أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين به في جميع صورته لكن فتوى أبي هريرة لولد عبد الله بن عمر صريحة في أنه لم يخص فتواه بالجماع بل طرده في الاحتلام أيضا وكلام ابن المنذر في نقل المذاهب يوافق ذلك أيضا فإنه حكى قولاً منفصلاً بين أن يعلم بجنابته ثم ينام قبل الصبح أم لا وقد تقدمت حكايته وذلك صريح في ادخال صورة الاحتلام في موضع الخلاف والله أعلم (الخامسة) في معنى من أصبح جنباً الحائض أو النفساء إذا انقطع دمها ليلاً ثم طلع الفجر قبل اغتسالها فقال الجمهور بصحة صومها وخالف فيه بعضهم قال النووي في شرح مسلم هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكى عن بعض السلف مما لا نعلم أصح عنه أم لا قال وسواء تركت الغسل عمداً أو سهواً بعذر أو بغير عذر كالجنب (قلت) في حكاية النووي إجماع الكافة إلا ما لا يعلم صحته نظر، فقي مذهب مالك في وجوب القضاء في هذه الصورة قولان حكاهما الشيخ تقي الدين في شرح العمدة وحكاها النووي في شرح المذهب عن الأوزاعي أنه لا يصح صوم منقطعة الحيض حتى تغتسل وحكى ابن عبد البر في الاستذكار عن عبد الملك بن الماجشون أنها إذا أخرت غسلها حتى طلع الفجر فيومها يوم فطر لأنها في بعضه غير طاهرة



وعن نافع عن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال، قالوا فأنك تواصل يا رسول الله، قال إني لست كهيتكم إني أظم وأسقي» وفي رواية للبخاري (إني أظم أظم وأسقي) وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إياكم والوصال، إياكم والوصال، إياكم والوصال، قالوا إنك تواصل يا رسول الله، قال إني لست كهيتكم إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني» وعن همام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إياكم والوصال، إياكم والوصال، قالوا فأنك تواصل يا رسول الله قال إني لست في ذلك مثلكم إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فأكفوا من العمل ما لكم به طاقة» زاد

ولبت كالذي يصبح جنباً فيصوم لأن الاحتلام لا ينقض الصوم والحبس ينقضه وقال هذه غفلة شديدة وكيف تكون في بعضه حائضاً وقد كمل طهرها قبل الفجر وحكى ابن عبد البر أيضاً عن الحسن بن حي أنه رأى عليها قضاء ذلك اليوم وقد ظهر بذلك أن الخلل في هذا أشهر والله أعلم

### الحديث السادس

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ «نهى عن الوصال، قالوا فأنك تواصل يا رسول الله، قال إني لست كهيتكم إني أظم وأسقي» وعن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والوصال، إياكم والوصال، إياكم والوصال، قالوا إنك تواصل يا رسول الله، قال إني لست كهيتكم إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني» وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إياكم والوصال، إياكم والوصال، قالوا فأنك تواصل يا رسول الله قال إني لست في ذلك مثلكم،

الشيخان في رواية فلمَّا أبوا أن ينتهوا عن الوصالِ واصلَ بهم يوماً  
ثمَّ يوماً ثمَّ رأوا الهلالَ فقال لو تأخرَ لُذتكم ، كالمُكَلِّ لهم  
حينَ أبوا أن ينتهوا . ولمسلمٍ من حديثِ أنسٍ ( لو مدُّ لنا الشهرُ  
لواصلنا وصلاً يدعُ المتعمِّقونَ تعمُّقهم ) وللبخاري من حديثِ  
أبي سعيدٍ ( لا تواصلوا فأيُّكم أراد أن يواصلَ فليُواصل إلى السَّحَرِ )  
ولهما من حديثِ عائشةَ ( نهاهُم عن الوصالِ رحمةً لهم )

إني أبيت يطعمني ربي ويستقيني فأكفوا من العملِ ما لكم به طاقة ﴿ فيه ﴾ فوائد  
﴿ الأولى ﴾ حديث ابن عمر اتفق عليه الشيخان وأبو داود من طريق مالك  
وأخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول  
الله ﷺ ( واصل في رمضان فواصل الناس فنهاهم فقبل له إنك تواصل ، قال إني  
لست مثلكم إني أطعم وأستقي ) ومن طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر بمثله  
ولم يقل في رمضان وحديث أبي هريرة أخرجه من الطريق الأول مسلم في صحيحه  
من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة  
ومن الطريق الثانية البخاري عن يحيى قبل إنه ابن موسى عن عبد الرزاق عن  
معمر عن همام عن أبي هريرة واتفقا عليه من طريق الزهري عن أبي سلمة  
عن أبي هريرة وفيه زيادة فلمَّا أبوا أن ينتهوا عن الوصالِ واصلَ بهم يوماً ثمَّ  
يوماً ثمَّ رأوا الهلالَ فقال لو تأخرَ الهلالَ لُذتكم كالمُكَلِّ لهم حينَ أبوا أن ينتهوا  
وأخرجه مسلم أيضاً من رواية أبي زرعة وأبي صالح كلاهما عن أبي هريرة وفيه  
( إنكم لستم في ذلك مثلي ) واتفق الشيخان أيضاً على هذا المتن من حديث أنس  
وعائشة وأخرجه البخاري من حديث أبي سعيد وعزو الشيخ تقي الدين حديث أبي  
سعيد لمسلم و﴿ الثانية ﴾ الوصال هنا أن يصوم يومين فصاعداً ولا يتناول في الليل  
لأما ولا مأكولاً فإن أكل شيئاً يسيراً أو شرب ولو قطرة فإيس وصالاً وكذا

إن آخر الأكل إلى السحر لمقصود صحيح أو غيره فليس بوصول كذا قال الجمهور  
من أصحابنا وغيرهم وقال الروياني في الحلية هو أن يصل صوم الليل بصوم النهار  
قصدا فلو ترك الأكل بالليل لأعلى قصد الوصال والتقرب إلى الله تعالى به لم يحرم  
وقال البغوي العصيان في الوصال لقصد إليه وإلا فالفطر حاصل بدخول الليل  
كالحائض إذا صلت عصمت وإن لم يكن لها صلاة قال النووي في شرح المذهب  
وهو خلاف إطلاق الجمهور وخلاف ما صرح به إمام الحرمين ثم قال النووي  
والواب أن الوصال ترك الأكل والشرب في الليل بين الصومين صمدا بلا عذر  
قال شيخنا الإمام الأسنوي ومقتضاه أن ما عدا الأكل والشرب كالجماع والاستقاءة  
وغيرهما من المفطرات لا يخرجها عن الوصال وهو ظاهر من جهة المعنى لأن  
الذي عن الوصال إنما هو لا جل الضعف وهذه الأمور تزيد أو لا تمنع حصوله لكن  
ذكر جماعة خلاف ذلك منهم الروياني في البحر قال الوصال المكروه أن لا يطعم بالليل بين  
يومي صوم ويستديم جميع أوصاف الصائمين والجرجاني في الشافعي قال الوصال أن يترك  
بالليل ما أيسر له من غير افطار ، وقال ابن الصلاح يزول بما يزول به صورة الصوم ،  
قال شيخنا الأسنوي أيضا وتعبيرهم بصوم يومين يقتضي أن المأمور بالامساك  
كشارك النية لا يكون امتناعه بالليل من تعاطي المفطرات وصلا لأنه ليس  
بين صومين إلا أن الظاهر أن ذلك جرى على الغالب انتهى وكلام القاضي أبي  
بكر بن العربي يشعر بأن الوصال هو الامساك بعد حل الفطر فانه حكى في حكمه  
ثلاثة أقوال التحريم والجوار وثالثها أن يواصل إلى السحر قاله أحمد واسحق ثم قال  
والصحيح منه فقتضى أن المواصلة إلى السحر داخلة في حد الوصال وأن  
جميع أنواع الوصال حرام حتى أنه يحرم عليه أن يواصل بعد الغروب وذلك  
يصدق بتأخير الفطر قليلا وهذا لا يخلو حد لأهل الظاهر ولا غيرهم إلا أن  
القاضي هاضا حكى عن بعض العلماء أن الامساك بعد الغروب لا يجوز وهو  
قائم مقام يوم الله ويوم النحر قال وقال بعضهم ذلك حائز له أجر الصائم انتهى  
وكلا القولين مردود ، أما تحريم الامساك بعد الغروب فلقوله عليه الصلاة

والسلام (فأبكم أراد أن يواصل فليواصل إلى التجرأخرجه البخاري من حديث  
 أبي سعيد والظاهر أن صاحب هذه المقالة إنما أراد تحريم الإمساك المستمر إلى  
 آخر الليل ولم يرد تحريم مطلق الإمساك فإن هذا لا يمكن القول به إلا أن ينضم  
 إلى ذلك نية الصوم واعتقاد كونه صوما شرعيا وانخل في ذلك من عبارة  
 القاضي وأنها غير وافية بالمقصود وأما القول بأن له أجر الصائم فكيف يصح  
 والليل ليس محلا للصوم ولو نواه فيه لم ينقصد فكيف يكتب له أجر صومه  
 ﴿النانية﴾ فيه النهي عن الوصال وذلك يحتمل التحريم والكراهة لكن قوله  
 إياك والواصل يقتضي التجرؤ وكذا قوله في حديث أنس في الصحيحين وفي حديث  
 أبي سعيد في صحيح البخاري لا تواصلوا وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فذهب  
 الجمهور إلى النهي عنه حكى ابن المنذر كراهته عن مالك والثوري والشافعي وأحمد  
 وإسحق وقال البدرى من أصحابنا هو قول العلماء كافة إلا ابن الزبير وهو متفق  
 عليه في منذهب الشافعي واختلفوا في أنها كراهة تحريم أو تنهيه وفيه وجهان  
 مشهوران للشافعية (أصحهما) عندهم وهو ظاهر نص الشافعي أنها كراهة تحريم  
 وقال ابن شاس في الجواهر حكى أبو الحسن الأحمي قولين في جوار ذلك وثيقه  
 ثم اختار جوازه إلى المجرؤ وكراهيته إلى الليلة القابلة وقال ابن قدامة في المغني  
 بعد تقريره كراهته أنه غير محرم واستدل هؤلاء بقول عائشة رضي الله عنها  
 نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم وبكونه عليه الصلاة والسلام لما  
 أبوا أن ينتهوا عن الوصال وأصل بهم يوما ثم يوما وهو في الصحيحين من حديث  
 أبي هريرة كما تقدم ولما لم من حديث أنس (لو مد لنا الشهر لوأصلنا وصلا لا بدع  
 المتعمقون تعمقهم) وأجاب القائلون بتحريمه من قولها رحمة لهم بأن ذلك  
 لا يمنع كونه منهيًا عنه للتحريم وسبب تحريمه الشفقة عليهم. لا لا يتكفوا. ايشق  
 عليهم وعن الوصال ثم يوما ثم يوما بأنه احتدل للمصاحبة في تأكيد زجرهم  
 قال ابن العربي تمكينهم منه تكبل لهم وما كان على طريق العقوبة لا يكون  
 من الشريعة انتهى وذهب آخرون إلى أنه لا كراهة في الوصال وكان عبد الله بن  
 الزبير ينفذ وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي نوفل بن عقرب قال دخلت

على ابن الزبير صبيحة خمسة عشر من الشهر وهو موصل وعن ابن أبي نعم أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً حتى يعاد وعن أبي العالية أنه قال في الوصال للهائم قال الله تعالى ثم أتوا الصيام إلى الليل فإذا جاء الليل فهو مفطر ثم إن شاء صام وإن شاء ترك وذكر الماوردي أن عبد الله بن الزبير يواصل سبعة عشر يوماً ثم أفطر على سمن وإن وصبر قال وتأول في السمن أنه يلين الأمعاء والابن الطاف غذاء والده يقي الأضياء وفي الاستذكار لابن عبد البر عن مالك أن طامر بن عبد الله بن الزبير كان يواصل في شهر ربيع ثلاثاً فقبل له ثلاثة أيام؟ قال لا ومن يقوى : يواصل يوهين وليلة : وحكى ابن حزم عن ابن وضاح من المالكية أنه كان يواصل أربعة أيام واحتج هؤلاء بمثل ما احتج به الذاهبون إلى الكراهة وقولهم : من الوصال رحمة بهم ورفع لإلزام وحتم ، واستدلوا أيضاً به ولم يروا ذلك مختصاً به ويرده تصريحه عليه الصلاة والسلام باختصاصه بذلك وفي سنن أبي داود عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ نهى عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمها إبقاء على أصحابه فقبل له بارسول الله ﷺ أنك تواصل إلى السحر فقال انني اواصل في السحر وربى يطعمني ويسقيني **الرابعة** في قول الصحابة رضي الله عنهم لا نبي ﷺ أنك تواصل ، دليل على استواء المكلفين في الأحكام وإن كل حكم ثبت في حقه عليه الصلاة والسلام ثبت في حق أمته إلا ما استثنى فطلبوا الجمع بين قوله في النهي وفعله الدال على إباحة ذلك فاجابهم باختصاص فعله به وأنه لا يعمد في هذه الصورة إلى غيره **الخامسة** فيه أن من خصائصه عليه الصلاة والسلام إباحة الوصال له قال الشافعي رحمه الله بهد انت ذكر حديث النهي عن الوصال وفرق الله بين رسوله وبين خلقه في أمور أباحها له وحظرها عليهم وذكر منها الوصال وقال الخطابي الوصال من خصائص ما أبيض لرسول الله ﷺ وهو محظور على أمته وحكى الثوري في شرح المذهب اتفاق نصوص الشافعي والأصحاب على أنه من الخصائص ثم ذكر خلافاً في كيفية ذلك فنقل عن الشافعي والجمهور أنه مباح له وعن إمام الحرمين أنه قربة في حقه وتقدم في

حدث أبي هريرة (إني لمت في ذلكم مثلكم) وفي سنن أبي داود عن عائشة  
 أن النبي ﷺ كان يصلي بعد العصر وينهى عنها وبواصل وينهى عن الوصال  
 (السادسة) في معجم الطبراني الكبير عن امرأة بشر بن الحصاصية قالت كنت  
 أصوم فأواصل فنهاني بشر وقال إن رسول الله ﷺ (نهاني عن هذا قال إنما  
 يفعل ذلك النصراني ولكن صومي كما أمر الله عز وجل ثم أتى الصيام إلى الليل فإذا  
 كان الليل فافطري) وهذا يقتضي أن العلة في النهي عن الوصال مخالفة النصراني  
 في فعلهم له فإن كان من قول النبي ﷺ فهو حجة ويحتمل أنه من قول بشر  
 ابن الحصاصية أدرج في الحديث وقال النووي قال أصحابنا الحكمة في النهي عن  
 الوصال لثلاث يضعف عن الصيام وسائر الطاعات أو يبلها ويسأم لضعفه بالوصال  
 إذ يتضرر بدنه أو بعض حواسه أو غير ذلك من أنواع الضرر انتهى ويشير  
 إلى ذلك قوله في حديث أبي هريرة في الصحيحين في تنمة الحديث فأكفوا من العمل  
 ما تطيقون وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي ويحتمل أن النهي عن ذلك  
 خوف أن يفترض عليهم فيعجزوا عنه كما ورد في قيام رمضان وعلى هذا فقد أمن  
 من ذلك بعده ﷺ انتهى (السابعة) اختلف العلماء في معنى قوله عليه الصلاة والسلام  
 (إني أطعم وأسقي) وقوله (إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني) على أوجه (أحدها)  
 أن معناه أعطى قوة الطاعم الشارب وليس المراد حقيقة الأكل والشرب إذ لو  
 أكل حقيقة لم يبق وصال ولقال ما أنا بمواصل ويؤيد ذلك قوله في حديث أنس  
 (إني أظل يطعمني ربي ويسقيني) وهو في صحيح مسلم هنا وفي صحيح البخاري  
 في التمني وعزو والذي رحمه الله في أحكامه الكبرى هذه الرواية للبخاري عقب  
 حديث ابن عمر يقتضي أنها عنده من حديث ابن عمر وليس كذلك وإنما هي  
 عنده من حديث أنس كما ذكرته ، هذا هو الذي وقفت عليه ، فهذه الرواية  
 دالة على أنه لم يأكل حقيقة فإنه لا يقال أظل إلا في النهار ولو أكل في النهار لم يكن  
 صائما وهذا أصح الأجوبة كما حكاها الرافعي عن المسمودي وقاله النووي وعليه  
 اقتصر أبو بكر بن العربي وقال فبدر بالطعام والسقيا عن فائدتهما وهي القوة  
 على الصبر عنها (الثاني) أن معناه أن الله يخلق فيه من الشيم والري ما يغنيه عن

الطعام والشراب وهذا قريب من الذي قبله والفرق بينهما أنه على الأول يعطى قوة الطعام المشارب من غير شبع ولا رى بل مع الجوع والظمأ وهذا الكمال لحاله ، وعلى الثانى يخلق فيه الشبع بلا اكل والرى بلا شرب وهذه كرامة عظيمة لكنها تنافى حالة الضائم وتقوت المقصود من الصيام قل أبو العباس القرطبي فى المقهم وهذا القول يبعده النظر الى حاله عليه السلام فإنه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بطنه الحجارة من الجوع ويبعده أيضا النظر الى المعنى وذلك انه لو خلق فيه الشبع والرى لما وحد لعبادة الصوم روحها الذى هو الجوع والمشقة وحينئذ كان يكون ترك الوصال أولى انتهى واما ابن حبان فإنه ضعف حديث وضع الحجر على بطنه من الجوع بهذا الحديث إما جملا له على ظاهره كما سيأتى فى الجواب الذى بعده وإما تمسكا بهذا الجواب الذى نحن فيه فقال هذا الخبر دليل على أن الأخبار التى فيها ذكر وضع النبي عليه السلام الحجر على بطنه كلها أباطيل قل وإنما معناه الحجز لا الحجر والحجز طرف الأزار إذا الله جل ودلا كان يطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسقيه إذا واصل فكيف يتركه جائعا مع عدم الوصال حتى يحتاج إلى شد حجر على بطنه؟ وما يعنى الحجر عن الجوع؟ انتهى وما ذكره ابن حبان فى ذلك مردود وهو تصحيف وثير معروف فى الرواية وبعض ألقاظ الحديث صريحة فى الرد عليه وقد رد عليه فى ذلك ثير واحد والله أعلم (الثالث) أن الحديث على ظاهره وأنه ناهيه الصلاة والسلام كان يؤتى طعام من الجنة وشرب منها فبأكل ويشرب كرامة له ورد هذا بأنه لو أكل حقيقة لم يكن مواصلا وبقوله فى حديث أنس فى الصحبة (إني أظن عند ربى يطعمنى ويسقبنى) ولقطة أظن لا تكون الا فى النهار ولا يجوز الأكل الحقيقى فى النهار بلا شك ومن قال هذا الجواب له لم يخصص منع الأكل زارا طعام الدنيا دون طعام الجنة أو يؤول لقطة أظن على مطلق السكون ويخرجها عن حقيقتها وكلامها بعيد والله أعلم (الرابع) أن معناه أن محبة الله تشغى عن الطعام والشراب والحب البالغ يشغل عنها حكاة النووى فى شرح المذهب ﴿ الثامنة ﴾ قوله ويسقبنى بفتح أوله وضمه لغتان أشهرهما الفتح وقوله ( فاكفوا ) بفتح اللام معناه خذوا وتمهلوا

وعن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يَقْبَلُ أو يَقْبَلُنِي وهو صائم، وأَيْكُمْ كَانَ أَمْلَكُ لِرَبِّهِ من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ زاد الشيخان في رواية (وبإشراء) وكان أَمْلَكَكُمْ لِرَبِّهِ (في رمضان) وله من حديث أم سلمة التَّصْرِيحُ بأنه ليس من خصائصه

### الحديث السابع

عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة « أن رسول الله ﷺ كان يَقْبَلُ أو يَقْبَلُنِي وهو صائم وأَيْكُمْ كَانَ أَمْلَكُ لِرَبِّهِ من رسول الله ﷺ » (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه مسلم وابن ماجه من طريق علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر لفظ مسلم (يقباني) ولفظ ابن ماجه (يقبل) وأخرجه مسلم أيضا والنسائي من رواية سفيان بن عيينة قال قلت لعبد الرحمن بن القاسم (أسمعت أباك يحدث عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم؟ فسكت ساعة ثم قال نعم) وأخرجه البخاري من طريق الحكم بن عيينة وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من رواية الأعمش كلاهما عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة (كان رسول الله ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم وكان أملككم لربه) واتفق عليه الشيخان أيضا من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت (إن كان رسول الله ﷺ يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم ضحكت) وله عند مسلم طرق أخرى (الثانية) قوله (وأَيْكُمْ كَانَ أَمْلَكُ لِرَبِّهِ من رسول الله ﷺ) ضبط بكسر الهمزة واسكان الراء وفتحهما واختلف في الأشهر منهما فذكر النووي أن الاول هو أشهرها ورواية الاكثرين قال وكذا نقله الخطابي والقاضي عن رواية الاكثرين وحكى صاحب النهاية الثاني عن رواية أكثر الحديثين ثم اختلف في معناه على الروایتين مما فقا الخطابي معناه واحده وهو حاجة النفس ووطرها يقال فلان على أرب وإرب وإربة ومأربة أي حاجة الأرب أيضا المعنى



وتبعه النووي على ذلك فتعال ومعناه بالكسر الوطر والحاجة وكذلك بالفتح  
 وإيكنه يطلق المفتوح أيضا على العضو (قلت) صوابه المكسور فلان لم المفتوح  
 يطلق على العضو وذكر صاحب النهاية أنه بالفتح الحاجة وبالكسر فيه وجهان  
 (أحدهما) أنه الحاجة أيضا (والثاني) أنه العضو وعنت به من الأعضاء الذكر  
 خاصة وقال في المشارق في رواية الكسر فسروه بحاجته وقبل له قبل لعضوه  
 ثم قال قال أبو عبيدو الخطابي: كذا يقوله أكثر الرواة والأرب العضو وإنما هو لأربه  
 بفتح الهـزة والراء ولا ربه أي حاجته قالوا الأرب أيضا الحاجة ، قال الخطابي  
 والأول أظهر قل القاضي عياض وقد جاء في الموطأ رواية عبيد الله (أيكم  
 أم ملك نفسه) انتهى وبذلك فسره الترمذي في جامعه فقال ومضى لأربه تعني  
 لنفسه وقال والذي رحمه الله في شرحه : وهو أولى الأقوال بالصواب لأن أولى  
 ما فسر به الغريب ما ورد في بعض طرق الحديث ، وفي الموطأ من حديث عائشة  
 (بلاغاً) (وأيكم أم ملك نفسه من رسول الله ﷺ) انتهى وذكر ابن سيده في المحكم  
 أن الأرب الحاجة قل في الحديث (كان أم ملككم لأربه) أي أغلبكم طواه وحاجته  
 وقال السلمي الأرب الفرج عهنا وهو غير معروفه وتخصيصه في أصل الاستعمال  
 بالفرج غير معروف كما قاله ولكنه لمطلق العضو وأربد باللفظ العام هنا  
 عضو خاص وهو أخرج لقرينه دالة على ذلك وقد قل في المحكم بعد ذلك  
 الأرب العضو الموفر الكامل الذي لم ينقص منه شيء والذي ذكره الجوهري  
 وغيره أنه العضو ولم يقيدوه بأن يكون موفراً كاملاً (الثالثة) استدلال به  
 على إباحة القبلة للصائم وأنه لا كراهة فيها وفي المسألة مذاهب (أحدها) هذا  
 قال ابن المنذر وروينا الرخصة فيها عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وابن عباس  
 وطائفة وبه قال عطاء والشعبي والحسن وأحمد واسحق وروى ابن أبي شبة  
 عن علي بن أبي طالب قال لا بأس بالقبلة للصائم وعن أبي سعيد الخدري لا بأس بها  
 ما لم يعد ذلك وعن سعيد بن جبير لا بأس بها وإنها لبريد سوء وعن مسروق ما بالي قبلتها  
 أو قبلت يدي واختاره ابن عبد البر ورجحه واستدل بما في الموطأ عن عطاء بن يمار  
 (أن رجلاً قبل امرأته وهو صائم في رمضان فوجد من ذلك وجداً شديداً فأرسل

امرأته نسأل له عن ذلك فدخلت على أم سلمة فذكرت ذلك لهما فأخبرتها أم سلمة  
 أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم فرجعت فأخبرت زوجها بذلك فزاده  
 ذلك شرا وقال لهما مثل رسول الله ﷺ يحل الله ﷻ له ما شاء ثم رجعت امرأته إلى  
 أم سلمة فوجدت عندها رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ ما هذه المرأة؟ فأخبرته  
 أم سلمة فقال ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك؟ فقالت قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها  
 فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لهما مثل رسول الله ﷺ يحل الله ﷻ له ما شاء  
 فغضب رسول الله ﷺ وقال والله إنى لا تقاكم الله واعدكم بمحدوده قال ابن  
 عبد البر لم يقبل رسول الله ﷺ للمرأة هل زوجك شيخ أو شاب ولو ورد  
 الشرع بالفرق بينهما لما سكنت عنه عليه السلام لأنه البين عن الله مراده انتهى  
 والقصة المذكورة رواها أحمد في مسنده عن عطاء بن يسار عن رجل من الانصار  
 أن الانصاري أخبر عطاء أنه قبل امرأته وهو صائم على عهد رسول الله ﷺ فذكر  
 الحديث فاقبل بذلك وخرج عن أن يكون مرسلا والله اعلم ورجحه أيضا أبو  
 بكر بن العربي فقال والذي يقول عليه جواز ذلك إلا أن يعلم من نفسه أنه لا يسلم من  
 مفسد فلا يلزم الشريعة ولكن يلزم نفسه الامارة بالسوء المسترسلة على المخاوف (الثاني)  
 كراهتها للصائم مطلقا وبه قال طائفة من الساف فروى ابن أبي شيبة في مصنفه  
 عن عمر وابنه عبد الله وأصحاب رسول الله ﷺ مطلقا وأبي ذؤيب عن ابن  
 وعن علي وابن مسعود (ما تصنع بخلاف فيها) وعن ابن مسعود أيضا أنه مثل  
 عن صائم قبل ذلك أنظر وعن ابن عمر أفلا يقبل جرة؟ وعن ثمرج النافعي  
 يتقى الله ولا يورد وعن سعيد بن المسيب تنص صيامه ولا يفطر لها، وعن الشعبي  
 مخرج الصوم وعن محمد بن الحنفية إنما الصوم من الشهوة والقبلة من الشهوة  
 وعن مسروق الأبل قريب وعن ابن عمر أيضا وإبراهيم النخعي وغيرهما كراهتها  
 للصائم قال ابن المنذر وروينا عن ابن مسعود أنه قال يقضي يوما مكانه (قلت) وهو  
 موافق لما تقدم من اختلف عنه أنه قال أفطر وحكى الخطابي عن سعيد بن المسيب  
 أن من قبل في رمضان قضي يوما مكانه وحكاها الماوردي عن محمد بن الحنفية وعبد الله  
 ابن شبرمة قال وقال سائر الفقهاء القبلة لا تبطل الصوم إلا أن يكون معها إنزال وروى

مالك في الموطأ عن عروة بن الزبير أنه قال لم أر القبلة تدعو إلى خير ولا كراهة  
يقول مالك مطلقاً في حق الشيخ والشاب قال ابن عبد البر وهو شاذ في الاحتياط  
(القول الثالث) التفرقة بين الشيخ والشاب فتكره للشاب دون الشيخ حكاه ابن  
المنذر عن فرقة منهم ابن عباس، ورواه ابن أبي شيبه عن مكحول وروى عن  
ابن عمر مثل ذلك في المباشرة وحكاه الخطابي عن مالك والمعروف عنه ما قدمته  
من الكراهة مطلقاً (القول الرابع) الفرق بين أن يأمن على نفسه بالقبلة الجماع  
والانزال فتباح، وبين أن لا يأمن فتكره، وهذا مذهب الحنفية وهو مثل قول  
أصحابنا الشافعية أن القبلة مكروهة في الصوم لمن حركت  
شهوته دون غيره فلا تكره له لكن الأولى تركها لكن ظاهر كلام الحنفية الاقتصار  
في ذلك على كراهة التنزيه واختلف أصحابنا في هذه الكراهة فالذي ذهب إليه  
جماعات منهم وصححه الرافعي والنووي أنها كراهة تحريم وقال آخرون منهم  
هي كراهة تنزيه وقد جعل والذي رحمه الله في شرح الترمذي هذا القول هو  
القول بالتفرقة بين الشيخ والشاب وإن التغاير بينهما في العبارة والمعنى وهو  
واحد وهو الذي تفهمه عبارة النووي في شرح معلم وله وجه ويكون التعبير بالشيخ  
والشاب جرى على الأغلب من أحوال الشيوخ في انكسار شهوتهم ومن أحرار الشباب  
في قوة شهوتهم فلوانعكس الأمر كشيخ قوى الشهوة وشاب ضعيف الشهوة انعكس  
الحكم وجعلتهما مذهبين متغايرين وهو ظاهر كلام ابن المنذر لأن صاحب القول الثالث  
اعتبر المظنة ولم ينظر إلى نفس تحريك الشهوة وعدمها وصاحب القول الرابع  
نظر إلى وجود هذا المعنى بعينه ولم ينظر إلى مظنته وبدل لذلك أن النووي قال  
في شرح المذهب ولا فرق بين الشيخ والشاب في ذلك فالاعتبار بتحريك الشهوة  
وخوف الانزال فإن حركت شهوة شاب أو شيخ قوى كرهت وإن لم تحركها  
كشيخ أو شاب ضعيف لم تكره (القول الخامس) مذهب الحنابلة أنه إن كان  
المقبل ذا شهوة مفرطة بحيث يغلب على ظنه أنه إذا قبل أنزل، لم تحل له القبلة  
وإن كان ذا شهوة لكنه لا يغلب على ظنه ذلك كره له التقبيل ولا يحرم وإن

كان ممن لا تحرك القبة شهوته كالشيخ الهم (١) في الكراهة روايتان عن احمد  
( القول السادس ) التفرقة بين صيام القرض والنفل فيكرهه في القرض دون النفل  
وهو رواية ابن وهب عن مالك ويرده حديث عمرو بن ميمون عن عائشة أن  
النبي ﷺ كان يقبل في شهر الصوم رواء مسلم وغيره وفي رواية له كان يقبل  
في رمضان وهو صائم فاحتج من أباح مطلقاً بهذا الحديث وقال لأصل استواء  
المكافئين في الاحكام وأن أفعاله عليه الصلاة والسلام شرع يقتدى به فيها واحتج  
من كره مطلقاً بأن غيره عليه الصلاة والسلام لا يساويه في حفظ نفسه عن الواقعة  
بعد ميله إليها فكان ذلك أمراً خاصاً به ويدل لذلك قولها وأياكم كان أملك لأربه  
من رسول الله ﷺ ويرده ما في صحيح مسلم وغيره عن عمر بن أبي سلمة أنه  
سأل رسول الله ﷺ أيقبل الصائم؟ فقال له رسول الله ﷺ هذه لام سلمة  
فأخبرته أن رسول الله ﷺ يصنع ذلك فقال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم  
من ذنبك وما تأخر فقال له رسول الله ﷺ أما والله اني لا تقاكم الله وأخشاكم له وهذا  
صرح في أن ذلك ليس من خصائصه عليه الصلاة والسلام ، وعمر بن أبي سلمة هذا  
هو الحميري كذا جاء مبيناً في رواية البيهقي وليس هو ابن أم سلمة واحتج من  
فرق بين الشيخ والشاب أو بين من يامن على نفسه الواقعة وبين من لا يأمنها  
بأنه عليه الصلاة والسلام كان آمناً من ذلك لشدة تقواه وورعه فكل من أمن  
ذلك كان في معناه فالتحق به في حكمه ومن ليس في معناه في ذلك فهو مغاير له  
في هذا الحكم وهذا ارجح الأقوال وقد ورد التصريح بالفرق بينها رواه أحمد  
والطبراني في معجمه الكبير عن عبد الله بن عمرو قال (كنا عند النبي ﷺ فجاء  
شاب فقال يا رسول الله أقبل وأذا صائم؟ قال لا، فجاء شيخ فقال أقبل وأنا صائم  
قال نعم قال فنظر بعضنا إلى بعض فقال رسول الله ﷺ قد علمت لم ينظر بعضهم إلى  
بعض ، إن الشيخ يملك نفسه) في إسناده ابن لهيعة وهو مختلف الاحتجاج به  
وروى البيهقي نحوه ذلك من حديث أبي هريرة وهو عند أبي داود ولكن بدل  
القبة المباشرة قال ابن عبد البر وقد أجمع العلماء أن من كره القبة لم يكرهها لنفسها

وعن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تصوم المرأة وبما شاهد إلا بإذنه . ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له . لم يقل البخاري في الاذن وهو شاهد وقال لا يحمل للمرأة الحديث وفي رواية له ( إذا طعمت المرأة من بيت زوجها غير مقدسة كان لها أجرها ، وله مثلها وللخازن مثل ذلك )

وإنما كرهها خشية ما نزل إليه من الانزال وأقل ذلك المزي ولم يختلفوا في أن من قبل وسلم من قليل ذلك وكثيره فلا شيء عليه ثم قال لا أعلم أحدا أخص في القبلة للصائم إلا وهو يشترط السلامة مما يتولد منها مما يفسد صومه ولو قبل فأمرى لم يكن عليه شيء عند الشافعي وأبي حنيفة والنوري والأوزاعي وابن علية ، وقال مالك عليه القضاء ولا كفارة ، والمتأخرون من أصحاب مالك البغداديون يقولون إن القضاء هنا استحباب انتهى وحكى ابن قدامة القطر في صورة ما إذا قبل فأمرى عن مالك وأحمد ( الرابعة ) المتبادر إلى الفهم من القبلة تقبيل النعم وقال النووي في شرح المذهب سواء قبل النعم أو الخد أو غيرها ( الخامسة ) قولها ( يقبل أو يقبلني ) الظاهر أنه شك من الراوى في اللفظ الذي قاله عائشة رضي الله عنها وقد تقدم أن في رواية غيره الجزم بأحد الأمرين ورواية مسلم الجزم بقولها ( يقبلني ) أصح من رواية ابن ماجه ولها شواهد وهي اخمس وهما زيارة عام وفيها جواز الاخبار بمثل هذا مما يجري بين الزوجين على الجملة للضرورة وأما في غير حال الضرورة فنهي عنه وتصريحها بذكر نفسها تأكيد لما تخبر به وأنها ضابطة لذلك لكونها صاحبة الواقعة لم تخبر بذلك عن غيرها وهو ادعى لقبول ذلك والآخر به والله أعلم

### الحديث الثامن

عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : لا تصوم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه ، وما أنفقت من كسبه

من غير أمره فإن نصف أجره له (فيه) فوائد (الاولى) أخرجه مسلم عن محمد بن رافع وأبو داود عن الحسن بن علي كلاهما عن عبد الرزاق ولفظ مسلم (لا تنهم) بلفظ النهي وزاد فيه أبو داود غير رمضان وأخرج البخاري الجملة الثالثة فقط عن يحيى بن جعفر عن عبد الرزاق وأخرج الحديث بتمامه في النكاح من صحيحه من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ (لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بأذنه ولا تأذن في بيته إلا بأذنه) وما أشقت من ثقة من غير أمره فإنه يؤدي إليه شطره) وقال والذي رحمه الله في النسخة الكبرى من الأحكام وفي رواية له أي البخاري (إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها زلة مثله وللخازن مثل ذلك) ومقتضاه أن هذا اللفظ في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة وإنما وقفت عليه فيه من حديث عائشة فليحذر ذلك والله أعلم (الثانية) قوله لا تصوم المرأة كذا هو في روايتنا بالرفع لفظه خبر ومعناه النهي وهو في صحيح مسلم بلفظ النهي لا تنهم كما تقدم وفي صحيح البخاري (لا يحل للمرأة أن تصوم) وهو صريح في تحريم ذلك وبه صرح الشافعية وحكاه النووي في الروضة وشرح مسلم عن أصحابنا وحكاه في شرح المذهب عن جمهور أصحابنا ثم قل وقال بعض أصحابنا يكره والصحيح الأول قال فلو صامت بنير اذن زوجها صح باتفاق أصحابنا وإن كان الصوم حراما لأن تحريمه لمعنى آخر لا معنى يعود الى تاس الصوم فهو كالمصلاة في دار منسوبة وقال صاحب البيان قبوله الى الله تعالى قال النووي ومقتضى المذهب في نظائرها الجزم بعدم الثواب كما في الصلاة في دار منسوبة انتهى ومن قال بالكراهة احتاج الى تأويل قوله لا يحل على أن معناه ليس حلالا مستوى الطرفين بل هو راجح انك مكروه وهو تأويل بعيد مستنكر ولولم يرد هذا اللفظ فلفظ النهي الذي في صحيح مسلم ظاهر في التحريم وكذا لفظ المصنف لأن استعمال لفظ الخبر يدل على تأكيد النهي وتأكيده يكون بحمله على التحريم والله أعلم قال النووي في شرح مسلم وسببه أن الزوج له حق الاستمتاع بها في كل الايام وحقه واجب على الفور فلا يفوته

جطوع ولا بواجب على التراخي فان قيل فينبغي أن يجوز لها الصوم بتغير إذنه  
 فان أراد الاستمتاع بها كان له ذلك ويفسد صومها فالجواب أن صومها يمتنع من  
 الاستمتاع في العادة لانه يباب انتهاك الصوم بالافساد انتهى ﴿ الثالثة ﴾ فيد  
 النهي عن الصوم بأن يكون بعلمها أي زوجها شاهدا أي حاضرا متيقا في البلد  
 ومفهومة أن لها صوم التطوع في غيبته وهو كذلك بلا خلاف كما ذكره النووي  
 في شرح المذهب وهو واضح لوال معنى النهي وما المراد بغيبته هنا المراد  
 الغيبة المعتبرة في أكثر المسائل الشرعية وهي أن يكون على مسافة القصر أو  
 المراد أن يكون فوق مسافة العدوى أو المراد مطلق الغيبة عن البلد ولو قلت  
 المسافة وقصرت مدتها مقتضى إطلاق الحديث ترجيح هذا الاحتمال الثالث لكن  
 لو ظنت قدومه في بقية اليوم بسبب من الأسباب فينبغي تحريم صوم ذلك اليوم  
 وهذا لا يختص بهذا الاحتمال بل يجري على الاحتمالات كلها فتنظرت قدومه  
 في يوم حرم عليها صومه ولو بعدت بلد الغيبة وطالت مدتها وباحتتمل أن لا يحرم  
 استصحابا للغيبة والاصل استمرارها ﴿ الرابعة ﴾ في معنى غيبته أن يكون مريضا  
 لا يمكنه الاستمتاع بزوجته فلها حينئذ الصوم من غير إذنه فيما يظهر ﴿ الخامسة ﴾  
 هل المراد إذنه صريحا أو يكفي ما يقوم مقامه من احتفاف قرآن تدل على رضاه  
 بذلك؟ الظاهر أن احتفاف القرآن واطراد العادة يقوم مقام الاذن الصريح  
 ﴿ السادسة ﴾ تقدم أن في رواية أبي داود غير رمضان وهذا لا بد من استثنائه  
 فلا يحتاج في صوم رمضان الى اذنه ولا يمتنع بمنعه وفيه مني صوم رمضان كل صوم  
 واجب مضيق كقضاء رمضان إذا تعدت بالافطار أو كان الفطر بعذر ولكن  
 خاف وقت القضاء بأن لم يبق من شعبان إلا قدر القضاء أو نذرت قبل النكاح  
 أو بعده بأذنه صيام أيام بعينها أو الموسع كقضاء رمضان إذا كان الفطر بعذر  
 ولم يضق الوقت والكفارة والنذر الذي ليس له وقت معين فهو كالتطوع في أن  
 له منها منه وقد صرح بذلك كله أصحابنا وقال النووي في شرح مسلم هذا محمول  
 على صوم التطوع والمنذور الذي ليس له زمن معين ( قلت ) وكذا صوم الكفارة  
 وقضاء رمضان إذا فات بعذر ولم يضق الوقت كما تقدم وقال ابن حزم تصوم

الفروض كلها أحب أم كره فلهذا صيام رمضان من أركان الإسلام وكل من نذر تقديم لها قبل نكاحها إياه مضوم إلى رمضان لأن الله تعالى افترض كل ذلك كما افترض رمضان : وقد تعالى ( وما كان لما يؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ) فاسقط الله عز وجل الاختيار فيما قضى به وأما جعل النبي ﷺ الاستئذان فيما فيه الخيار والله أعلم **في السابعة** ﴿ هذا الحديث ورد في ابتداء الصوم أما دوامه كما لو نكحها وهي صائمة فهل له حق في تقطيرها؟ هذه مسألة قل من تعرض لها وقد ذكرها إبراهيم المروزي من أصحابنا وقال إنه ليس له إجبارها على الإفطار قال وفي تفقتهما وجهان **في الثامنة** ﴿ في سنن أبي داود بيان سبب هذه الجملة الأولى من الحديث عن أنى سعيد الخدري رضي الله عنه قال جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ونحن عنده فقالت يا رسول الله إن زوجي صفوان بن المعطل يضربني إذا صابت وينطرنى إذا صامت ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس قال رصفوان عنده فسأله عما قالت فذكر الحديث وفيه وأما قولها ينطرنى فأنها تنطلق فتصوم وأنارجل شاب فلا أصبر فقال رسول الله ﷺ يومئذ لا تصوم امرأة إلا باذن زوجها فينبغي ذكر ذلك في أسباب الحديث فقد ذكر الشيخ تفصيح الدين في شرح العمدة أن بعض المتأخرين شرع في تصنيف أسباب الحديث كآسيا نزل القرآن **في التاسعة** ﴿ قال النووي في شرح المذهب الأئمة المستباحة لسيدتها في صوم المداوع كالزوجة وأما الأمة التي لا تحل لسيدتها بأن كانت محرما له كأخته أو كانت مجوسية أو غيرها والعبد فإن تضررا بصوم التطوع بضعف أو غيره أو بنقص لم يحز بغير إذن السيد بلا خلاف وإن لم يتضررا ولم ينقصا جاز وأطلق ابن حزم الظاهري أنه لا يجوز لذات السيد أن تصوم تطوعا إلا بإذنه وقال البعل اسم للسيد وللزوج في اللغة **في العاشرة** ﴿ قوله ( ولا تأذ في بيته وهو شاهد إلا بإذنه ) هو في روايتنا بالرفع كقوله لا تصوم لقظه خير ومعناه النهي وفي رواية مسلم ما لجزم على النهي الصريح كقوله في رواية لا تصم قل النووي في شرح مسلم فيه إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج وغيره من ماله كي البيوت وغيرها بالإذن في أملاكهم إلا بإذنهم وهذا محمول على ما لا يعلم رضا الزوج



ونحوه فان علمت المرأة ونحوها رضاه به جاز كما سبق في النفقة ﴿الحادية عشرة﴾  
يحتمل أن يكون المراد الاذن في الدخول عليها ويحتمل أن يراد مطلق دخول  
البيت وان لم يكن فيه دخول عليها بأن أذنت في دخول شخص في مكان ليست  
فيه إمامن حقوق الدار التي هي فيها واما في دار أخرى منفردة عن سكنها وهذا  
الاحتمال الثاني هو مقتضى اللفظ فانه ليس فيه تقييد ذلك بكون الدخول عليها  
واقفه أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ في رواية المصنف ومسلم تقييد المنع بكون الزوج  
شاهدا أي حاضرا ومقتضاه أن لها الاذن في غيبته من غير استئذانه ولم يذكر  
هذا القيد في رواية البخاري والاخذ بالاطلاق هنا أولى فان غيبته في ذلك  
كمضوره بل أولى بالمنع فقد يسمع الانسان بدخول الناس منزله في حضوره ولا  
يسمع بذلك في غيبته وحينئذ فذكر القيد في رواية المصنف ومسلم خرج مخرج  
الغالب في أن الاذن للضيفان ونحوهم إنما يكون مع حضور صاحب المنزل أما  
إذا كان مسافرا فالغالب أن لا يطرق منزله أصلا ولو طرق لم تأذن المرأة في دخوله  
وقد قل عليه الصلاة والسلام (إياكم والدخول على المغيبات) ومن اللاتي غاب عنهن  
أزواجهن وما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له كما تقرر في علم الاصول وقد يقال  
هذا القيد معمول به فانه إذا حضر يعسر استئذانه وإذا غاب تعذر وقد تدعو  
الضرورة إلى الدخول عليها فيباح لها حينئذ ذلك للاحتياج إليه مع عدم الاستئذان  
لتعذره والأول أقرب والله أعلم ﴿الثالثة عشرة﴾ قوله (وما أتقت من كسبه  
من غير أمره فان نصف أجره له) قال النووي في شرح مسلم معناه عن غير أمره  
الصريح في ذلك القدر المعين ويكون معها إذن عام سابق متنازل لهذا القدر  
وغيره اما بالصريح واما بالعرف قال ولا بد من هذا التأويل لأنه عليه الصلاة  
والسلام جعل الاجر مناصفة ومعلوم انها إذا اتقت من غير إذن صريح ولا معروف  
من العرف فلا أجر لها بل عليها وزر فيتعين تأويله قال واعلم أن هذا كله  
مفروض في قدر يسير به لم يرضى المالك به في العادة فازاد على المتعارف  
لم يجز وهذا معنى قوله ﷺ إذا اتقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة  
فأشار ﷺ إلى أنه قدر به لم يرضى الزوج به في العادة ونبه بالطعام أيضا على

ذلك لأنه يسمح به في العادة بخلاف الدراهم والدنانير في حق أكثر الناس وفي كثير من الأحوال انتهى ويمكن أن يحمل ذلك على ما إذا أنفقت من مالها الذي اكتسبه وأعطاه لها في نفقتها فلها الأجر وإن لم يأذن لها في انفاقه لأنه خالص ملكها وله الأجر باكتسابه ودفعه لها كإقال عليه الصلاة والسلام حتى ما تجمله في أمر أنك فجعل له الأجر فيما أعطاه لها فكيف ما انضم إلى ذلك أنها تصدقت به فكان باكتسابه سببا لتلك الصدقة ويدل لهذا ما في سنن أبي داود عقب حديث أبي هريرة هذا عن أبي هريرة في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا إلا من قوتها والأجر بينهما ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بأذنه وهذا إما مرفوع إن كان لا يقال مثله من قبل الرأي وإما موقوف لكنه من كلام رأي الحديث فهو أعلم بتفسيره والمراد به وقال أبو داود عقب روايته هذا يضعف حديث همام كذا حكى المزني في الأطراف وليس ذلك في أصلنا من السنن والله أعلم ﴿الرابعة عشرة﴾ قوله (فإن نصف أجره له أي والنصف الآخر لها) ويدل لذلك قوله في رواية أبي داود فلها نصف أجره فحصل من مجموع الروايتين أنه بينهما نصفين ويوافق ذلك ما في صحيح مسلم عن عمير مولى أبي اللحم قال: كنت ممنوكا فسالت رسول الله ﷺ أتصدق من مال موالي بشيء؟ قال نعم والأجر بينكما نصفان) وفي لفظ له (أمرني مولاي أن أقدم لحما فجاءني مسكين فاطعمته منه فعلم بذلك مولاي فضر بني فأتيت رسول الله ﷺ فذات ذلك له فدعاه فقال لم ضربته؟ قال يعطى طعامي بغير أن أمره قال الأجر بينكما) وهذه المناصفة المذكورة في هذين الحديثين ليست على حقيقةها وظاهرها بل المراد أن لهذا ثوابا ولهذا ثوابا وإن كان أحدهما أكثر ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابهما سواء بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه وقوله هنا نصفان معناه قسمان وإن كان أحدهما أكثر كما قال الشاعر .

إذا مت كات الناس نصفان شامت وآخر من بالذي كنت أصنع  
فاذا أعطى المالك ثلثه أو امرأته أو غيرها مائة درهم أو نحوها ليوصلها إلى  
مستحق الصدقة على باب داره أو نحوها فاجر المالك أكثر وإن أعطاه

رمائة أو رغيفاً ونحوهما حيث ليس له كبير قيمة لينذهب به إلى محتاج في مصافة بعيدة بحيث يقابل مشى الذهاب إليه بأجرة تزيد على الرمافة والرغيف فأجر الوكيل أكثر، وقد يكون عمله قدر الرغيف مثلاً فيكون مقدار الأجرة سواء، ذكر ذلك النووي في شرح مسلم ثم قال وأشار القاضي إلى أنه يحتمل أيضاً أن يكون سواء لأن الأجر فضل من الله تعالى ولا يدرك بقياس ولا هو بحسب الأعمال وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قال النووي والمختار الأول وقال القاضي أبو بكر بن العربي المعنى بالمناصفة ما هنا أيهما سواء في المنوبة كل واحد منهما له أجر كامل وهما اثنان فكانهما نصفان انتهى وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وبدل عليه قوله في بقية حديث عائشة لا ينقص كل واحد منهما من أجر صاحبه شيئاً (الخامسة عشرة) ذكر والذي رحمه الله في شرح الترمذي حديث أبي امامة الباهلي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع (لا تنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا باذن زوجها قيل يا رسول الله ولا الطعام؟ قال ذلك افضل اموالنا) رواه الترمذي وابن ماجه وما رواه ابو داود عن ابي هريرة (في المرأة تصدق من بيت زوجها قل لا إلا من قوتها والاجر بينهما ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا باذنه) وما رواه ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو قال لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيباً فقال في خطبته (لا يجوز لامرأة عطية إلا باذن زوجها) وما رواه أبو داود والنسائي والترمذي عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال (إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كان لها اجر ولزوجها مثل ذلك وللخازن مثل ذلك ولا ينقص كل واحد منهم من أجر صاحبه شيئاً، بما كسب ولها بما اتفقت) وما رواه الأئمة الخمسة عن أسماء أنها جاءت النبي ﷺ فقالت (يا نبي الله ليس لي شيء إلا ما أدخل على الزبير فهل على جناح أن أرضخ مما يدخل على فقال ارضخي ما استطعت ولا توعى فيوعى الله عليك) لفظ مسلم وهو أم وما رواه الأئمة الستة عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ (إذا أعطت

المرأة من بيت زوجها بطيب نفس غير مفسدة فإن لها مثل أجره لها ما نوت حسناء  
والخازن مثل ذلك ( لفظ الترمذي وما رواه الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة  
( إذا انفقت المرأة من كسب زوجها غير مفسدة عن غير أمره فلها نصف أجره )  
وهو حديث الباب وما رواه أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال ( لما بايع رسول  
الله ﷺ النساء قامت امرأة جليلة كأنها من نساء مضر فقالت يا نبي الله إننا  
على أبائنا وأبنائنا ) قل أبو داود وأرى فيه ( وأزواجنا فما يحل لنا من أموالهم ؟  
قال الرطب نأكله وتمدينه ) ثم قال . أحاديث الباب ( منها ) ما يدل على منع المرأة  
أن تنفق من بيت زوجها إلا بأذنه وهو حديث أبي أمامة وحديث أبي هريرة  
الاول وحديث عبد الله بن عمرو ( ومنها ) ما يدل على الإباحة وهو حديث عائشة  
الاول وحديث أسماء ( ومنها ) ما قيد فيه الترغيب في الاتفاق بكونه بطيب نفس  
منه وبكونها غير مفسدة وهو أصحها ( ومنها ) ما هو مقيد بكرها غير مفسدة  
وان كان من غير أمره وهو حديث أبي هريرة الثاني ( ومنها ) ما قيد الحل فيه  
بكونه رطباً وهو حديث سعد بن أبي وقاص قال وكيفية الجمع بينها أن ذلك  
يختلف باختلاف عادات البلاد وباختلاف حال الزوج في مسامحته بذلك وكرهته  
له وباختلاف الحال في الشيء المتفق بين أن يكون شيئاً يسيراً يتسامح به وبين  
أن يكون له خطر في النفس يبخل بماله وبين أن يكون رطباً يخشى فسادَه ان  
تأخر وبين أن يكون يدخر ولا يخشى عليه الفساد قال الخطابي في المعالم سب  
حديث عائشة هذا الكلام خارج على مذهب الناس بالحجاز وبغيرها من البلدان  
في أن رب البيت قد يأذن لاهله وعياله وللخادم في الاتفاق مما يكون في البيت  
من طعام وإدام ونحوه ويطلق أمرهم في الصدقة منه إذا حضرهم السائل ونزل  
بهم الضيف فحضرهم رسول الله ﷺ على لزوم هذه العادة واستدامة ذلك الضيف  
ورعدم الآخر والثواب عليه وأورد كل واحد منهم باسمه ليتسارعوا إليه ولا  
يتقاعدوا عنه قال وليس ذلك بأن تنفقت المرأة والخازن على رب البيت بشيء  
لم يؤذن لها فيه ولم يطلق لها الاتفاق منه بل يخاف أن يكون تأمين إذا فعل ذلك  
والله أعلم وقيل القاضي أبو بكر بن العربي : اختلاف الناس في تأويل هذا الحديث

## باب ليلة القدر

عن سالم عن أبيه «رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى رؤياكم قد تواطأت فالتبسوها في العشر البواق في الوتر منها وعن نافع عن ابن عمر (أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رآوا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال

على قولين فمنهم من قال إنه في البعير الذي لا يؤثر نقصانه ولا يظهر وقيل في الثاني ذلك إذا أذن الزوج في ذلك وهو احتبار البخاري قال ويحتمل أن يكون عندي محمولا على العادة وأنها إذا علمت منه أنه لا يكره العطاء والصدقة وفعلت من ذلك القليل ولم يحجف وعلى ذلك عادة الناس في غير بلادنا وهذا معنى قوله بطيب نفس ومعنى غير مفسدة فطيب النفس يقتضي إذنه صريحا أو عادة وقوله غير مفسدة يقتضي البعير الذي لا يحجف به انتهى وقال المنذري في حواشيه فرق بعضهم بين الزوجة والخادم بأن الزوجة لها حق في مال الزوج ولها النظر في بيتها فجاز لها أن تصدق بما لا يكون إسرافا لكن بتقدير العادة وما تعلم أنه لا يؤلم زوجها أما الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه

## باب ليلة القدر

(الحديث الأول) عن سالم عن أبيه «رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال رسول الله ﷺ أرى رؤياكم قد تواطأت فالتبسوها في العشر البواق في الوتر منها»

## (الحديث الثاني)

وعن نافع عن ابن عمر «أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ رآوا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال رسول الله ﷺ أرى رؤياكم قد تواطأت

رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أرى رؤياكم قد تَوَاطأت في السبع  
الأواخر فن كن متحريها فليتحرها في السبع الأواخر

في السبع الأواخر فن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر (فيه) فوائد  
الاولى حديث ابن عمر الأول أخرجه مسلم عن عمرو الناقد وزهير بن حرب  
كلاهما عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال (رأى رجل أن ليلة  
القدر ليلة سبع وعشرين ، فقال رسول الله ﷺ أرى رؤياكم في العشر الأواخر  
فأطلبوها في الوتر منها) وأخرجه البخاري أيضا من طريق عقيل بن خالد وأخرجه  
مسلم أيضا والنسائي من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن سالم عن أبيه قال  
سمعت رسول الله ﷺ يقول ليلة القدر (إن ناسا منكم قد أروا أنها في السبع  
الأول وارى ناس منكم أنها في السبع القوابر فالتمسوها في العشر القوابر) لفظ مسلم  
ولفظ البخاري عن ابن عمر (لأن ناسا أروا ليلة القدر في السبع الأواخر وأن  
ناسا أروا أنها في العشر الأواخر فقال النبي ﷺ التمسوها في السبع الأواخر)  
ويوافق الأول ما في صحيح مسلم أيضا عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر مرفوعا  
من كان ملتصقا فليلتصقها في العشر الأواخر وفيه أيضا عن جبلة ومحارب  
عن ابن عمر مرفوعا (تحننوا ليلة القدر في العشر الأواخر أو قال في التسع الأواخر)  
وحديث ابن عمر الثاني اتفق عليه الشيخان والنسائي من طريق مالك عن نافع  
عن ابن عمر وأعلم أن هذا هو الموجود عند أكثر رواة الموطأ كما ذكره ابن عبد  
البر ورواه يحيى بن يحيى الأندلسي عن مالك بلاغا من غير ذكر نافع ولا ابن  
عمر قال ابن عبد البر وتابعه قوم قال وهو محفوظ معلوم من حديث نافع عن ابن عمر  
لمالك وغيره انتهى وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مالك  
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا (تحروا ليلة القدر في السبع الأواخر)  
وروى البيهقي من طريق شعبة قال عبد الله بن دينار أخبرني قال  
سمعت ابن عمر يحدث عن النبي ﷺ في ليلة القدر (من كان  
متحريا فليتحرها ليلة سبع وعشرين قال شعبة فذكر لي رجل ثقة عن سفيان

أنه كان يقول إنما قال من كان متحريا فليتحرها في السبع البواقى فلا أدري  
ذا أم ذا) شك شعبية ثم قال البيهقي الصحيح رواية الجماعة دون رواية شعبية  
وروى مسلم بن عقبة ابن حريث عن ابن عمر مرفوعا التمسوها في العشر  
الاولى يعني ليلة القدر فان ضعف أحدكم أو عجز فلا يفتن على السبع البواقى  
(الثانية) قوله أرى بفتح الهمزة الظاهر أنه يعني أعام ويحتمل أنه من الرؤية  
البصرية مجازا وقوله رؤيا كم أى في المنام والمشهور اختصاص الرؤيا بالنام فلا  
تستعمل في غيره وذكر بعضهم أنها تستعمل مصدرا رأى مطلقا ولو كانت في  
البيعة وهي هنا اللنام قطعاً وقوله (قد توافقت) أى توافقت والمواظاة الموافقة كأن  
كلا منهما ولى ما واطئه الآخر وروى توافقت بترك الهمز وقوله فالتسوها  
أى اطلبوها استعاره اللبس وقوله في العشر البواقى أى في الالبالي العشر البواقى  
من الشهر وهي العشر الاخيرة من الشهر وقوله (فى الوتر) بدل من العشر باعادة العامل  
وهو بدل بعض من كل ، والوتر انفراد وفى واوه لغتان الكسر والفتح وقوله  
في الرواية الثانية (أروا كذا) فى روايتنا بتقديم الراء وفى رواية الشيخين أروا  
بتقديم الهمزة وضمها وضم الراء وقوله (فليتحرها) أى فليتمهدها طابها والتحري  
القصد والاجتهاد فى الطلب والعزم على تخصيص الشئ بالفعل والقول  
(الثالثة) ليلة القدر بفتح القاف وإسكان الدال ويجوز فتحها كما - أيينه سميت  
بذلك لعظم قدرها لها من الفضائل أى ذات القدر العظيم أو لما يحصل  
لمحببيها بالعبادة من القدر العظيم، أو لأن الأشياء تقدر فيها وتقضى، أقوال  
ويؤيد الأولين قوله تعالى (ليلة القدر خير من ألف شهر) ويؤيد الأخير قوله  
(تنزل الملائكة والروح فيها باذن ربهم من كل أمر) وقوله (فيها يفرق كل أمر  
حكيم) وإنما جوزت فتح الدال لأنها إن كانت سميت بذلك لعظم قدرها فقد  
قال فى الصحاح قدر الشئ مبلغه وقدر الله وقدره بمعنى وهو فى الأصل مصدر  
وقال تعالى (وما قدروا الله حق قدره) أى ما عظموا الله حق تعظيمه وإن  
كان من التقدير فقد قال فى الصحاح عقبه والقدر ، والتقدر أيضا ما يقدره الله من  
القضاء وأنقد الأخصى

ألا بالقوم للنوائب والقدر وللاُمريأتى المرء من حيث لا يدري وكذا قال في المحكم القدر والقدر القضاء انتهى وقال ابن العربي في شرح الترمذى هي ليلة القدر والقدر فاما (الأول) فالمراد به الشرف كقولهم لفلان قدر في الناس يعنون بذلك مزية وشرفا (والثاني) القدر بمعنى التقدير قال الله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم) قال علماءنا يلقي الله فيها للملائكته ديوان العام انتهى وهو يوم أنه لا يجوز مع تسكين الدال ارادة التقدير وليس كذلك كما علمت وقد جوز المفسرون في الآية ارادة الشرف والتقدير مع كونه لم يقرأ الا بالأسكان وجزم الهروى وابن الأثير في تفسيرها بالتقدير فقالا وهي الليلة التي تقدر فيها الأرزاق وتقضى وصححه النووي فقال في شرح المذهب سميت ليلة القدر أى ليلة الحكم والفصل هذا هو الصحيح المشهور وحكاة في شرح مسلم عن العلماء (الرابعة) فيه فضل ليلة القدر وذلك من اسمها ومن الأمر بتحريرها وطلبها وقد أفصح به القرآن الكريم في قوله تعالى (إنا أنزلناه في ليلة القدر) الآية وهو مجمع عليه وقد خص الله تعالى بها هذه الأمة فلم تكن أن قبلهم على الصحيح المشهور واختلاف في سبب ذلك فروى الترمذى عن الحسن بن على رضى الله عنه (أن النبي ﷺ أرى بنى أمية على منبره فساءه ذلك) فنزلت (إنا اعطيناك الكوثر) يا محمد يعنى نهر في الجنة ونزلت (إنا أنزلناه في ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من ألف شهر) يملكها بعدك بنو أمية يا محمد قال القاسم بن الفضل الحراني : أحد رواياته فعددنا فإذا هي ألف شهر لا تنقص يوما ولا تزيد يوما وروى مالك في الموطأ أنه سمع من يثق به من أهل العلم يقول (ان رسول الله ﷺ أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكانه تقاصر أعمار أمته أن لا يباخروا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر خيرا من ألف شهر) وروى البيهقي في سننه عن مجاهد مرسل أن رسول الله ﷺ ذكر رجلا من بنى اسرائيل لبس السلاح في سبيل الله ألف شهر فوجب المسلمون من ذلك فأُنزل الله (إنا أنزلناه في ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من



ألف شهر) التي لبس فيها ذلك الرجل السلاح في سبيل الله ألف شهر» وقال القاضي أبو بكر بن العربي بعد ذكره حديث الترمذي الذي بدأ نابه وهذا لا يصح والذي روى مالك من أن النبي ﷺ تقاصر أعمار أمته أصح منه وأولى ولذلك أدخله ليبين بذلك الفائدة فيه ويدل على بطلان هذا الحديث انتهى وفيه نظر فإن البلاغ الذي ذكره مالك لا يعرف له إسناد قال ابن عبد البر لا أعلم هذا الحديث يروى مسندا ولا مرسل من وجه من الوجوه إلا ما في الموطأ وهو أحد الأربعة الأحاديث التي لا توجد في غير الموطأ قال وليس منها حديث منكر ولا ما يدفوه أصل (قلت) حتى يثبت له أصل نعم المرسل الذي ذكرناه من عند البيهقي يشهد له ﴿الخامسة﴾ فيه بقاء ليلة القدر واستمرارها وأنها لم ترفع قال النووي في شرح مسلم وأجمع من يعتمد به على وجودها ودوامها إلى آخر الدهر للأحاديث الصحيحة المشهورة ، قال القاضي عياض وشذ قوم فقالوا رفعت لقوله عليه السلام حين تلاخ الرجال فرفعت وهذا غلط من هؤلاء الشاذين لأن آخر الحديث يرد عليهم فإنه عليه الصلاة والسلام قال وعسى أن يكون خيرا لكم التمسوها في الحبيب والتسبحوا هكذا هو في أول صحيح البخاري وفيه تصريح بأن المراد برفعها رفع بيان علم عينها ولو كان المراد رفع وجودها لم يأمر بالتمسكها انتهى وقال في شرح المذهب وكذا حكى أصحابنا هذا القول عن قوم لم يسمهم الجمهور وسماهم صاحب التتمة فقال هو قول الروافض ﴿السادسة﴾ في الرواية الأولى الأمر بطلبها في أوتار العشر الأولى وآخر وفي الرواية الثانية الأمر بطلبها في السبع الأولى وآخر وبينها تناف وإن اتفقتا على أن محلها منحصر في العشر الأولى من رمضان والأول وهو انحصارها في أوتار العشر الأخير قول حكاه القاضي عياض وغيره ونص عليه أحمد بن حنبل فقال هي في العشر الأولى في وتر من الليالي لا يخطئ إن شاء الله وأما انحصارها في السبع الأولى فلا نعلم الآن قائلا به ولنحك المذاهب في هذه المسألة (فاحدها) أنها في السنة كلها وهو محكي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وتابعه أبو حنيفة وصاحبه لكن في صحيح مسلم وغيره عن زر بن حبیش قال ( سألت أبي ابن كعب فقلت ان أخاك ابن مسعود يقول من يتم الحول يصب ليلة القدر فقال

رحمه الله أراد أن لا يتشكل الناس أما انه علم أنها في رمضان وأنها في العشر  
 الاواخر وأنها ليلة سبع وعشرين ثم حلف لا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين  
 فقلت بأي شيء تقول ذلك يا أبا المنذر؟ قال بالعلامة أو بالآية التي أخبرنا  
 رسول الله ﷺ أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها ويشهد لما فهمه أبي رضى الله  
 عنه من كلام عبد الله مارواه أحمد في مسنده عن أبي عقرب قال غدت إلى  
 ابن مسعود ذات غداة في رمضان فوجدته فوق بيت جالسا فسمعنا صوته وهو  
 يقول صدق الله وبلغ رسوله فقلنا سمعناك تقول صدق الله وبلغ رسوله فقال  
 ان رسول الله ﷺ قال ليلة القدر في النصف من السبع الاواخر من رمضان  
 يصع الشمس غداة صافية ليس لها شعاع فنظرت إليها فوجدتها كما قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابن أبي شيبة في مسنده بنحوه وفي معجم  
 الطبراني عن ابن مسعود رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 ليلة القدر فقال أياكم يذكر ليلة الصبوات؟ فقال عبد الله أنا بأبي أنت وأمي يا رسول  
 الله حين تطلع الفجر وذلك ليلة سبع وعشرين والحديث رواه أحمد وغيره لكن  
 لم أر التعريب بليلة سبع وعشرين الا في معجم الطبراني الكبير فلذلك اقتصر  
 على عزوه إليه (القول الثاني) أنها في شهر رمضان كله وهو محكى عن ابن عمر  
 رضى الله عنهما وطائفة من الصحابة وفي سنن أبي داود عن ابن عمر قال سئل رسول  
 الله ﷺ عن ليلة القدر وأنا أسمع قال هي في رمضان وقال أبو داود وروى موقفا  
 عليه (فات) والحديث محتمل للتأويل بأن يكون معناه أنها تتكرر وتوجد في  
 كل سنة في رمضان لأنها وجدت مرة في الدهر فلا يكون فيه دليل لهذا القول  
 وكذلك ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن وهو البصري قال (ليلة القدر  
 في كل رمضان) محتمل لهذا التأويل وقال المحاملي في التجريد مذهب الشافعي أن  
 ليلة القدر تلتس في جميع شهر رمضان وآ كده العشر الآخر وآ كده ليالي الوتر  
 من العشر الاواخر انتهى والمشهور من مذهب الشافعي اختصاصها بالعشر الاواخر  
 كما سيأتي (الثالث) (أها أول ليلة من شهر رمضان) وهو محكى عن أبي رزين العقيلي  
 أحد الصحابة رضى الله عنهم (الرابع) أنها في العشر الاوسط والاواخر حكاه

القاضي عباس وغيره ويرده ما في الصحيح عن أبي سعيد الخدري من قوله جبريل عليه السلام للنبي ﷺ لما أن اعتكف العشر الأوسط إن الذي تطلب أمامك (الخامس) أنها في العشر الاواخر فقط ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام التمسوها في العشر الاواخر وقوله عليه الصلاة والسلام اني اعتكفت العشر الاوّل التمس هذه الليلة ثم اني اعتكفت العشر الاوسط ثم أتيت فقبل لي انها في العشر الاواخر وكلاهما في الصحيح وبهذا قول جمهور العلماء (السادس) أنها تختص بأوتر العشر الاخير وعليه يدل حديث ابن عمر الاول بكاء تقدم وفي مسند أحمد ومعجم الطبراني الكبير عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أنه سأل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر فقال: (في رمضان فالتمسوها في العشر الاواخر فانها في وتر في احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين أو سبع وعشرين أو تسع وعشرين أو في آخر ليلة فن قامها ابتغاءها ثم وقفت له غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) فيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو حسن الحديث وفي قوله أوفى آخر ليلة سؤال لأنها ليست وترًا إن كان الشهر كاملاً وقد قال أولاً فانها في وتر وإن كان ناقصاً فهي ليلة تسع وعشرين فلا معنى لعطفها عليها وجوابه أن قوله أوفى آخر ليلة معطوف على قوله فانها في وتر لا على قوله أو تسع وعشرين فليس تفسيراً للوتر بل معطوفاً عليه (السابع) أنها تختص بأشغافه لحديث أبي سعيد في الصحيح التمسوها في العشر الاواخر من رمضان والتمسوها في السابعة والسابعة والخامسة فقبل لي يا أبا سعيد إنكم أعلم بالعدد منا قال أجل نحن أحق بذلك منكم قال قلت ما التاسعة والسابعة والخامسة؟ قال إذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها ثنتان وعشرون وهي التاسعة فإذا مضت ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة فإذا مضى خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة (الثامن) أنها ليلة سبع عشرة وهو محكى عن زيد بن أرقم وابن مسعود أيضاً والحسن البصري ففي معجم الطبراني وغيره عن زيد بن أرقم قال ما أشك وما أمتري أنها ليلة سبع عشرة ليلة أنزل القرآن ويوم التقى الجمعان وعن زيد بن ثابت أنه كان يحكى ليلة سبع عشرة فقبل له تحكى ليلة سبع عشرة قال إن فيها نزل القرآن وفي صبيحتها فرق بين الحق والباطل وكان يصبح فيها

بهمج الوجه (التاسع) أنها ليلة تسع عشرة وهو محكي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود أيضا (العاشر) أنها تطاب في ليلة سبع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين حكى عن علي وابن مسعود أيضا يدل له ما في سنن أبي داود عن ابن مسعود قال: قال لنا رسول الله ﷺ في ليلة القدر: ألبوها ليلة سبع عشرة من رمضان وليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين ثم سكنت (الحادي عشر) أنها ليلة إحدى وعشرين ويدل له حديث أبي سعيد الثابت في الصحيح الذي فيه (وإني أريتها ليلة وتر وإني أسجد في صبيحتها في ماء وطين فأصبح من ليلة إحدى وعشرين وقد قام إلى الصبح فطرت السماء فوكف المسجد فأبصرت الطين والماء فخرج حين فرغ من صلاته وجبينه وذوثة (١) أتته فيها الطين والماء وإذا هي ليلة إحدى وعشرين من العشر الاواخر (الثاني عشر) أنها ليلة ثلاث وعشرين وهو قول جمع كثيرين من الصحابة وغيرهم ويدل له ما رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن أنيس أن رسول الله ﷺ قال (أريت ليلة القدر ثم أنسيتها وأراني صبيحتها أسجد في ماء وطين) قال فطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول الله ﷺ فأنصرف وإن أَرَأَى الماء والطين على جبهته وأتته وفي سنن أبي داود عنه أيضا قال قلت يا رسول الله إن لي بادية أكون فيها وأنا أصلي فيها بحمد الله فرني بليلة أنزلها إلى هذا المسجد فقال انزل ليلة ثلاث وعشرين (الثالث عشر) أنها ليلة أربع وعشرين وهو محكي عن بلال وابن عباس وقتادة والحسن وفي صحيح البخاري عن ابن عباس موقوفا عليه (التمسوا ليلة القدر في أربع وعشرين) ذكره عقب حديثه (هي في العشر في سبع تمضين أو سبع تبقين)

(١) قوله وذوثة الخ هكذا في النسخ الخطية ولم نجد لها في النهاية ولا في المشرق ولا في مجمع البحار وقد بحثنا عنها في الأصول فلم نجد لها في البخاري عن أبي سعيد (نظرت إليه أنصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طينا وماء) وفي الموطأ: قال أبو سعيد (فأبصرت عيناى رسول الله ﷺ أنصرف وعلى جبهته وأتته أَرَأَى الماء والطين) وعبارة مسلم (فنظرت إليه وقد أنصرف من صلاة الصبح ووجهه مبتل طينا وماء) أهملنا مله ربيع

وظاهره أنه تفسير لأحد بيت فيكون عمدة وفي مسند أحمد عن بلال أن رسول الله ﷺ قال ليلة القدر ليلة أربع وعشرين (الرابع عشر) أنها ليلة خمس وعشرين حكاه ابن العربي في شرح الترمذي قال وفي ذلك أثر (الخامس عشر) أنها ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو يحكى عن ابن عباس ويدل له ما في صحيح البخاري عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ (هي في العشر في سبع وعشرين أو سبعين) يعني ليلة القدر (السادس عشر) أنها ليلة سبع وعشرين وفيه قال جهم كثير من الصحابة وغيرهم وكان أبي بن كعب يحلف عليه كما تقدم وفي مصنف ابن أبي شيبة عن زرين حبش كان عمر وحذيفة وأناس من أصحاب رسول الله ﷺ لا يشكون فيها ليلة سبع وعشرين وحكاها الشافعي في الحلية عن أكثر العلماء وقال النووي في شرح المهمل ب أنه يخالف لنقل الجمهور وقد وردت أحاديث صريحة في أنها ليلة سبع وعشرين ففي سنن أبي داود عن معاوية مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين وفي مسند أحمد عن ابن عمر مرفوعا من كان متحررها غلبت حرها ليلة سبع وعشرين وفي المعجم الأوسط للطبراني عن جابر بن سمرة مرفوعا (التمسوا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين) واستدل ابن عباس على ذلك بأن الله تعالى خلق السموات سبعا والأرضين سبعا والأيام سبعا وأن الإنسان خلق من سبع وجعل رزقه في سبع وبشجد على سبعة أعضاء والطواف سبع والجمار سبع واستحسن ذلك عمر بن الخطاب واستدل بعضهم على ذلك بأن عدد كلمات السورة إلى قوله (هي) سبع وعشرون وفيه إشارة إلى ذلك وحكى ذلك عن ابن عباس نفسه حكاه عنه ابن العربي وابن قدامة وقال ابن عطية في تفسيره بعد نقل ذلك ونظيرين له وهذا من ملح التفسير وليس من متعين العلم وحكاها ابن حزم عن ابن بكير المالكي وبالغ في إنكاره وقال إنه من طوائف الوسواس ولو لم يكن فيه أكثر من دعواه أنه وقف على ما غاب من ذلك عن رسول الله ﷺ انتهى (السابع عشر) أنها ليلة ثمان وعشرين حكاه ابن العربي (الثامن عشر) أنها آخر ليلة حكاها القاضي عياض وغيره ويتداخل هذا القول مع الذي قبله إذا كان الشهر ناقصا وروى محمد بن نصر المروزي في

الصلاة من حديث معاوية مرفوعاً ( التمسوا ليلة القدر آخر ليلة من رمضان )  
وفي حديث ابن عمر الثاني الأمر بتعريفها في السبع الاواخر ولم أر قائلًا بذلك  
كما تقدم واذا عددناه قولاً كان ( تاسع عشر ) وأنظرنا لما تدل عليه الاحاديث  
وإن لم يقل به أحد اجتمعت من ذلك أقوال أخر فنذكرها مع ذكر ما يدل عليها  
وإن لم نقف على القول بها (المشرون) أنها ليلة ثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين  
في سنن أبي داود عن عبد الله بن أنيس قال كنت في مجلس بنى سلمة وأنا أصغرهم  
فقالوا من يسأل لنا رسول الله ﷺ عن ليلة القدر وذلك صبيحة احدى وعشرين  
فخرجت فوافيت مع رسول الله ﷺ صلاة المغرب فذكر الحديث وفيه أرسلني  
إليك رهط من بنى سلمة يسألونك عن ليلة القدر فقال كم الليلة قلت اثنتان  
وعشرون قال هي الليلة ثم رجم فقال أو القابلة يريد ليلة ثلاث وعشرين (الحادي  
والعشرون) ليلة احدى أو ثلاث أو خمس أو سبع وعشرين أو آخر ليلة ،  
في جامع الترمذي عن أبي بكرة رضى الله عنه قال : ما أنا بما تشبهها لشيء سمعته من  
رسول الله ﷺ إلا في العشر الاواخر فاني سمعته يقول التمسوها لتسم  
بيقين أو سبع بيقين أو خمس بيقين أو ثلاث أو آخر ليلة قال الترمذي حسن  
صحيح ( الثاني والعشرون ) ليلة احدى أو ثلاث أو خمس وعشرين في صحيح  
البخارى عن عبادة بن الصامت قال : ( خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ليخبر بليلة القدر فتلاحى رجلان من المسلمين فقال النبي ﷺ إني خرجت لآخبركم  
بليلة القدر فتلاحى رجلان فلان وفلان فرفعت وعسى أن يكون خيراً فالتمسوها  
في التاسعة والسابعة والخامسة ) فالظاهر أن المراد في التاسعة تبقى التسعة على  
السابعة وهي على الخامسة وبذلك ما في سنن أبي داود عن ابن عباس أن النبي ﷺ  
قال ( التمسوها في العشر الاواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى في سابعة  
تبقى في خامسة تبقى ) وفي المدونة قال مالك رحمه الله في قول النبي ﷺ التمسوا  
ليلة القدر في التاسعة والسابعة والخامسة ) فأرى والله أعلم أن التاسعة ليلة  
إحدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين والخامسة ليلة خمس وعشرين  
يريد في هذا على نقصان الشهر وكذلك ذكر ابن حبيب ( الثالث والعشرون )

ليلة ثلاث أو خمس وعشرين في مسند أحمد عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ سئل عن ليلة القدر فقال هي في العشر الاواخر قم في الثالثة أو الخامسة (الظاهر أن المراد قم في الثالثة تمضي لتقدمه لها على الخامسة (الرابع والعشرون) ليلة السابع أو التاسع والعشرين في مسند أحمد وغيره عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال في ليلة القدر: (إنها ليلة سابعة أو تاسعة وعشرين إن الملائكة تلك الليلة في الأرض أكثر من عدد الحمى) وفي رواية الطبراني في معجمه الأوسط (من عدد النجوم) (الخامس والعشرون) أنها في أوتار العشر الاخير أو في ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة ، في معجم الطبراني الأوسط عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال (التمسوا ليلة القدر في سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين أو سبع وعشرين أو تسع وعشرين) (السادس والعشرون) أول ليلة من شهر رمضان أو ليلة التاسع أو الرابع عشر أو ليلة إحدى وعشرين أو آخر ليلة ، روى ابن مردويه في تفسيره عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال التمسوا ليلة القدر في أول ليلة من رمضان وفي تسعة وفي أربع عشرة وفي إحدى وعشرين وفي آخر ليلة من رمضان وهذا كله تفريع على أنها تازم ليلة بعينها كما هو مذهب الشافعي وغيره وبه قال ابن حزم والصحيح في مذهب الشافعي أنها تختص بالعشر الاخير وأنها في الأوتار أرجح منها في الاشفاق وأرجاها ليلة الحادي والعشرين والثالث والعشرين وحكى الترمذي في جامعه عن الشافعي رحمه الله أنه قال في اختلاف الاحاديث في ذلك كان هذا عندي والله أعلم أن النبي ﷺ كان يحب على نحو ما يسأل عنه يقال له نلتمسها في ليلة كذا فيقول التمسوها في ليلة كذا قال الشافعي وأقوى الروايات عندي فيها ليلة إحدى وعشرين وحكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي في التقديم أنه قال وكان رأيي والله أعلم أقوى الاحاديث فيه ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين انتهى وذهب جماعة من العلماء إلى أنها تنتقل فتكون سنة في ليلة وسنة في ليلة أخرى وهكذا ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي قلابة وهو قول مالك وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل

واسحق بن راهويه وأبي ثور وغيرهم وعزاه ابن عبد البر في الاستذكار للشافعي ولا نعرفه عنه ولكن قال به من أصحابه المزني وابن خزيمة وهو المختار عند النووي وغيره وامتنع عنه الشيخ تقي الدين لاجم بين الأحاديث الواردة في ذلك فإنها اختلفت اختلافا لا يمكن معه الجهم بينها الا بذلك وقال ابن عبد البر الأغلب من قوله في السبعم الاواخر أنه في ذلك العام والله أعلم لثلاث يتضاد مع قوله في العشر الاواخر ويكون قاله وقد مضى من الشهر ما يوجب قول ذلك انتهى واذا فرغنا على انتقالها فعليه أقوال ﴿أحدها﴾ أنه تنتقل فتكون إما في ليلة الحادي والعشرين أو الثالث والعشرين أو الخامس والعشرين ﴿الثاني﴾ أنها في ليلة الخامس والعشرين أو السابع والعشرين أو التاسع والعشرين وكلاهما في مذهب مالك قال ابن الحاجب وقول من قال من العلماء أنها في جميع العشر الاواخر أو في جميع الشهر ضعيف ﴿الثالث﴾ أنها تنتقل في العشر الاخير وهذا قول من قال بانتقالها من الشافعية ﴿الرابع﴾ أنها تنتقل في جميع الشهر وهو مقتضى كلام الحنابلة قال ابن قدامة في المغني يستحب طلبها في جميع ليالي رمضان وفي العشر الاخير أكد وفي ليالي الوتر منه أكد ثم حكى قول أحمد في العشر الاواخر في وتر من الليالي لا تخطيء إن شاء الله وقد قدمت ذلك عنه ومقتضاه اختصاصها بأوتار العشر الاخير فاذا انضم إليه القول بانتقالها صار هذا قولاً خامساً على الانتقال فتتضم هذه الأقوال الخمسة لما تقدم فتكون أحداً وثلاثين قولاً وقال ابن العربي بعد حكايته ثلاثة عشر قولاً مما حكيناه والصحيح منها أنها لا تعلم انتهى وهو معنى قول بعض أهل العلم أخفى الله تعالى هذه الليلة عن عباده ثلاثين يوماً على فضلها ويقصروا في غيرها فأراد منهم الجد في العمل أبداً وهذا يحسن أن يكون قولاً ثانياً وثلاثين وهو الكف عن الخوض فيها وأنه لا سبيل إلى معرفتها وقال ابن حزم الظاهري هي في العشر الاواخر في ليلة واحدة بعينها لا تنتقل أبداً الا أنه لا يدري أي ليلة هي منه الا أنها في وتره ولا بد فان كان الشهر تسعاً وعشرين فأول العشر الاواخر ليلة عشرين منه فهي إما ليلة عشرين راما ليلة اثنين وعشرين واما ليلة أربع وعشرين واما ليلة ست



وعن أبي سامة ( أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله صلى الله

وعشرين واما ليلة ثمان وعشرين لان هذه الاوتار من العشر وان كان الشهر  
ثلاثين فأول العشر الاواخر ليلة احدى وعشرين فهي اما ليلة احدى وعشرين  
واما ليلة ثلاث وعشرين واما ليلة خمس وعشرين واما ليلة سبع وعشرين واما  
ليلة تسع وعشرين لان هذه أوتار العشر بلا شك ثم ذكر كلام أبي سعيد  
المتقدم وحله على أن رمضان كان تسعا وعشرين وهو مصلك غريب بعيدوه  
كملت الاقوال في هذه المسألة ثلاثة وثلاثين قولاً والله أعلم ﴿ السابعة ﴾ قال  
الشيخ تقي الدين في شرح العمدة فيه دليل على عظم الرؤيا والاستناد اليها في  
الاستدلال على الامور الوجوديات وعلى ما لا يخالف القواعد الكلية من غيرها  
وقد تكلم الفقهاء فيما لو رأى النبي ﷺ في المنام وأمره بأمر هل يلزم ذلك  
وقيل فيه ان ذلك إما أن يكون مخائماً لما ثبت عنه ﷺ من الاحكام في البقعة  
أولاً ، فان كان مخائفاً صحت بما ثبت في البقعة لانا وان قلنا ان من رأى النبي ﷺ  
على الوجه المنقول من صفته فرؤياه حق فهذا من قبيل تعارض الدليلين  
والعمل بأرجحهما وما ثبت في البقعة فهو أرجح وان كان غير مخالف  
لما ثبت في البقعة ففيه خلاف والاستناد الى الرؤيا هنا في أمر ثبت  
استحبابه مطلقاً وهو طلب ليلة القدر وإنما ترجح السبع الاواخر بسبب المراتي  
الدالة على كونها في السبع الاواخر وهو استدلال على أمر وجودي لزمه استحباب  
شرعي مخصوص بالتأكد بالنسبة إلى هذه الليالي مع كونه غير مناف للقاعدة  
الكلية الثابتة من استحباب طلب ليلة القدر انتهى ونقل ابن الصلاح في فوائد  
الرحلة عن كتاب آداب الجدل لابي اسحق الاصفهاني وجهين فيما اذا رأى  
شخص النبي ﷺ في النوم وقال له غداً من رمضان هل يعمل به أم لا؟ وحكى  
القاضي عياض الاجماع على أنه لا يعمل به

### الحديث الثالث

عن أبي سلمة أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال ( من قام رمضان

عليه وسلم قال ( مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ  
ذَنْبِهِ ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ  
ذَنْبِهِ ) وقال البخاري : ( مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ) وزاد أحمد في ذكر  
الصَّيَامِ ( وَمَا أَخَّرَ ) وَاسْنَادُهُ حَسَنٌ

إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا  
غفر له ما تقدم من ذنبه ) ( فيه ) فوائد ( الأولى ) أخرجه الشيخان من  
طريق هشام الدستواي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
وفي روايتها من هذه الطريق من صام رمضان وإن كان المزي ذكر في الأطراف  
أن في رواية مسلم من هذه الطريق ( من قام رمضان ) فهو وهم وقد تبعه والذي  
رحم الله على ذلك فقال في النسخة الكبرى من الأحكام وقال البخاري ( من صام  
رمضان ) انتهى فاقضى أن مسلما قال من قام رمضان كرواية المصنف وليس  
كذلك إلا أن يريد أنه قال ذلك من طريق أخرى وقد قال ذلك البخاري من  
طريق أخرى كما سأذكره والله أعلم وأخرجه البخاري وغيره من طريق سفيان  
ابن عيينة ومسلم وغيره من طريق معمر كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة  
عن أبي هريرة ذكر البخاري الجملتين إلا أن لفظه من صام رمضان واقتصر  
مسلم على الأولى ولفظه ( كان رسول الله ﷺ ) يرغب في قيام رمضان من  
غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم  
من ذنبه فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك ثم كان الأمر على ذلك في  
خلافة أبي بكر وصدا من خلافة عمر ) ورواه البخاري من طريق عقيل عن الزهري  
عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال ( سمعت رسول الله ﷺ يقول لرمضان  
( من قامه إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ) ورواه أحمد في مسنده من  
رواية حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن  
رسول الله ﷺ قال ( من صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه )

وما تأخر ( وقد ورد غفران ما تأخر في قيام ليلة القدر أيضا لكنه من حديث  
صحابي آخر وسأذكره بعد ذلك وأخرج الشيخان أيضا من طريق مالك عن ابن  
شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (من قام  
رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ) وفي صحيح مسلم أيضا  
من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا ( من يقم ليلة  
القدر فيوافقها أراه إيمانا واحتسابا غفر له ) ( الثانية ) قوله إيمانا  
أى تصديقا بأنه حق وطاعة وقوله واحتسابا أى طلبا لمرضاة الله تعالى وثوابه  
لا بقصد رؤية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الاخلاص والاحتساب من الحبيب  
وهو العمد كالاعتداد من العمد وإنما قبل لمن ينوى بعمله وجه الله احتسبه لأن  
له حينئذ أن يعتد عمله فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به ( الثالثة ) ليس  
المراد بقيام رمضان قيام جميع ليلة بل يحصل ذلك بقيام يسير من الليل كما في  
مطلق التهجد وبصلاة التراويح وراء الامام كالمعتاد في ذلك وبصلاة العشاء  
والصبح في جماعة لحديث عثمان بن عفان قال قال رسول الله ﷺ ( من صلى  
العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى  
الليل كله ) رواه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ وأبو داود بلفظ ( من صلى العشاء  
في جماعة كان كقيام نصف ليلة ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان كقيام  
ليلة ) وكذا لفظ الترمذي ومن صلى العشاء والفجر في جماعة ورواية مسلم في  
ذلك محمولة على روايتها بمعنى قوله ومن صلى الصبح في جماعة أى مع كونه  
كان صلى العشاء في جماعة وكذلك جميع ما ذكرناه يأتي في تحصيل قيام ليلة القدر  
وقد روى الطبراني في معجمه الكبير عن أبي أمامة رضي الله عنه قال قال  
رسول الله ﷺ ( من صلى العشاء في جماعة فقد أخذ بحظه من ليلة القدر )  
لكن في اسناده مسلمة بن علي وهو ضعيف وذكره مالك في الموطأ بلاغا عن  
صعيد بن المسيب أنه كان يقول من شهد العشاء من ليلة القدر فقد أخذ بحظه  
منها وقال ابن عبد البر: مثل هذا لا يكون رأيا ولا يؤخذ الا توفيقا ومراسيل  
م ١١ - طرح تريب رابع

سعيد أصبح المراسيل انتهى وقال الشافعي رحمه الله في كتابه القديم من شهد  
العشاء والصبح ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها ولا يعرف له في الجديد ما يخالفه  
وقد ذكر النووي في شرح المذهب أن مانص عليه في القديم ولم يتعرض له  
في الجديد بموافقة ولا بمخالفة فهو مذهبه بلا خلاف وإنما رجع من القديم  
عن قديم نص في الجديد على خلافه وروى الطبراني في معجمه  
الأوسط بإسناد فيه ضعف عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ  
(من صلى العشاء في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان  
كعدل ليلة القدر) وهذا أبلغ من الحديث الذي قبله لأن مقتضاه تحصيل فضيلة  
ليلة القدر وإن لم يكن ذلك في ليلة القدر فما الظن بما إذا كان ذلك فيها (الرابعة)  
قال النووي في شرح مسلم المراد بقيام رمضان صلاة التراويح واتفق العلماء على  
استحبها واختلفوا في أن الأفضل صلاتها منفردا في بيته أو في جماعة في  
المسجد؟ فقال الشافعي وجمهور أصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية  
وغيرهم الأفضل صلاتها جماعة كما فعله عمر بن الخطاب والصحابة رضي الله عنهم  
واستمر عمل المسلمين عليه لأنه من الشعائر الظاهرة فاشبهه صلاة العيد وقال مالك  
وأبو يوسف وبعض الشافعية وغيرهم الأفضل فرادى في البيت لقوله ﷺ  
أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة انتهى كلام النووي وقد عرفت  
أن قيام رمضان لا يختص بصلاة التراويح كما ذكرته ثم قال العراقيون  
والصيدلاني وغيرهم هذا الخلاف فيمن يحفظ القرآن ولا يخاف الكسل عنها  
ولا يختل الجماعة في المسجد بتخلقه فان فقد بعض هذا فالجماعة أفضل قطعا  
وأطلق جماعة من أصحابنا ثلاثة أوجه ثالثها هذا الفرق والله أعلم (الخامسة)  
قوله (غفر له ما تقدم من ذنبه) ظاهره تناوله الصغائر والكبائر وإلى ذلك  
جنح ابن المنذر فقال هو قول عام يرجي لمن قامها إيمانا واحتسابا أن يغفر له  
جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها وقال النووي في شرح مسلم المعروف عند الفقهاء  
أن هذا يختص بفقران الصغائر دون الكبائر قال بعضهم ويجوز أن يخفف  
من الكبائر إذا لم يصادف صغيرة وقال في شرح المذهب قال امام الحرمين كل ما يرد

في الاخبار من تكفير الذنوب فهو عندى محمول على الصغائر دون الموقفات قال  
النووى وقد ثبت في الصحيح ما يؤيده فمن ذلك حديث عثمان رضى الله عنه قال  
سمعت رسول الله ﷺ يقول ( ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن  
وضوءها وخشوعها وركوعها الا كانت له كفارة لما قبلها مالم تؤت كبره وذلك  
الدهر كله ) رواه مسلم وعن ابي هريرة أن النبي ﷺ قال ( الصلوات الخمس  
والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارة لما بينها من الذنوب اذا اجتنبت  
الكبائر ) قال النووى وفي معنى هذه الاحاديث تأويلان ( أحدهما ) تكفير  
الصغائر بشرط ألا يكون هناك كبائر فان كانت كبائر لم يكفرشى إلا الكبائر  
ولا الصغائر ( الثاني ) وهو الاصح المختار أنه يكفر كل الذنوب الصغار وتقديره  
تغفر ذنوبه كلها إلا الكبائر قال القاضى عياض رحمه الله هذا المذکور في  
الاحاديث من غفران الصغار دون الكبائر هو مذهب أهل السنة وأن الكبائر  
إنما تكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى ( السادسة ) في مسند أحمد ومعجم  
الطبراني الكبير عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أنه سأل رسول الله ﷺ  
عن ليلة القدر فقال رسول الله ﷺ في رمضان فذكر الحديث وفيه من قامها  
ابتغاءها ايماناً واحتساباً ثم وفقت له غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ( فيه عبد  
الله بن محمد بن عقيل وحديثه حسن وفيه زيادة ( وما تأخر ) وقد يستشكل معنى  
مغفرة ما تأخر من الذنوب وهو كقوله ﷺ في حديث أبي قتادة ( صيام عرفة  
أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده ) فتكفير السنة التي  
بعده كمغفرة المتأخر من الذنوب وقد قال السر خسي من أصحابنا الشافعية  
اختلف العلماء في معنى تكفير السنة المستقبلة فقال بعضهم إذا ارتكب فيها معصية  
جمل الله تعالى صوم عرفة الماضي كفارة لها كما جعله مكفراً لما قبله في  
السنة الماضية وقال بعضهم معناه أن الله تعالى يعصمه في السنة المستقبلة عن  
ارتكاب ما يحوجه إلى كفارة واطلق الماوردى في الحاوى في السنتين معاً تأويلين  
( أحدهما ) أن الله تعالى يغفر له ذنوب سنتين ( والثاني ) أنه يعصمه في هاتين  
السنتين فلا يعصى فيهما وقال صاحب العدة في تكفير السنة الاخرى يحتمل

معنيين (أحدهما) المراد السنة التي قبل هذه فيكون معناه أنه يكفر سنتين ماضيتين و (الثاني) أنه أراد سنة ماضية وسنة مستقبلية قال وهذا لا يوجد مثله في شيء من العبادات أنه يكفر الزمان المستقبل وإنما ذلك خاص برسول الله ﷺ غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر بنص القرآن العزيز ذكر ذلك كله النووي في شرح المذهب وهذا يأتي مثله هنا فيكون مغفرة ما تأخر من الذنوب إما أن يراد بها العصمة من الذنوب حتى لا يقع فيها وإما أن يراد به تكفيرها ولو وقع فيها ويكون المكفر متقدما على المكفر والله أعلم (السابعة) قوله من قام ليلة القدر مع قوله من قام رمضان قال النووي في شرح مسلم قد يقال إن أحدهما يغني عن الآخر (وجوابه) أن يقال قيام رمضان من غير موافقة ليلة القدر ومعرفتها سبب لغفران الذنوب وقيام ليلة القدر لمن وافقها وعرفها سبب للغفران وإن لم يتم غيرها (قلت) الأحسن عندي الجواب بأنه عليه الصلاة والسلام ذكر الغفران طريقين (أحدهما) يمكن تحصيلها يقينا إلا أنها طويلة شاقة وهي قيام شهر رمضان بكامله و (الثاني) لا سبيل إلى اليقين فيها إنما هو الظن والتخمين إلا أنها مختصرة قصيرة وهي قيام ليلة القدر خاصة ولا يتوقف حصول المغفرة بقيام ليلة القدر على معرفتها بل لو قامها غير عارف بها غفر له ما تقدم من ذنبه لكن بشرط أن يكون إنما قام بقصد ابتغائها وقد ورد اعتبار ذلك في حديث عبادة بن الصامت عند أحمد والطبراني مرفوعا (فمن قامها ابتغاءها إيمانا واحتسابا ثم وفقت له غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر) (فإن قلت) قد اعتبر شرطا آخر وهو أن توفق له وكذا في صحيح مسلم في رواية (من يتم ليلة القدر فيوافقها) قال النووي في شرح مسلم معنى يوافقها يعلم أنها ليلة القدر (قلت) إنما معنى توفيقها له أو موافقته لها أن يكون الواقع أن تلك الليلة التي قامها بقصد ليلة القدر هي ليلة القدر في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك وما ذكره النووي من أن معنى الموافقة العلم بأنها ليلة القدر مردود وليس في اللفظ ما يقتضي هذا ولا المسمى يساعده

﴿بابُ الاعتكافِ والمجاورة﴾

عن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْآخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ تَعَالَى). زَادَ الشَّيْخَانِ (ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ)

﴿بابُ الاعتكافِ والمجاورة﴾

عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ (كان يعتكف العشر الآخر من رمضان حتى قبضه الله عز وجل) (فيه) فوائد ﴿الأولى﴾ أخرجه الترمذي والنسائي من طريق عبد الرزاق كما أخرجه المصنف وقال الترمذي حسن صحيح واتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة بزيادة (ثم اعتكف أزواجه من بعده) وله عن عائشة طرق أخرى في صحيح مسلم وغيره ورواه الدارقطني من رواية ابن جريج عن الزهري بلفظ (ثم اعتكفن أزواجه من بعده وأن السنة للمعتكف أن لا يخرج إلا لحاجة الإنسان ولا يتبع جنازة ولا يعود مريضا ولا يلمس امرأة ولا يباشرها، ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة ويؤمر من اعتكف أن يصوم) قال الدارقطني يقال إن قوله وأن السنة للمعتكف إلى آخره ليس من قول النبي ﷺ وأنه من كلام الزهري ومن أدرجه في الحديث فقد وهم، وهشام بن سليمان لم يذكره انتهى وروى أبو داود من طريق عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة أنها قالت السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا وذكر نحو ما تقدم قال أبو داود غير عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة جعله قول عائشة وقال ابن عبد البر؟ لم يقل أحد في حديث عائشة هذا إلا عبد الرحمن بن اسحق ولا يصح الكلام عندهم إلا من قول الزهري وبعضه

من كلام عروة انتهى ﴿الثانية﴾ الاعتكاف في اللغة الحبس والمكث وال لزوم  
وفى الشرع المكث في المسجد من شخص مخصوص بصفة مخصوصة سمي بذلك  
لملازمة المسجد قال الله تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) وقال (ما هذه  
التمائيل التي أنتم لها عاكفون) وقال (فأتوا على قوم يكفون على أصنام لهم)  
قال الشافعي في سنن حرمة: الاعتكاف لزوم المرء شيئاً وحبس نفسه عليه برا  
كان أو إثمًا وأما المجاورة فهي بمعنى صرح غير واحد من أهل اللغة والغريب  
بأنها الاعتكاف في المسجد منهم الجوهري في الصحاح وابن الأثير في النهاية  
وحينئذ فلا معنى لعطفها عليه في تبويب الشيخ رحمه الله وكأنه إنما ذكرها  
لذكرها في حديث حراء في قوله عليه الصلاة والسلام جاورت بحراء شهرا  
وليس حراء مسجدا فلا يكون فيه اعتكاف فدل على أن المجاورة فيه ليست  
بمعنى الاعتكاف وقد قال القاضي في المصارف إنها بمعنى الملازمة والاعتكاف على  
العبادة والخير ولم يقيّد ذلك بمسجد لكن قال بعده والجواز الاعتكاف هنا  
انتهى وقد يقال إن المكان الذي كان النبي ﷺ يلازمه من حراء مسجد أو  
يكون الحديث حجة لمن جوز اعتكاف الرجل في مسجد بيته وهو المكان  
أعده فيه للصلاة على ما سيأتي بيانه فلا تكون المجاورة فيه إلا في مسجد  
كالاعتكاف والله أعلم وحكي والذي رحمه الله في شرح الترمذي خلافاً في أن  
المجاورة الاعتكاف أو غيره فقال عمرو بن دينار والجوار والاعتكاف واحد  
وسئل عطاء بن أبي رباح أرايت الجوار والاعتكاف مختلفان هما أم شيء واحد؟  
قال بل هما مختلفان كانت بيوت النبي ﷺ في المسجد فلما اعتكف في شهر  
رمضان خرج من بيوته إلى بطن المسجد فاعتكف فيه ، قيل له فإن قال إنسان  
على اعتكاف أيام في جوفه لا بد؟ قال نعم وإن قال على جوار أيام فبأيه أو  
في جوفه إن شاء ؛ كذا رواه عبد الرزاق في المصنف عنهما قال والذي  
وقول عمرو بن دينار هو الموافق للأحاديث انتهى وذهب أبو القاسم السهلي  
إلى الثاني فقال في الروض إن بينهما فرقا وهو أن الاعتكاف لا يكون إلا داخل  
المسجد والجوار قد يكون خارجه كذلك قال ابن عبد البر وغيره انتهى ﴿الثالثة﴾



فيه استحباب الاعتكاف في الجملة وهو مجمع عليه كما حكاه غير واحد وحكى ابن  
العربي عن أصحابهم أنهم يقولون في كتبهم: الاعتكاف جائز قال وهو جهل  
انتهى وفي المدونة عن مالك لم يبلغني أن أحدا من السلف ولا ممن أدركته  
اعتكف إلا أبو بكر بن عبد الرحمن وليس بمحرام ولكن لشدة وأن ليلة  
ونهاره سواء فلا ينبغي لمن لا يقدر أن يفي بشروطه أن يعتكف، وفي سنن ابن  
ماجه عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال في المعتكف، هو يعتكف الذنوب  
ويجزي له من الحسنات كعامل الحسنات كلها؛ فيه فرق قد السنجي ضعيف وروى أبو  
الشيخ ابن حبان في فضائل الأعمال عن أبي بكر قال (خبرني رسول الله ﷺ أنه من  
اعتكف يوما وليلة يريد بذلك وجه الله عز وجل خرج من ذنوبه كيوم ولدته  
أمه أيضا) وهو ضعيف (الرابعة) وفيه تأكده في العشر الأواخر من رمضان  
وسببه طلب ليلة القدر فإنها عند الشافعي وآخرين منحصرة في العشر الأخير  
وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال اعتكفنا مع رسول الله  
ﷺ العشر الأوسط من رمضان فخرجنا صبيحة عشرين فخطبنا رسول الله  
ﷺ صبيحة عشرين فقال (أني أريت ليلة القدر وإني نسيها فالتسوها في  
العشر الأواخر في وتر فاني أريت أنني أسجد في ماء وطيب ومن كان اعتكف  
مع رسول الله ﷺ فليرجع فرجع الناس إلى المسجد وما رى في السماء قزعة  
فجاءت سحابة فطمرت وأقيمت الصلاة وسجد رسول الله ﷺ في الطين والماء  
حتى رأيت الطين في أرنبته وجبهته) وفي رواية من صبح إحدى وعشرين وفي  
لفظ لمسلم (أن رسول الله ﷺ اعتكف العشر الأول من رمضان ثم اعتكف العشر  
الأوسط) الحديث وفيه فقال (إني اعتكفت العشر الأول ألتبس هذه الليلة ثم  
اعتكفت العشر الأوسط ثم أتيت فقليل لي إنها في العشر الأواخر فمن أحب منكم أن  
يعتكف فليعتكف فاعتكف الناس معه) الحديث وروى أبو الشيخ من حديث  
الحسين بن علي مرفوعا (اعتكاف عشر في رمضان بمحبتين وعمرتين) وهو ضعيف  
ورواه الطبراني أيضا بدون لفظة عشر (الخامسة) العشر الأواخر هي الليالي  
وكان يعتكف الأيام معها أيضا فلم يكن يقتصر على اعتكاف الليالي وإنما اقتصر

على ذكرها على مادة العرب في التأريخ بها ، وهذا يدل على دخوله محل الاعتكاف قبل غروب الشمس ليلة الحادى والعشرين وإلا لم يكن اعتكاف عشراً أو شهراً وبه قال الأئمة الأربعة وحكاه الترمذى عن الثورى وقال آخرون بل يبدأ العشر بكاملها وهذا هو المعتبر عند الجمهور لمن أراد الاعتكاف من أول النهار وهو قول الأوزاعى وأبى ثور واسحق بن راهويه وابن المنذر والليث بن سعد فى أحد قوليه وحكاه الترمذى عن أحمد بن حنبل وحكاه النووى فى شرح مسلم عن الثورى ومحمّد بن العربى وقال ابن عبد البر لأعلم احدا من فقهاء الأمصار قال به إلا الأوزاعى والليث وقال به طائفة من التابعين انتهى واحتجوا بحديث عائشة فى الصحيحين ( كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفه ) وتأوله الجمهور على أنه دخل المعتكف وانقطع فيه وتخلّى بنفسه بعد صلاته الصبح لأن ذلك وقت ابتداء الاعتكاف بل كان من قبل المغرب معتكفا لابنا فى المسجد فلما صلى الصبح اتفرد **﴿ السادسة ﴾** فيه جواز أن يقال رمضان من غير ذكر الشهر وبه قال البخارى ونقله النووى فى شرح مسلم عن المحققين قالوا ولا كراهة فى ذلك وقالت طائفة لا يقال رمضان على اتفراده وإنما يقال شهر رمضان وهو قول المالكية وتعلقوا فى ذلك بأن رمضان اسم من أسماء الله تعالى فلا يطلق على غيره إلا بقيد وقال أكثر أصحابنا وابن الباقلانى إن كان مثال قرينة تصرفه الى الشهر فلا كراهة وإلا فيكره ، فيقال صمنا رمضان ونحوه ويكره جاء رمضان ونحوه ، فهذه ثلاثة مذاهب قال النووى والأول هو الصواب والمذهبان الآخران قاسدان لأن الكراهة إنما تثبت بنهى شرعى ولم يثبت فيه نهى وقولهم إنه اسم من أسماء الله تعالى ليس بصحيح ولم يصح فيه شيء وإن كان قد جاء فيه أضعف وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح ولو ثبت أنه اسم لم يلزم منه كراهة انتهى **﴿ المابعة ﴾** فى قولها حتى قبضه الله استمرار هذا الحكم وعدم نسخه وأكنت ذلك بقولها ثم اعتكف أزواجه من بعده فأشارت إلى استمرار حكمه حتى فى حق النساء فكن أمهات المؤمنين يعتكفن بعد النهي

ﷺ من غير تكبير وان كان هو في حياته قد أنكر عليهن الاعتكاف بعد  
إذنه لبعضهن كما هو في الحديث الصحيح فذاك لمعنى آخر وهو كما قيل خرف  
أن يكن غير مخلصات في الاعتكاف بل أردن القرب منه لغيرتهن عليه أو لغيرته  
عليهن أو ذهاب المقصود من الاعتكاف بكونهن معه في المعتكف أو لتضييقهن  
المسجد بأبنيتهن والله أعلم ﴿الثامنة﴾ وفيه استحباب الاستمرار على ما اعتاده  
من فعل الخير وأنه لا يقطعه وقد قال النبي ﷺ لعبد الله بن عمر (يا عبد الله  
لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فتركه) ﴿التاسعة﴾ يستثنى بما ذكرته من  
استمراره عليه الصلاة والسلام على ذلك إلى وفاته - سنة ترك ذلك لمعنى وعوض  
عنه بعد ذلك روى البخارى ومسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت (كان رسول  
الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وإنه أمر بخبائه  
فضرب لما أراد الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان فأمرت زينب بخبائها  
فضرب وأمر غيرها من أزواج النبي ﷺ بخبائها فضرب فلما وصلى رسول  
الله ﷺ الفجر نظر فاذا الأخبئة . فقال آ البر تروى ؟ فأمر بخبائه  
فقوض وترك الاعتكاف في شهر رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من  
شوال) لفظ مسلم وقال البخارى . اعتكف عشراً من شوال وفى لفظ له اعتكف  
في آخر العشر من شوال ﴿العاشرة﴾ فى صحيح البخارى وغيره عن أبي  
هريرة رضى الله عنه قال (كان النبي ﷺ يعتكف في كل رمضان عشرة أيام  
فلما كان العام الذى قبض فيه اعتكف عشرين) وهذا لا ينافى الحديث الذى  
نحن فى شرحه لأنه لم يحصر اعتكافه فى العشر الأواخر بحيث إنه لا يعتكف  
غيرها وإنما أخبر بمواظبته عليها وذلك لا ينافى فعلها مع زيادة أخرى وقد  
بين أن سبب ذلك التعويض عن عام قبله لم يعتكف فيه وفى سنن أبي  
داود وغيره عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ (كان يعتكف العشر الأواخر  
من رمضان فلم يعتكف عاماً فلما كان فى العام المقبل اعتكف عشرين ليلة) قال  
ابن العربي يحتمل أن تكون هى العشر التى ترك من أجل أزواجه فاعتكف عشراً  
من شوال واعتكف عشرين من العام الثانى ليقضى العشر فى الشهر كما كان

بدأها فيه (قلت) يرد ذلك قوله في حديث أبي المذكور في سنن ابن ماجه ومصحح  
 ابن حبان والحاكم (فسافر عاما فلم يعتكف) وهو صريح في أن مانعه من الاعتكاف  
 ذلك العام السفر وفي صحيح ابن حبان أيضا عن أنس (كان رسول الله ﷺ إذا  
 كان مقيا يعتكف العشر الأواخر من رمضان فإذا سافر اعتكف من العام عشرين  
 وعشرين) ويحتمل أن سبب اعتكافه عليه الصلاة والسلام في العام الذي قبض  
 فيه عشرين المبالغة في التقرب لاستشعاره قرب وفاته كما كان يعرض القرآن على  
 جبريل عليه السلام في كل رمضان مرة واحدة فلما كان العام الذي قبض فيه  
 عرضه عليه مرتين ويؤيد ذلك أن في سنن ابن ماجه في حديث أبي هريرة  
 بعد الجملة التي نقلناها من صحيح البخاري وكان يعرض عليه القرآن في كل  
 عام مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عرض عليه مرتين ﴿الحادية عشرة﴾  
 (فيه) رد على أحد قولي سحنون أنه لا تجوز إمامة المعتكف فإنه عليه  
 الصلاة والسلام لما كان يعتكف كان مستمرا على إمامته بالناس بلا شك وقد  
 أجمعوا على خلاف هذه المقالة والله اعلم. ﴿الثانية عشرة﴾ في تلك الزيادة  
 جواز اعتكاف النساء وهو كذلك قال ابن عبد البر ولو ذهب ذاهب إلى أن  
 الاعتكاف للنساء مكروه بهذا الحديث يعني الحديث الذي ذكرناه في الفائدة  
 التاسعة لكان مذهبا ولولا أن ابن عيينة وهو حافظ ذكر فيه أنهم استأذنه  
 في الاعتكاف لقطعت بأن الاعتكاف للنساء في المساجد غير جائز وما أظن  
 استأذانهن محفوفا ولكن ابن عيينة حافظ وقد تابعه الأوزاعي وابن فضيل  
 على أن استأذانهن لا يرفع ما ظننه بهن وهو أعلم بهن انتهى وقال الشافعي بعد  
 ذكره الحديث المذكور فهذا كرهت اعتكاف المرأة إلا في مسجديتها وذلك  
 بأنها إذا صارت إلى ملازمة المسجد المأهول ليلا ونهارا كثر من يراها ومن تراه  
 انتهى وبوب البيهقي في سننه على هذا الحديث (باب من كره اعتكاف المرأة)  
 ﴿الثالثة عشرة﴾ لا شك في أن اعتكافه عليه الصلاة والسلام كان في مسجده  
 وكذا اعتكاف أزواجه فأخذ منه اختصاص الاعتكاف بالمساجد وأنه لا يجوز  
 في مسجد البيت وهو الموضع المهيأ للصلاة فيه لافي حق الرجل ولا في حق

المرأة إذ لوجاز في البيت لفعلاه ولو مرة لما في ملازمة المسجد من المشقة  
 لاسيما في حق النساء وفي الصحيح عن نافع وقد ارأى عبد الله المكان الذي  
 كان يعتكف فيه رسول الله ﷺ من المسجد وبهذا قال مالك والشافعي  
 وأحمد وداود والجمهور وقال أبو حنيفة يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها  
 وهو قول قديم للشافعي قال ابن قدامة وحكى عن أبي حنيفة أنها لا يصح  
 اعتكافها في مسجد الجماعة وحكاها ابن عبد البر عن أبي حنيفة والكوفيين مطلقا  
 أنهم قالوا لا تعتكف إلا في مسجد بيتها ولا تعتكف في مسجد جماعة ثم حكى  
 عن أصحاب أبي حنيفة أن لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وجوزوه بعض  
 المالكية والشافعية للرجل أيضا في مسجد بيته وهذا يرد على الخطابي في قوله  
 لم يختلفوا أن اعتكافه في بيته غير جائز ثم اختلف الجمهور المشرطون للمسجد  
 العام فقال مالك والشافعي وجمهورهم يصح الاعتكاف في كل مسجد قال أصحابنا  
 ويصح في سطح المسجد ورحبته وقال أحمد بن حنبل يختص بمسجد تقام فيه  
 الجماعة الراتبه إلا في حق المرأة فيصح في جميع المساجد وقال أبو حنيفة بمسجد  
 تصلى فيه الصلاة كلها أي في حق الرجل وقال الزهري وآخرون يختص بالجامع  
 الذي تقام فيه الجمعة وهو رواية عن مالك وقالت طائفة يختص بالمساجد  
 الثلاثة المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى حكى ذلك عن حذيفة  
 ابن اليمان وقال سعيد بن المسيب : لا اعتكاف إلا في مسجد نبي وهو بمعنى  
 الذي قبله ولهذا جعلهما ابن عبد البر قولاً واحداً وقال عطاه لا يعتكف إلا في  
 مسجد مكة والمدينة حكاه الخطابي (الرابعة عشرة) استدلل به على أنه لا يشترط لصحة  
 الاعتكاف الصوم وذلك من وجهين (أحدهما) أنه اعتكف ليلاً أيضاً مع كونه  
 فيه غير صائم ذكره ابن المنذر (ثانيهما) أن صومه في شهر رمضان إنما كان  
 للشهر لأن الوقت مستحق له ولم يكن للاعتكاف ذكره المزني والخطابي وبهذا  
 قال الشافعي وأحمد في أصح الروايتين عنه وحكاها الخطابي عن علي وابن مسعود  
 والحسن البصري وقال مالك وأبو حنيفة والجمهور يشترط لصحة الاعتكاف  
 الصوم والمسألة مقررة في كتب الخلاف والله أعلم .

وَعَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ يُنَاقِلُهَا  
رَأْسَهُ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ ؛ وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا (وَهُوَ  
مُجَاوِرٌ)

### ﴿ الحديث الثاني ﴾

وَعَنْهَا (أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ يُنَاقِلُهَا رَأْسَهُ وَهِيَ فِي  
حُجْرَتِهَا وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ) (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿الْأُولَى﴾ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ  
هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ وَهُوَ ابْنُ  
يُوسُفَ الصَّنَعَانِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ وَأَخْرَجَهُ الْأَعْمَةُ السَّيِّدَةُ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ  
سَعْدٍ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ ثَلَاثَتُهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَرَوَاهُ  
عَنِ الزُّهْرِيِّ أَيْضًا غَيْرُ وَاحِدٍ، وَلَهُ عَنْ عَائِشَةَ طَرِيقٌ أُخْرَى فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهَا  
وَفِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ عِنْدَ الْأَعْمَةِ السَّيِّدَةِ وَكَذَا فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ  
عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ كِلَاهُمَا عَنْ عَائِشَةَ وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ وَغَيْرُهُ رِوَايَةَ مَالِكٍ  
وَفِيهَا عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى مَالِكٍ هَلْ  
رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ أَوْ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ أَوْ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ وَقَالَ  
التِّرْمِذِيُّ هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مَالِكٍ يَعْنِي عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ  
وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَالصَّحِيحُ  
عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَهَكَذَا رَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ  
وَعُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ . انْتَهَى وَقَالَ الْبُخَارِيُّ هُوَ صَحِيحٌ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ وَلَا أَعْلَمُ  
أَحَدًا قَالَهُ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ غَيْرَ مَالِكٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ صَمْرٍو قَالَ أَبُو دَاوُدَ لَمْ يَتَابِعْ  
أَحَدٌ مَالِكَ عَلَى عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ وَقَالَ الدَّارِ قُطَنِيُّ فِي الْعِلَلِ رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ صَمْرٍو  
وَأَبُو أُوَيْسٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عُمَرَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ  
رَوَاهُ عَنْهُ الْقُحَيْطِيُّ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى يَعْنِي النَّيْسَابُورِيَّ وَمَعْنَى بِنِ عِيْسَى وَأَبُو مَرْصَبٍ

ومحمد بن الحسن وروح بن عبادة وخالد بن مخلد ومنصور بن سلمة وإسحاق بن  
الطباع وخالفهم عبد الرحمن بن مهدي والوليد بن مسلم وعيسى بن خالد  
والحجي فرووه عن مالك عن الزهري عن عروة لم يذكروا فيه عمرة (قلت)  
رواه هكذا النسائي من رواية عبد الرحمن بن مهدي وقتيبة ومعن ثلاثهم عن  
مالك قال الدارقطني وقيل عن الوليد بن سليم عن مالك عن الزهري عن عمرة  
عن عائشة ولم يذكر فيه عروة وروى عن عبد الملك بن عبد العزيز بن الجثنون  
فروهم فيه وما قبيحا، فقال عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن عروة عن عمرة  
عن عائشة ورواه ابن وهب عن مالك والليث بن سعد ويونس بن يزيد عن  
الزهري عن عروة وعمرة كلاهما عن عائشة قال ابن عبد البر أدخل حديث  
بعضهم في بعض وإنما يعرف جمع عروة وعمرة ليونس والليث لا لمالك وكذا  
قال البيهقي كأنه حمل رواية مالك على رواية الليث ويونس ثم قال الدارقطني  
وكذلك قال شبيب بن سعيد عن يونس وكذا قال القعنبي وابن رباح عن الليث  
عن الزهري وكذا قال عبد العزيز بن الحصين عن الزهري كلهم قالوا عن عروة  
وعمرة عن عائشة ورواه زياد بن سعد والأوزاعي ومحمد بن إسحق ومحمد بن  
ميسرة وهو ابن أبي حفصة وسفيان بن حسين وعبد الله بن بديل بن وطاء عن  
الزهري عن عروة عن عائشة وقال ابن عبد البر كذا رواه جمهور رواة الموطأ عن  
عروة عن عمرة وهو المحفوظ لمالك عند أكثر رواة وقال أكثر أصحاب ابن شهاب  
عنه عن عروة عن عائشة - ثم حكى عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال . قلت  
لمالك عن عروة عن عمرة وأعدت عليه فقال الزهري عن عروة عن عمرة أو  
الزهري عن عمرة ثم حكى ابن عبد البر عن محمد بن يحيى الذهلي أنه ذكره في علل  
حديث الزهري عن جماعة من أصحابه منهم يونس والأوزاعي والليث ومعمر  
وسفيان بن حسين والزيدي ثم قال اجتمع هؤلاء كلهم على خلاف مالك فجمع  
يونس والليث عروة وعمرة واجتمع معمرو والأوزاعي وسفيان بن حسين عن  
عروة عن عائشة قال والمحفوظ عندنا حديث هؤلاء قال والذي أنكر على مالك  
ذكر عمرة لا غير لأن ترجيل عائشة رسول الله ﷺ وهو منكف لا يوجد إلا

في حديث عروة وحده (قلت) وجد من حديث عمرة أيضا وقد تقدم أن جماعة  
رووه عنهما وهو في الصحيحين من طريق الليث عنهما كما تقدم قال ابن عبد  
البر وقد رواه عنه ابنه هشام وتمام بن سلمة وفي حديثهما وأنا حائض وليس  
ذلك في حديث الزهري من وجه يثبت (قلت) الرواية التي تقدم ذكرها من صحيح  
البخاري من طريق معمر عن الزهري فيها وهي حائض وقد رواها غير البخاري  
أيضا بهذا اللفظ والله أعلم قال ابن عبد البر وقد رواه الأسود بن يزيد عن عائشة  
مثل رواية عروة سواء إلا أن في حديث الأسود (يخرج إلى رأسه) وفي حديث  
عروة (يدني) (قلت) رواية الأسود وهشام بن عروة عن أبيه كلاهما في الصحيحين  
وقد رواه عن عروة أيضا وفيه وأنا حائض محمد بن عبد الرحمن بن نوفل رواه  
مسلم في صحيحه وغيره (الثانية) قولها (ترجل) بفتح الراء وكسر الجيم وتشديد  
الهمزة أي ترحل وهو على حذف مضاف أي شعر رأس رسول الله ﷺ فقيه محدوفان  
كما قال في قوله تعالى (فقبضت قبضة من أثر الرسول) أي من أثر حافر فرس  
الرسول وقال في النهاية تبعاً للهيروى: الترجيل تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه  
وقال في المشارق رجل شعره أي مشطه وأرسله ويقال شعر رجل بكسر الجيم وحها  
وضمها ثلاث لغات إذا كان بين السبوط والجمودة (قلت) وفيه لغة رابعة وهي  
إسكان الجيم حكاهما في المحكم ثم قال في المشارق قال الجوهرى الترجيل بل الشعر  
ثم يمشط (قلت) لم أر ذلك في الصحاح وجزم به ابن عبد البر (الثالثة) فيه  
استحباب تسريح الشعر وإذا لم يترك النبي ﷺ ذلك في زمن الاعتكاف مع قصره  
واشتغاله بالعبادة ففي غيره أولى وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة أن  
النبي ﷺ قال (من كان له شعر فليكرمه) وفيه أيضا من حديث عبد الله بن  
مغفل النخعي عن الترجيل الأغناء وروى ابن طاهر في كتاب صفة التصوف من  
حديث أبي سعيد (أن النبي ﷺ كان لا يفارق مصلاه سواكه ومشطه)  
ورواه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة قال والذى رحمه الله وإسنادها  
ضعيف (الرابعة) لفظ رواية المصنف محتمل لتسريح شعر الرأس ولتسريح  
شعر اللحية وكذا لفظ البخاري من طريق معمر أنها كانت ترجل النبي ﷺ



لكن بقية ألفاظ الصحيحين متعينة في شعر الرأس كقولها يدني إلى رأسه فأرجله فان حملت الأولى على بقية الروايات وفسرت بها فتسريح شعر اللحية بالقياس وروى الترمذي في الثمائل باسناد ضعيف من حديث أنس أن النبي ﷺ كان يكثر دهن رأسه وتسريح لحيته ، لكن ما كان النبي ﷺ يكل تسريح لحيته إلى أحد وإنما كان يتعاطى ذلك بنفسه بخلاف شعر الرأس فانه يعسر مباشرة تسريحه ولا سيما في مؤخره فلهذا كان يستعين عليه بزوجاته **الخامسة** وفيه أن الاشتغال بتسريح الشعر لا ينافي الاعتكاف قال الخطابي وفي معناه خلق الرأس وتقليم الأظفار وتنظيف البدن من الشعث والدرن انتهى ويؤخذ من ذلك جواز فعل سائر الأمور المباحة كالأكل والشرب وكلام الدنيا وعمل الصنعة من خياطة وغيرها وبهذا صرح أصحابنا وغيرهم ، وعن مالك رحمه الله أنه لا يشتغل في مجالس العلم ولا يكتبه وإن لم يخرج من المسجد والجمهور على خلافه وهذا الحديث يرد عليه فان الاشتغال بالعلم وكتابته أهم من تسريح الشعر **السادسة** وفيه أن مماسة المعتكف للنساء ومماستن له إذا كان ذلك بغير شهوة لا ينافي اعتكافه وهو كذلك بلا خلاف فان كان بشهوة فهو حرام وهل يبطل به الاعتكاف؟ ينظر فان اقترن به إزال أبطل الاعتكاف وإلا فلا ، هذا مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم وقال مالك يبطل به الاعتكاف وإن لم ينزل وأما الجماع في الاعتكاف فهو حرام منعده له بالاجماع مع التعمد فان كان ناسيا فقال الشافعي لا يفسد الاعتكاف وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد يفسد **السابعة** قال ابن عبد البر فيه أن اليدين من المرأة ليستا بعورة ولو كانتا عورة ما باشرته بهما في اعتكافه لأن المعتكف منهي عن المباشرة قال الله عز وجل (ولا تباشروهن وأنتم ما كنفون في المساجد) واعترضه والذي رحمه الله في شرح المذبي فقال : إن كانت المباشرة المنهي عنها تختص بالعودة ، فلو قبل المعتكف لم يكن بذلك آثما لما نهى عنه لأن الوجه ليس بعورة وهو لا يقول به فان مذهب إمامه أن التيممة مبطله للاعتكاف أما من يحمل المباشرة على الجماع فلا إشكال في أنه غير مبطل إلا أن يتصل به

الإنزال والمرجع حينئذ عند الشافعية البطلان وحكى ابن العربي عن الشافعي أن  
 انتهى عن المباشرة هو على الخصوص في الوطء ثم قال وعجبنا له كيف يحمل اللبس  
 هناك على اللبس بقصد وبغير قصد ويقول المباشرة هنا على الجماع قال وهذه  
 المناقضة ليس له عنها مرام هذا كلام ابن العربي وهو مردود وإي مناقضة في  
 هذا والمباشرة واللبس أمران مختلفان في اللفظ والمعنى فحمل الشافعي رحمه  
 الله كلاهما على اللائق به أما حمل المباشرة على الجماع فهو قول ترجح القرآن  
 عبد الله بن عباس وقال به أيضا عطاء بن أبي رباح والضحاك والربيع بن  
 أنس وآخرون وكفى ابن المنذر في ذلك الخلاف فقال في الاشراف. المباشرة  
 التي نهى الله عنها المعتكف الجماع لاختلاف فيه أعلمه انتهى وأما كونه يرى  
 النقص باللبس وإن كان بغير قصد فالأحداث كلها كذلك لو خرج حدثه بلا  
 قصد انتقض وضوؤه بالاجماع وغاية ما يتعلق به ابن العربي صيغة المفاعلة في  
 قوله تعالى (أو لامستم النساء) وقد عرف أن المفاعلة قد تخرج عن بابها  
 كقوله عاقبت اللص وطارقت النعل وهي هنا كذلك فإنه لو لمس امرأته بلا  
 حائل متلذذاً بها وهي نائمة انتقض وضوؤه ولو جامعها وهي كذلك بطل  
 اعتكافه ويدل لذلك قراءة حمزة والكسائي (أو لمستم النساء) وهي مفسرة  
 للقراءة الأخرى ثم إن الشافعي لا يخص المباشرة المحرمة في الاعتكاف بالجماع  
 بل يعمده إلى المباشرة بشهوة أيضا وإن لم يكن جماع كالتقبلة واللبس بشهوة  
 فيحرم ذلك وهل يفسد به الاعتكاف إن فعله ؟ المرجع عند أصحاب  
 الشافعي أنه إن اقترن به إنزال أفسد الاعتكاف وإلا فلا وقد  
 تقدم ذلك ﴿ النامنة ﴾ وفيه أنه لا بأس باستخدام الزوجة في مثل ذلك  
 وأنه ليس فيه نقص ولا هتك حرمة ولا إضرار بها وقال النووي في شرح  
 مسلم فيه جواز استخدام الزوجة في الغسل والطبخ والخبز وغيرها يرضاها  
 وعلى هذا تظاهرت دلائل السنة وعمل السلف وإجماع الأمة وأما بغير رضاها  
 فلا يجوز لأن الواجب عليها تمكين الزوج من نفسها وملازمة بيته فقط انتهى  
 وهذا الذي ذكره إنما هو بطريق القياس فإنه ليس منصوصا وشرط القياس

معاواة الفرع للأصل وفي الفرع هنا زيادة مانعة من الالحاق وهي المشتقة الحاصلة  
 من الفصل والطبخ ونحوهما فلا يلزم من استخدامها في الأمر الخفيف احتمال  
 ذلك في التقييل الشديد ولسنا ننكر هذا الحكم فإنه متفق عليه وإنما الكلام  
 في الاستدلال من الحديث والله أعلم ﴿التاسعة﴾ استدلل به الخطابي على أن  
 للمعتكف ممنوع من الخروج من المسجد إلا لغائط أو بول ووجهه أنه لو جاز  
 له الخروج كغير ذلك لما احتاج إلى إخراج رأسه من المسجد خاصة وكان  
 يخرج بمجملته ليفعل حاجته من تسريح رأسه في بيته وقد أكدت ذلك بقولها  
 في بقية الحديث وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة الايمان وهي في الصحيحين  
 وقد يقال هذا فعل لا يدل على الوجوب وجوابه أنه بين به الاعتكاف المذكور  
 في القرآن وذلك يدل على أن هذه طريقة الاعتكاف وهيئة المشروعة والله  
 أعلم ﴿العاشرة﴾ وفيه أن إخراج الرأس من المسجد لا يبطل به الاعتكاف  
 وتهاوس به بقية الاعضاء ويرتب عليه في الايمان لو حلف لا يدخل بيتا فأدخل  
 فيه بعض أعضائه كرأسه لم يحنث وبهذا صرح أصحابنا فقالوا لو أدخل في الدار  
 يده أو رأسه أو إحدى رجليه لم يحنث وكذا لو مد رجله وأدخلها الدار  
 وهو خارجها لم يحنث وإنما يحنث إذا وضعها في الدار واعتمد عليهما أو حصل  
 في الدار متعلقا بشيء وكذا في الحلف على الخروج منها وقال البغوي في فتاويه  
 فيما لو أدخل رجلا واحدة إن اعتمد على الخارجية أي كان قواه عليها بحيث  
 لو رفع الداخلة لم يسقط فلم يدخل وإن اعتمد على الداخلة فقد دخل وهو حسن  
 وقال شيخنا الامنوي في المهمات . لو اضطلع وأخرج بعض بدنه فيحتمل  
 اعتبار الأكثر بالمساحة ويتجه اعتباره بالفعل لاستقراره في الحقيقة عليه  
 فأشبه الاعتماد على الرجل ﴿الحادية عشرة﴾ هذا يدل على أن عائشة رضي  
 الله عنها لم تكن تعتكف معه كلما كان يعتكف وهو كذلك وقد تبين بالروايات  
 الآخر أنها كانت حينئذ حائضا ولعل ذلك هو المانع من اعتكافها، وفيها دليل  
 على أنه لا بأس بمسحة الحائض في ترجيل شعر الرأس وغسله ونحو ذلك وهو

م ١٢ - طرح شريب رابع

وعنها قالت (أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، ثم حُبَّ إليه الخلاء فكان يأتي حرًا فيتنحنت فيه (وهو التعبُّد) الليالي ذوات العدد ويتزودُّ لذلك ثم يرجعُ إلى خديجة فيتزودُّ لمثلها حتى جاءه الحقُّ وهو في غارٍ حرًا فجاءه الملكُ فيه فقال اقرأ ، فقال رسول الله ﷺ فقلتُ ما أنا بقارىء ، قال فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ؛ ثم أرسلني فقال اقرأ ، فقلتُ ما أنا

أمر مجمع عليه ﴿ الثانية عشرة ﴾ الحجرة بضم الحاء المهملة وإسكان الجيم البيت ، سميت بذلك لبنائها بالحجارة أو لمنعها المال ، قولان لأهل اللغة وأضاف الحجرة إلى عائشة رضي الله عنها باعتبار سكنها بها وإلا فهي للنبي ﷺ ومن هذا قوله تعالى (واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة)

### ﴿ الحديث الثالث ﴾

وعنها قالت « أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ثم حُبَّ إليه الخلاء فكان يأتي حرًا فيتنحنت فيه وهو التعبُّد الليالي ذوات العدد ويتزودُّ لذلك ثم يرجعُ إلى خديجة فيتزودُّ لمثلها حتى جاءه الحقُّ وهو في غارٍ حرًا فجاءه الملكُ فيه فقال اقرأ فقال رسول الله ﷺ فقلتُ ما أنا بقارىء قال فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلتُ ما أنا بقارىء فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلتُ ما أنا بقارىء فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق حتى بلغ ما لم يعلم ؛ قال فرجع

بِقَارِيءٍ ، فَفَعَطْنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أُرْسَلَنِي فَقَالَ اقْرَأْ  
فَقُلْتُ مَا أَنَا بِقَارِيءٍ فَفَعَطْنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أُرْسَلَنِي  
فَقَالَ ( اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ) حَتَّى  
بَلَغَ ( مَا لَمْ يَعْلَمْ ) ، قَالَ فَرَجَعَ بِهَا تَرْجُفُ بَوَادِرِهِ حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ  
فَقَالَ زَمَلُونِي زَمَلُونِي فَزَمَلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرُّوعُ ، فَقَالَ يَأْخُذُ بِجِيَّةٍ  
مَالِي فَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ ، قَالَ وَقَدْ خَشِيتُ عَلَى فَقَالَتْ كَلَّا أَبْشِرْ فَوَاللَّهِ  
لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا ، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ ، وَتَحْمِلُ

بِهَا تَرْجُفُ بَوَادِرِهِ حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ فَقَالَ زَمَلُونِي زَمَلُونِي فَزَمَلُوهُ حَتَّى  
ذَهَبَ عَنْهُ الرُّوعُ فَقَالَ يَأْخُذُ بِجِيَّةٍ مَالِي وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ قَالَ وَقَدْ خَشِيتُ عَلَى فَقَالَتْ  
لَهُ كَلَّا أَبْشِرْ فَوَاللَّهِ لَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ وَتَحْمِلُ  
الْكُلَّ ، وَتَهْرَى الضَّيْفَ ، وَتَعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ ، ثُمَّ انْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى  
أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى بْنِ قُصَى وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ  
أَخِي أَيْبَاهَا وَكَانَ امْرَأَةً تَصْرِفُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ فَكَتَبَ  
بِالْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْإِنْجِيلِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ فَقَالَتْ  
خَدِيجَةُ أَيْ ابْنُ عَمِّ اسْمِعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ فَقَالَ وَرَقَةُ ابْنُ أَخِي مَا تَرَى ! فَأَخْبَرَهُ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا رَأَى فَقَالَ وَرَقَةُ هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُوسَى بِالْبَيْتِ  
فِيهَا جَنْحَا أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ خُرْجِي ؟  
فَقَالَ وَرَقَةُ نَعَمْ لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتُ بِهِ إِلَّا عَوْدِي وَإِنْ يَدْرِكُنِي يَوْمَكَ  
أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا ، ( فِيهِ ) فَوَائِدُ ( الْأُولَى ) أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ طَرِيقِ  
عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَمِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ وَمِنْ طَرِيقِ عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ  
ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ ( الثَّانِيَةِ ) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي مَرْحُومِهِ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ

الكل وتقرى الضيف وتعين على نوابي الحق، ثم انطلقت به خديجة حتى  
أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي وهو ابن  
عم خديجة أخي أبيها وكان امرأ تنصر في الجاهلية وكان يكتب  
الكتاب العربي، فكتب بالعربية من الأنجيل ما شاء الله أن  
يكتب وكان شيخا كبيرا قد عمي، فقالت خديجة أي ابن عم  
أسمع من ابن أخيك فقال ورقة ابن أخي ما ترى؟ فأخبره  
رسول الله ﷺ ما رأى، فقال ورقة هذا الناموس الذي أزل على

مراسيل الصحابة فان مائشة رضى الله عنها لم تدرك هذه القصة فتكون سمعتها من  
النبي ﷺ أو من صحابي ومرسل الصحابي حجة عند جميع العلماء إلا ما انفرد  
به الأستاذ أبو اسحاق الأسفرايني (قلت) إنما أرسلت عائشة رضى الله عنها  
صدر الحديث ثم صرح برواية باقية وهو أكثره عن النبي ﷺ بقولها فقال  
رسول الله ﷺ فقلت ما أنا بقارىء (فان قلت) قد عادت إلى الارسال من  
قولها فرجع بها ترجف بواديه؟ (قلت) بل هي مستمرة على الرفع فأن لفظ الحديث  
قال فرجع بها فلا يمكن أن يكون فاعل قال ضميرا يعود على عائشة إذ لو كان كذلك  
لأنته وإنما هو مائد على النبي ﷺ وأتى به بلفظ الغائب كقول القائل قال زيد  
إنه فعل كذا وكذا والله أعلم (الثالثة) فيه أن رؤيا الأنبياء وحى وكذا قال  
ابن عباس ثم تلا قوله تعالى (إنى أرى فى المنام أنى أذبحك) والوحى فى كلام  
العرب ينطلق على الكتاب والاشارة والكتابة والرسالة والألهام والكلام  
اللقى وكل ما ألقينه إلى غيرك ذكره الجوهري وغيره وقال فى المشارق أصله  
الاعلام فى خفاء وسرعة ثم هـ فى حق الأنبياء على ضروب فمنه سماع الكلام  
التقديم، ووحى رسالة بواسطة ملك، ووحى يلنى بالقلب والوحى إلى غير الأنبياء

موسى يَأْتِيَنِي فِيهَا جَدْعًا أَوْ كُونْ حَيًّا حِينَ تُخْرِجُكَ قَوْمُكَ فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْخُرَجِي هُمْ؟ فَقَالَ وَرَقَةُ بْنُ نُفَيْلٍ نَعَمْ لَمْ يَأْتِ  
رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ  
نَصْرًا مُؤَزَّرًا، وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ جَاوَرْتُ بِحِرَاءَ شَهْرًا فَلَمَّا قَضَيْتُ جَوَارِي نَزَلْتُ) وَذَكَرَ  
الْحَدِيثَ، وَلِابْنِ إِسْحَاقَ مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ مُرْسَلًا كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْلُو فِي حِرَاءَ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ شَهْرًا

بمعنى الإلهام كالوحي إلى النحل، وبمعنى الإشارة (فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة  
وعشيا) وقيل في هذا إنه كتب وبمعنى الأمر كقوله (وإذا أوحيت إلى  
الحواريين) قيل أمرتهم وقيل ألهمتهم انتهى وقد جمع الله لنبه عليه الصلاة  
والسلام منه مراتب عديدة جمعها السهيلي في (الروض الأنف) سبعة (أحدها)  
الرؤيا كما ذكرته (الثاني) أن ينث في روعه الكلام تفننا كما قال عليه الصلاة والسلام  
(إن روح القدس نفث في روعي أن نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا  
الله وأجلوا في الطلب) وقال مجاهد وأكثر المفسرين في قوله تعالى (وما كان  
لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا) هو أن ينث في روعه بالوحي (الثالث) أن  
يأتيه الوحي في مثل صلصلة الجرس وهو أشده عليه وقيل إذ ذلك يستجمع  
قلبه عند تلك الصلصلة فيكون أوعى لما يسمع (الرابع) أن يتمثل له الملك رجلا  
فقد كان يأتيه في صورة دحية بن خليفة (الخامس) أن يترأى له جبريل في  
صورته التي خلقه الله فيها له ستمائة جناح (السادس) أن يكلمه الله تعالى من  
وراء حجاب إما في اليقظة كما في ليلة الإسراء وإما في النوم كما قال في حديث  
معاذ الذي رواه الترمذي (أتاني ربي في أحسن صورة فقال فيم يختصم الملائكة

(الاعلى) الحديث، (السابع) نزول اسرافيل عليه السلام بكلمات من الوحي قبل جبريل فقد ثبت بالطرق الصحاح عن عامر الشعبي أن رسول الله ﷺ وكل به اسرافيل فكان يترأى له ثلاث سنين ويأتيه بالكلمة من الوحي والشئ ثم وكل به جبريل فجاءه بالقرآن والوحي قال السهيلي فهذه سبع صور في كيفية نزول الوحي على محمد ﷺ لم أر أحداً جمعها كهذا الجمع انتهى وقد جمعها الامام شمس الدين ابن قيم الجوزية في الهدى النبوى وكأني أخذا من السهيلي إلا أنه لم يذكر هذا السابع وغاير بين أمرين مما تقدم هما واحد فجاءت سبعة مع إسقاطه فقال السادسة مأوحاه اليه وهو فوق السموات ليلة المعراج من فرض الصلاة وغيرها السابعة كلام الله سبحانه له منه بلا واسطة ملك كما كلم موسى بن عمران وهذه المرتبة ثابتة لموسى قطعا بنص القرآن وثبوتها للنبيينا عليه الصلاة والسلام هو في حديث الاسراء انتهى فان اراد ما أوحاه إليه جبريل عليه السلام فهو داخل فيما تقدم لآله اما أن يكون جبريل في تلك الحالة على صورته الأصلية أو على صورة الآدمي وكلاهما قد تقدم ذكره وإن أراد وحي الله بلا واسطة وهو الظاهر فهي الصورة التي بعدها كما قدمته ثم قال وزاد بعضهم مرتبة (ثامنة) وهي تكليم الله له كفاها بمنير حجاب وهذا على مذهب من يقول أنه عليه الصلاة والسلام رأى ربه تبارك وتعالى وهي مسألة خلاف بين السلف والخلف وإن كان جمهور الصحابة بل كلهم مع عائشة رضی الله عنها كما حكاه عثمان بن سعيد الدارمي إجماعا للصحابة انتهى ويحتمل أن ابن قيم الجوزية أراد بالمرتبة السادسة وحي جبريل عليه السلام وغاير بينه وبين ما قبله باعتبار محل الايحاء أي كونه كان فوق السموات بخلاف ما تقدم فانه كان في الأرض ولا يقال يلزم عليه أن تتعدد أقسام الوحي باعتبار البقعة التي جاء فيها جبريل إلى النبي عليهما الصلاة والسلام وهو غير ممكن لأننا نقول غاير الوحي الحاصل في السماء غيره باعتبار ما في رؤية تلك المشاهد من الغيب فهو نوع غير الأرض على اختلاف بقاعها وفيه نظر والله أعلم ؛ واعلم أن الرؤيا إن كانت لنبي فهي وحي وإن كانت لغيره فليست وحيا وأما قوله عليه الصلاة والسلام (إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا



الصالحة) فإنه سمي ما يقع لغير الأنبياء من الرؤيا مبشرات النبوة على طريق التشبيه  
فإنها ليست من النبوة لكنها تشبهها في صورتها وصحتها (فان قلت) قد بقي  
ما يشبه وحى النبوة وليس منها الالتقاء في الروع، فإنه عليه الصلاة والسلام قال  
(كان فيما مضى من الأمم محدثون من غير أن يكونوا أنبياء فإن يكن في هذه  
الامة أحد فعمر) فكيف حصر النبي ﷺ ذلك في الرؤيا (قلت) الرؤيا عامة  
في حق كل مسلم لا تختص بأهل الولاية ثم إن لها تأويلان وحكما يرجع فيه إلى  
أهل العلم به ويوقف عند ما يقولون فيه، بخلاف الالتقاء في الروع فإنه مخصوص  
بمخوَص أهل الولاية ثم إنه ليس على صحته دليل ولا يرجع إلى قاعدة وليس له أهل علم  
يرجع في تفسيره إليهم فاستفادة المفاهيم منه عزيزة بخلاف الرؤيا كما قدمته والله  
أعلم ﴿الرابعة﴾ قولها من الوحي ذكر أبو عبد الله القزاز أن من هنا لبيان الجنس  
كأنه قال من جنس الوحي وليس من الوحي فتكون من التبعيض ولذلك قال  
(في النوم) ورؤيا الأنبياء في الصحة كالوحي قال القاضي عياض قد جاء الحديث أنها  
جزء من أجزاء النبوة فلا يبعد أن تكون من التبعيض (قلت) ويمكن أن يكون لبيان  
الجنس مع الجزم بأن الرؤيا وحى ﴿الخامسة﴾ قوله الصادقة كذا في رواية  
المصنف وفي رواية مسلم هنا والبخاري في التفسير والتبصير وفي روايته هنا  
الصالحة وهما بمعنى قال أهل اللغة يقال رأى في منامه رؤيا بلا تنوين على وزن  
فعلى كحبل وجمعها رؤى بالتنوين على وزن رغي ﴿السادسة﴾ المشهور استعمال  
الرؤيا في الحلية خاصة فقوله في النوم تأكيد لكنها قد تستعمل مصدرا  
لرأى مطلقا ولو كانت في البقطة فالتقييد حينئذ بقوله في النوم لا بد منه  
﴿السابعة﴾ (فلق الصبح) بفتح الفاء واللام وآخره قاف ضياؤه ويقال فرق  
الصبح أيضا وإنما يقال هذا في الشيء الواضح البين ﴿الثامنة﴾ ذكر بعضهم  
أن مدة الوحي إلى النبي ﷺ بالرؤيا قبل الوحي إليه لمجيء الملك إليه ستة  
أشهر وجعل هذا توجيها لقوله عليه الصلاة والسلام (إن الرؤيا جزء من ستة  
وأربعين جزءا من النبوة) لأن مدة حياته عليه الصلاة والسلام بعد النبوة  
ثلاث وعشرون سنة فنصف سنة هي جزء من ستة وأربعين جزءا وهذا

محتمل ﴿التاسعة﴾ قال القاضي عياض وغيره إنما ابتدئ عليه الصلاة والسلام بالرؤيا لتلايفجأه الملك ويأتيه صريح النبوة بفتة فلا تحتملها قوى البشرية فبدئ بأوائل خصال النبوة وتبشير الكرامة من صدق الرؤيا وما جاء في الحديث الآخر من رؤية الضوء وسماع الصوت وسلام الحجر والشجر عليه بالنبوة ﴿العاشرة﴾ جاء في حديث أنه عليه الصلاة والسلام أنزل عليه صدر سورة اقرأ في النوم رواه البيهقي في دلائل النبوة من طريق ابن اسحق قال حدثني عبد الملك بن عبدالله بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية النخعي وكان واعي عن بعض أهل العلم قال (كان رسول الله ﷺ يخرج إلى حراء في كل عام من السنة شهرا ينسك فيه) الحديث وفيه (حتى إذا كان الشهر الذي أراد الله تعالى به ما أراد من كرامته من السنة التي بعث فيها وذلك الشهر رمضان فخرج رسول الله ﷺ كما كان يخرج لجواره وخرج معه بأهله حتى إذا كانت الليلة التي أكرمهم الله تعالى فيها برسالته ورحم العباد به جاءه جبريل عليه السلام بأمر الله قال رسول الله ﷺ نجاني وأنا نائم فقال اقرأ فقلت وما اقرأ فغتنى حتى ظننت أنه الموت ثم كشفه عني فقال اقرأ فقلت وما اقرأ فعاد لي بمثل ذلك ثم قال اقرأ فقلت وما اقرأ؟ وما أقولها إلا تنحيا أن يعود لي بمثل الذي صنع فقال (اقرأ باسم ربك الذي خلق؛ خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم) ثم انتهى فانصرف عني وهبت من نومي كأنما صور في قلبي كتابا) الحديث فيحتمل أن يكون هذا هو الإنزال المذكور في هذا الحديث وتكون هذه الرواية شاذة لمخالفتها للرواية الصحيحة التي فيها أن إنزال ذلك في البقرة ، ويحتمل أن هذا إنزال متقدم على نزولها عليه في البقرة فتكون نزلت عليه مرتين الواحدة في النوم ثم الأخرى في البقرة والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ (الغلاء) بفتح الغاء والمد الخلة قاله النووي ويحتمل أن يراد به المكان الخالي الذي ليس فيه أحد والمعنيان متقاربان لكنهما متغايران قال الخطابي حببت العزلة إليه لأن معها فراغ القلب وهي معينة على التفكير وبها ينقطع عن مأوقات البشر

ويتخشع قلبه وعال بعضهم المواهب الربانية تكون مع العزلة ثم تلا قوله تعالى ( فلما اعتزلهم وما يعبدون من دون الله وهبنا له اسحق ) الآية وقال النورى هو شأن الصالحين وعباد الله العارفين ﴿ الثانية عشرة ﴾ حراء بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء وبالد وهو مصروف مذكور على الصحيح المشهور قال القاضى عياض فيه لغتان التذكير والتأنيث والتذكير اكثر فن ذكره صرفه ومن أنه لم يصرفه ، أزد البقعة أو الجهة التى فيها الجبل ، قال القاضى وقال بعضهم فيه حرى بفتح الحاء والقصر وهذا ليس بشئ قال أبو عمر الزاهد والخطابى وغيرهما أصحاب الحديث والعوام يخطئون فى حراء فى ثلاثة مواضع يفتحون الحاء وهى مكسورة ويكسرون الراء وهى مفتوحة ويقصرون الألف وهى ممدودة ، وحراء جبل بينه وبين مكة ثلاثة أميال عن يسار الذهاب من مكة الى منى وفى هذا الحديث فضيلة ظاهرة له ﴿ الثالثة عشرة ﴾ التحنث بالحاء المهملة والنون والهاء المثلثة فسرته فى الحديث بأنه التعبد وهو كذلك وأصل الحنث الاثم فعنى يتحنث يتجنب الحنث فكأنه بعبادته يمنع نفسه من الاثم ومثله يتخرج يتجنب الحرج ويتأثم يتجنب الاثم وقوله ( الليالى ذوات العدد ) يتعلق بقوله يتحنث ظرف له أى يتحنث الليالى ولا يصح أن يتعلق بالتعبد فانه يلزم عليه تقييد التحنث بكونه تعبدا لىالى ذوات عدد وليس كذلك بل هو التعبد وإن قل وهذا التفسير اعترض فى أثناء كلام عائشة وأصله فيتحنث فيه الليالى ذوات العدد وتقدم من دلائل النبوة للبيهقى ( كان رسول الله ﷺ يخرج الى حراء فى كل عام شهرا من السنة ينسك فيه ) وكذا روى ابن إسحق من رواية عبيد ابن عمير مرسلا كان رسول الله ﷺ ( يجاور فى حراء من كل سنة شهرا ) وفى الصحيحين من حديث جابر حدثنا رسول الله ﷺ قال ( جاورت بحراء شهرا فلما قضيت جوارى نزلت ) وذكر الحديث فتبين بهذه الروايات أن تلك الليالى كانت شهرا ﴿ الرابعة عشرة ﴾ فيه أنه عليه الصلاة والسلام كان يتعبد قبل النبوة وايت شعري كيف تلك العبادة وأى أنواعها هى ؟ وعلى أى وجه فعلها ؟ يحتاج ذلك لنقل ولا أستحضره الآن ، وهل كان مكلفا قبل النبوة بشريعة

أحد من الانبياء المتقدمين أم لا وإنما كان يتبدد على سبيل التبرع؟ هذه مسألة خلاف في الاصول ، رجح القاضي أبو بكر الباقلاني المنع من ذلك وعزاه لجمهور المتكلمين ورجح ابن الحاجب وغيره بتكليفه بشرع من قبله وتوقف في ذلك امام الحرمين والغزالي والآمدي وحيث قلنا بتكليفه بشرع من قبله فقل هو آدم وقيل نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وقيل جميع الشرائع شرع له وغلط هذا القول فان شرائعهم تختلف في الفروع فلو كلف بجميعها لزم أن يخاطب في الفعل الواحد بأمرين متنافيين وهو باطل ، فلعل مراد هذا القائل أنه غير بين جميع الشرائع فيعمل بايها شاء ، قال القاضي عياض ولا خلاف بين أهل التحقيق أنه قبل نبوته عليه السلام وسائر الانبياء منشرح الصدر بالتوحيد والايمان بالله لا يليق به الكفر ولا الشك في شيء من ذلك ولا الجهل به ولا خلاف في عصمتهم من ذلك خلافا لمن جوزه انتهى **الخامسة عشرة** قال بعضهم تزوده عليه الصلاة والسلام في تحنثه يرد قول الصوفية أن من أخلص لله عز وجل أنزل الله عليه طعاما والنبي عليه الصلاة والسلام كان أولى بهذه المنزلة لأنه أفضل البشر وكان يتزود **السادسة عشرة** قولها (ثم يرجع الى خديجة) هي بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب زوج النبي ﷺ زوجها وهو ابن خمس وعشرين سنة وهي أم أولاده كلهم إلا ابراهيم فإنه من مارية وهي أول أزواجه ولم يتزوج غيرها في حياتها وأقامت معه أربعاً وعشرين سنة وأشهرًا ثم توفيت قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح المشهور بعد وفاة أبي طالب بثلاثة أيام وهي أفضل أمهات المؤمنين على الصحيح المختار ، وقيل مائسة رضى الله عنهن أجمعين ، والمراد برجوعه الى خديجة الرجوع الى منزله **السابعة عشرة** الضمير في قولها فيتزود لمنزلها يعود الى اللبالي ويفهم من هذا الكلام أنه عايه الصلاة والسلام لم يكن يقتصر في المجاورة على شهر في السنة بل كان يتكرر ذلك منه وقد تقدم ما في ذلك ، والوالد كما قال أهل اللغة الطعام الذي يستصحبه المسافر **الثامنة عشرة** قولها حتى فجئة بكسر الجيم وبعدها همزة مفتوحة وفيه لغة ثانية فجأه بفتح الجيم والهمزة لغتان مشهورتان حكاهما

الجوهري وغيره ومعناه جاءه بغتة وهو كذلك فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن متوقعا للوحى وفي رواية البخارى حتى جاءه الحق والمراد الامر الحقيقى وهو الوحى الكريم وكان ذلك فى شهر رمضان كما تهدم فى الرواية التى ذكرها من دلائل النبوة للبيهقى وكان يوم الاثنين فى صحيح مسلم عن أبى قتادة أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن صوم يوم الاثنين فقيل فيه ولدت وفيه أول على **﴿التاسعة عشرة﴾** الغار بالغين المعجمة والمغار بزيادة ميم أوله والمغارة بزيادة ميم أوله وهاء آخره بمعنى واحد قال الجوهري هو كالكهف فى الجبل قال والكهف كالبيت المنقور فى الجبل وقال فى المحكم الغار كالكهف فى الجبل وقال اللحياني هو شبه البيت فيه وقال ثعلب هو المنخفض فى الجبل وكل مطمئن من الارض غار انتهى وقال ابن الأثير فى النهاية هو الكهف زاد النووى والتعب فى الجبل ، كذا فى شرح مسلم وقال فى شرح البخارى هو النقب فى الجبل وهو قريب من معنى الكهف **﴿العشرون﴾** فجاءه الملك هو بفتح اللام وهو جبريل هنا بلا خلاف **﴿الحادية والعشرون﴾** قوله (فقلت ما أنا بقارى) قال النووى معناه لا أحسن القراءة فما نافية هذا هو الصواب وحكى القاضى عيسى فيها خلافا بين العلماء منهم من جعلها نافية ومنهم من جعلها استفهامية وضغوه بادخال الباء فى الخبر قال القاضى ويصح قول من قال استفهامية رواية من روى ما أقرأ ، ويصح أن تكون ما فى هذه الرواية أيضا نافية انتهى وكذا فسر السهيلي وغيره قوله ما أنا بقارى ، بأن معناه ما أحسن القراءة ولا يتعين عندى منع النفى أن يكون هذا معناه فيحتمل أن جبريل عليه السلام أمره بقراءة ما يلقيه اليه فامتنع من ذلك وقال ما أنا بقارى أى لا أطيعك فى قراءة ما تلقى اليه وللهذا رتب عليه القبط ثلاث مرات فحينئذ واثق النبى ﷺ على متابعتة فى القراءة فقرأ جبريل وتبعه النبى ﷺ فى ذلك المقروء ويؤيد هذا أن الأول إنما يستمر على أن يكون جبريل عليه السلام يأمره بقراءة شئ من عنده غير الذى يلقيه اليه فحينئذ يحسن جواب النبى ﷺ بأنه لا أحسن القراءة وهو بعيد فكيف يكلفه قراءة ولا قرآن عنده إنما يكلفه قراءة ما

يلقيه اليه فامتنع النبي ﷺ من ذلك ثم أجاب اليه ( فان قلت ) يلزم على ما ذكرته من الاحتمال محذور وهو مخالفة النبي ﷺ للملك فيما ياتيه به عن الله تعالى ( قلت ) لم يتحقق أولا أنه ملك ولا أنه المأمور به عن الله تعالى وتمام القصة مع خديجة وورقة يدل على ذلك ﴿الثانية والعشرون﴾ قوله فغطى بسبي المعجمة والطاء المهملة معناه ضمني وعصري يقال غطه وغطه وعصره وخنقه وغمزه كله بمعنى واحد وقوله حتى بلغ منى الجهد يجوز في الجيم التفتح والضم لغتان وهو الغاية والمشقة ويجوز في الدال النعب والرفع (فالأول) على أن فاعل بلغ ضمير يعود على جبريل أي بلغ جبريل منى الجهد ((والثاني)) على أن الجهد فاعل أي بلغ الجهد منى مبلغه وغايته ، قال النووي وممن ذكر الوجهين في نصب الدال ورفعها صاحب التحرير وغيره وقوله ثم أرسلني أي أطلقني قال النووي قال العلماء والحكمة في الغط شغله عن الالتفات والمبالغة في أمره باحضار قلبه لما يقوله له وكرره ثلاثا مبالغة في التنبيه ففيه أنه ينبغي للمعلم أن يحتاط في تنبيه المتعلم وأمره باحضار قلبه ؛ وقال السهيلي كأن في ذلك إظهارا للشدة والجد في الأمر وأن يأخذ الكتاب بقوة ويترك الأناه فانه أمر ليس بالهويني قال وعلى رواية ابن اسحاق أن ذلك كان في نومه يكون في تلك الغطات الثلاث من التأويل ثلاث شدائد يبتلى بها أولا ثم يأتي الفرج والروح وكذلك كان ؛ لقى هو وأصحابه شدة من الجوع في شعب الخيف حين تعاقدت قريش أن لا يبيعوا منهم ولا يتركوا ميرة تصل إليهم وشدة أخرى من الخوف والابعاد بالقتل ؛ وشدة أخرى من الاجلاء عن أحب الأوطان إليه ثم كانت العاقبة للمتقين انتهى وعلى ما قدمته في الفائدة قبلها من الاحتمال تكون حكمة الغط إلزامه بالتلقى عنه والمتابعة له في القراءة والله تعالى أعلم ﴿الثالثة والعشرون﴾ قال السهيلي انتزع بعض التابعين وهو شريح القاضي من هذا أن لا يضرب الصبي على القرآن إلا ثلاثا كما غط جبريل محمدا عليهما السلام ثلاثا ﴿الرابعة والعشرون﴾ قال المهلب فيه من الفقه أن الانسان يذكر وينبه إلى فعل الخير بما عليه فيه مشقة ﴿الخامسة والعشرون﴾ فيه دلالة واضحة على

أن أول ما نزل من القرآن اقرأ وقد صح ذلك عن عائشة وروى عن أبي موسى الأشعري وعبيد بن عمير قال النووي وهو الصواب الذي عليه الجمهور من السلف والخلف وفيه قولان آخران (أحدهما) أن أول ما نزل (يا أيها المدثر) رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله وأبي سلمة بن عبد الرحمن قال النووي وهو ضعيف بل باطل وإنما نزلت بعد فترة الوحي (ثانيهما) أن أول ما نزل سورة الفاتحة قال بعض المنسرين وورد فيه حديث رواه البيهقي في دلائل النبوة وقال هذا منقطع فإن كان محفوظا فيحتمل أن يكون خيرا عن نزولها بعد ما نزلت عليه (اقرأ باسم ربك) و (يا أيها المدثر) وقال النووي بعد ذكره هذا القول بطلانه أظهر من أن يذكر (السابعة والعشرون) وقال أبو الحسن بن القصار من المالكية فيه رد على الشافعي في قوله إن (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من كل سورة وهذه أول سورة نزلت عليه لم يذكر فيها بسم الله الرحمن الرحيم قال النووي وجواب المنتهين لها أنها لم تنزل أولا بل نزلت بالبسملة في وقت آخر كما نزل باقي السورة في وقت آخر وقال السهيلي في قوله اقرأ باسم ربك وجوب استفتاح القراءة بسم الله غير أنه أمر مبهم لم يبين له بأي اسم من أسماء ربه يفتتح ؟ حتى جاء البيان بعد في قوله باسم الله مجراها ومرساها ثم قوله وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ثم كان بعد ذلك ينزل جبريل عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم مع كل سورة وقد ثبتت في سواد المصحف باجماع من الصحابة على ذلك فهي من القرآن قال ولا نلتزم قول الشافعي أنها آية من كل سورة ولا من الفاتحة بل هي آية من كتاب الله مقترنة مع السورة وهو قول داود وأبي حنيفة وهو قول بين القوة لمن أنصف ؛ (قلت) إذا كان جبريل عليه السلام نزل بها مع كل سورة فهي من السورة إذ ليست سورة منفردة بالاجماع وإلا يزيد عند المورع ما ذكره زيادة كثيرة والله أعلم (السابعة والعشرون) قال السهيلي في قوله اقرأ باسم ربك أي أنك لا تقرأه بحولك ولا بصفة نفسك ولا بعرفتك ولكن اقرأ مفتتحا باسم ربك مستعينا به فهو يعلمك كما خلقك وكما نزع عنك الدم ومغمز الشيطان بعد

ما خلقه فيك كما خلقه في كل انسان فالآيتان المتقدمتان لمحمد والآخرتان  
 لأمتيه وهما قوله (الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم) لأنها كانت أمة  
 أمية لا تكتب فصاروا أهل كتاب وأصحاب قلم، فتعلموا القرآن بالقلم وتعلمه  
 نبيهم تلقيا من جبريل نزل على قلبه باذن الله ليكون من المرسلين انتهى  
 ﴿الثمانية والعشرون﴾ قوله فرجع بها أي بالآيات المذكورة من قوله اقرأ  
 إلى قوله يعلم، والرجفان الاضطراب وشدة الحركة ﴿التاسعة والعشرون﴾ قوله  
 (بوادره) كذا في رواية المصنف ومسلم في صحيحه وهو بفتح الباء الموحدة  
 وكسر الدال بعدها راء مهملة جمع بادرة وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق  
 تضطرب عند فزع الانسان قاله أبو عبيد وسائر أهل اللغة والغريب، وفي رواية  
 البخاري ومسلم أيضا يرجف فؤاده وهو القلب على المشهور وقيل باطنه وقيل  
 غشاؤه وقيل عينه وقيل القلب مضغة من الفؤاد معلقة بالنياط ولا تنافي بين  
 الروايتين فكان الرجفان في البوادر والفؤاد؛ ولعل رجفان الفؤاد ملازم لرجفان  
 البوادر والله اعلم قال النووي وعلم خديجة برجفان فؤاده والظاهر أنها رآته  
 حقيقة ويجوز أنها لم تره وعلمته بقرائن وصورة الحال ﴿الثلاثون﴾ قوله  
 زملوني زملوني كذا هو في الروايات مكررا مرتين ومعناه غطوني بالثياب ولقوني  
 بها والروع بفتح الراء وبالعين المهملة الفزع ﴿الحادية والثلاثون﴾ قال بعضهم  
 في كونه عليه الصلاة والسلام لم يخبر بشيء حتى ذهب عنه الروع دليل على أنه  
 لا ينبغي أن يسأل الفاعل عن شيء من أمره مادام في حال فزعه وحكى عن  
 مالك وغيره أن المذعور لا يلزمه بيع ولا إقرار ولا غيره في حال فزعه ﴿الثانية  
 والثلاثون﴾ قوله (قد خشيت على نفسي) قال القاضي عياض ليس هو بمعنى  
 الشك فيما أتاه من الله لكنه ربما خشى أنه لا يقوى على مقاومة هذا الأمر  
 ولا يقدر على حمل أعباء الوحي فزهق نفسه أو يكون هذا لأول ما رأى  
 التبشير في النوم واليقظة وسمع الصوت قبل لقاء الملك وتحققه رسالة ربه  
 فيكون خاف أن يكون من الشيطان فأما منذ جاءه الملك برسالة ربه سبحانه  
 وتعالى فلا يجوز عليه الشك فيه ولا يخشى من تسلط الشيطان عليه وعلى هذا



الطريق يحمل جميع ماورد من مثل هذا في حديث المبعث قال النووي في شرح مسلم وهذا الاحتمال الثاني ضعيف لانه خلاف تصريح الحديث بأنه هذا كان بعد غط الملك وإتيانه باقراً باسم ربك انتهى قال في شرح البخاري بعد نقله كلام القاضي ويكون معنى خشيت على نفسي أنه يخبرها بما حصل له أولاً من الخوف لا أنه في الحال خائف، وقال السهيلي تكلم العلماء في معنى هذه الخشية بأقوال كثيرة فذهب أبو بكر الاسماعيلي إلى أنها كانت قبل أن يحصل له العلم بأن الذي جاءه ملك من عند الله وكان أشق شيء عليه أن يقال عنه مجنون قال ولم ير الاسماعيلي أن هذا محال في مبدأ الأمر لأن العلم الضروري قد لا يحصل دفعة واحدة وضرب مثلاً بالبيت من الشعر تسمع أوله فلا تدري أنظم هو أم نثر ، فإذا استمر الانشاد علمت قطعاً أنه قصيد به قصد الشعر كذلك لما استمر الوحي واقتدنت به القرائن المقتضية للعلم القطعي حصل العلم القطعي ، وقد أثنى الله عليه بهذا العلم فقال ( آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه ) إلى قوله وملائكته قائماته عليه السلام بالله وملائكته إيمان كسي موعود عليه بالثواب الجزيل كما وعد على سائر أفعاله المكتسبة كانت من أفعال القلب أو الجوارح قال وقد قيل في قوله لقد خشيت على نفسي أي خشيت أن لا انتفض بأعباء النبوة وأن أضعف عنها ثم أزال الله خشيته ورزقه الأيد والقوة والثبات والمصمة وقد قيل إن خشيته كانت من قومه أن يقتلوه ، ولا غرو فانه بشر يخشى من القتل والأذى الشديدة ما يخشاه البشر ثم يهون عليه الصبر في ذات الله كل خفية ويجلب إلى قلبه كل شجاعة وقوة انتهى ﴿ الثالثة والثلاثون ﴾ فيه أنه من نزلت به ملة ينبغي له أن يشارك فيها من يشق بنصحه ورأيه ومعرفته ﴿ الرابعة والثلاثون ﴾ قولها ( كلا ) بفتح الكاف وتشديد اللام مقصور وهي هنا كلمة نفي وإبعاد وهو أحد معانيها وقد تكون بمعنى حقاً وبمعنى الاستفتاحية وقولها ( أبشر ) يجوز فيه قطع الهمزة ووصلها يقال بشرته وأبشرته وبشرته بمعنى ثلاث لغات ﴿ الخامسة والثلاثون ﴾ قولها ( لا يخزيك الله ) ضطناه في روايتنا بضم الياء المثناة من تحت وإسكان الخاء المعجمة وبعد الزاى ياء مثناة من تحت أيضاً

من الحزى وهو التضيعة والهوان وقد عرفت أن روايتنا هي من طريق معمر  
 لكن مسلم في صحيحه رواه بهذا اللفظ من طريق يونس وعقيل ورواه من طريق  
 معمر بلفظ يحزنك بالخاء المعجمة والنون ويجوز حينئذ فتح أوله وضم ثالثة ،  
 وضم أوله وكسر ثالثة فإنه يقال من الحزن حزنه وأحزنه ثلاثي ورباعي هكذا  
 ضبطه القاضى عياض والنووى عن روايات مسلم رحمه الله فأما أن يكون وقع  
 لهما في ذلك الخلل أو في ضبطنا أو عن معمر روايتان ﴿السادسة والثلاثون﴾  
 قولها (إنك لتصل الرحم) بكسر الهمزة على الابتداء كالنووى كذا الرواية  
 وهو الصواب انتهى وصلة الرحم الاحسان إلى الأقارب على حسب حال  
 الواصل والموصول فتارة يكون بالمال وتارة يكون بالخدمة وتارة بالزيارة  
 والسلام وغير ذلك ﴿السابعة والثلاثون﴾ قولها وتصدق الحديث بفتح أوله  
 وإسكان ثانيه وضم ثالثه يقال صدق الحديث وصدق في الحديث يتعدى بنفسه  
 وبحرف الجر ﴿الثامنة والثلاثون﴾ الكل بفتح الكاف وتشديد اللام  
 وأصله الثقل ومنه قوله تعالى (وهو كل على مولاه) وهو من الكلال وهو  
 الاعياء ويدخل في حمل الكل الاتفاق على الضعيف واليتيم والعيال وغير  
 ذلك ﴿التاسعة والثلاثون﴾ قولها وتقرى الضيف بفتح أوله يقال قرى الضيف  
 أقرىه بفتح الهمزة قرى بكسر القاف مقصور وفتحها ممدود ويقال للطعام  
 الذى يضيف به قرى بالكسر والقصر ويقال لفاعله قار كقاض ﴿الأربعون﴾  
 النوائب جمع نائبة وهى الحادثة وإنما قالت نوائب الحق لأن النائبة قد تكون  
 فى الخير وقد تكون فى الشر قال لبيد

نوائب من خير وشر كلاهما فلا خير ممدود ولا الشر لازب  
 ﴿الحادية والأربعون﴾ قال النووى قال العلماء معنى كلام خديجة رضى الله  
 عنها (إنك لا يصيبك مكروه) لما جعل الله فيهم من مكارم الأخلاق وكرم الشمايل  
 وذكرت ضروبا من ذلك وفى هذا دلالة على أن مكارم الأخلاق وخصال الخير  
 سبب للسلامة من مصارع السوء ﴿الثانية والأربعون﴾ فيه مدح الانسان  
 فى وجهه فى بعض الاحوال لمصلحة تقتضى ذلك قال ابن بطال وليس بمعارض

لقله عليه الصلاة والسلام ( احنوا التراب في وجوه المداحين ) وإنما أراد بذلك اذا مدحوا بالباطل وما ليس في الممدوح ﴿ الثالثة والاربعون ﴾ وفيه تأنيس من حصلت له مخافة من أمر وتبشيره وذكر أسباب السلامة ﴿ الرابعة والاربعون ﴾ وفيه دليل على كمال خديجة رضى الله عنها وجزالة رأيها وقوة نفسها وثبات قلبها وعظم فقهها ﴿ الخامسة والاربعون ﴾ قوله وهو ابن عم خديجة يكتب بالآلف فانه ليس بين علمين ﴿ السادسة والاربعون ﴾ قولها ( وكان امرأ تنصر في الجاهلية ) أى صار نصرانيا وترك عبادة الاوثان وفارق طريق الجاهلية . والجاهلية ما كان قبل نبوة رسول الله ﷺ لما كانوا عليه من فحش الجهالات قاله النووى ( قلت ) ظاهر كلامهم فيمن عاش من الصحابة رضى الله عنهم ستين سنة في الاسلام وستين سنة في الجاهلية كحكيم ابن حزام وغيره أم مراده بالجاهلية ما قبل فشو الاسلام فان هؤلاء المذكورين بهذه الصفة ماتوا سنة أربع وخمسين من الهجرة فسموا الزائد على ست سنين مما قبل الهجرة جاهلية لانتشار الجاهلية وفشو أمرها قبل فشو الاسلام والله أعلم ﴿ السابعة والاربعون ﴾ قولها ( وكان يكتب الكتاب العربي ) فكتب بالعربية من الانجيل ما شاء الله أن يكتب هكذا هو في روايتنا ورواية مسلم وفي رواية البخارى في أول صحيحه يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الانجيل بالعبرانية ، قال النووى وكلاهما صحيح وحاصلهما أنه تمكن من معرفة دين النصراني بحيث صار يتصرف في الانجيل فيكتب أى موضع شاء منه بالعبرانية إن شاء وبالعربية إن شاء والله أعلم ﴿ الثامنة والاربعون ﴾ قولها ( أى ) بفتح الهمزة وإسكان الباء حرف نداء للبعيد مسافة أو حكما فنادته نداء البعيد مع قربه لأنه في حكم البعيد لضرورة فانه كان أعمى كما في الحديث وقولها ابن عم منصوب على النداء وهكذا في الصحيحين وفي رواية أخرى في صحيح مسلم ( أى عم ) قال النووى وكلاهما صحيح لأنه ابن عمها حقيقة فانه ورقة بن نوفل ابن أسد وهى خديجة بنت خويلد بن أسد وسنته عما مجازا للاحترام وهذه م ١٣ - طرح تريب رابع

أشد قوة من قرينك التي أخرجتك ) ﴿ الرابعة والخمسون ﴾ قوله ( أخرجني )  
﴿ بفتح الهزة والواو وكسر الجيم وفتح الباء وتشديدها وهو جمع مخرج وأصله  
مخرجوى فادغمت الواو في الباء فالباء الاولى ياء الجمع والثانية ضمير المتكلم وفتحت  
للتخفيف لثلاث تجمع الكسرة والياء آن بعد كسرتين قال النووي هكذا الرواية  
ويجوز تخفيف الباء على وجه الصحيح المشهور تشديدها وهو مثل قوله تعالى  
« بمصرخي » ﴿ الخامسة والخمسون ﴾ قول ورقة « نعم » يحتمل أن يكون  
علمه من كتب أهل الكتاب وعلمائهم فقال به بنقل ؛ ويحتمل أنه قاله باستقراء  
وتجربة فعلى الأول قوله ( لم يأت رجل قط بما جئت به الا عودى ) خرج  
مخرج التسلية له وأن هذا شأن الأنبياء قبلك أذى قومهم لهم وصبرهم على ذلك  
وعلى الثاني يكون هذا الكلام خرج مخرج الدليل والاستشهاد بصحة ما قاله  
﴿ السادسة والخمسون ﴾ في رواية ابن اسحق أن ورقة قال ( لتكذبنه ولتؤذينه  
ولتخرجنه ) فقال او مخرجى هم فقال السهيلي في هذا دليل على حب الوطن وشدة  
مفارقة على النفس فانه قال له ( لتكذبنه ) فلم يقل شيئا ثم قال ( ولتؤذينه ) فلم يقل  
له شيئا ثم قال ( ولتخرجنه ) فقال او مخرجى هم قال وأيضا فانه حرم الله وجوار  
بيته وبلدة أبيه اسمعيل ؛ فلذلك تحركت نفسه عند ذكر الخروج منه مالم  
تتحرك قبل ذلك قال والموضع الدال على تحرك النفس وتحرقها ادخال الواو  
بعد الف الاستفهام مع اختصاص الاخراج بالسؤال عنه وذلك أن الواو ترد  
إلى الكلام المتقدم وتشعر المخاطب بأن الاستفهام على جهة الإنكار أو التكلف  
لكلامه والتألم منه انتهى وقال النووي في شرح البخارى استبعد النبي ﷺ  
أن يخرجوه من غير سبب فانه لم يكن منه فيما مضى ولا فيما بعده سبب يقتضى  
إخراجا بل كانت منه الاسباب المتكاثرات والخاسن المتظاهرات الموجبات  
إكرامه وانزاله بأعلا الدرجات انتهى ﴿ السابعة والخمسون ﴾ قوله ( وإن يدركنى  
يومك ) كذا في رواية المصنف والصحيحين وغيرها وفي رواية ابن اسحق  
( إن أدرك ذلك اليوم ) قال السهيلي والاول هو القياس لأن ورقة سابق  
بالوجود والسابق هو الذى يدركه من يأتى بعده كما جاء ( أشقى الناس من أدركته

الساعة وهو حي) قال ورواية ابن اسحق لها أيضا وجه لأن المعنى ان أردلك اليوم فسمى رؤيته إدراكا فوق التنزيل (لا تدركه الابصار) أى لا تراه على أحد القولين انتهى وقوله يومك أى وقت إخراجك أو وقت انتشار نبوتك (الثامنة والخمسون) قوله (مؤزرا) بضم الميم وفتح الهززة والزاي وتشديدها وبعدها راء مهملة أى قويا بالغا من الازر وهو القوة والعون وقال القاضي عياض كذا جاءت الرواية مؤزرا قال بعضهم أصله مؤزرا لأنه من وازرت أى عاونت ويقال فيه آزرت قال ويحتمل أن الالف سقطت إذ لا أصل لمؤزر في الكلام ورجح القاضي عياض الأول قال ولو كان على ما ذهب اليه هذا القائل لكان صواب الكلام مؤزرا بكسر الزاي ؛ وذكر في المشارق أن قوله مؤزرا يهمز ويسهل (التاسعة والخمسون) قال والذى رحمه الله في نكت ابن الصلاح ينبغي أن يقال إن أول من آمن من الرجال ورقة بن نوفل لهذا الحديث فإن فيه أن الوحي نزل في حياة ورقة وأنه آمن به وصدقه وذكره في الصحابة أبو عبد الله بن منده وقال اختلف في اسلامه قال والذى وما تقدم من الاحاديث يدل على اسلامه وقال ابن اسحق في السيرة أول من آمن خديجة ثم على وهو ابن عشر سنين ثم زيد بن حارثة ثم أبو بكر فأظهر اسلامه وحكى والذى كونه على أول ذكر أسلم عن أكثر الصحابة وحكى ابن عبد البر الاتفاق عليه وقال أبو عبد الله الحاكم لا أعلم خلافا بين أصحاب التواريخ أن عليا أولهم إسلاما وأنكر هذا الاجماع على الحاكم وذهب آخرون الى أن أبا بكر الصديق أول الصحابة اسلاما وقيل زيد بن حارثة وادعى الثعلبي اتفاق العلماء على أن أول من أسلم خديجة وأن اختلافهم إنما هو في أول من أسلم بعدها قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح والاورع أن يقال أول من أسلم من الرجال الاحرار أبو بكر من الصبيان الاحداث على ومن النساء خديجة ومن الموالى زيد ومن العبيد بلال والله اعلم (الستون) (إن قلت) ما وجه إيراد المصنف رحمه الله هذا الحديث في هذا الباب وليس فيه ذكر اعتكاف ولا مجاورة وإنما فيه التعبد بحراء ولا يلزم من التعبد الاعتكاف فالاعم لا يدل على الاخص (قلت) قد تبين بغير

هذه الرواية أنه كان يجاور به قفى الصحيحين من حديث جابر حدثنا رسول الله ﷺ قال جاورت بحراء شهرا فلما قضيت جوارى نزلت وذكر الحديث وروى ابن اسحق من حديث عبيد بن عمير مرسلا ( كان رسول الله ﷺ يجاور في حراء من كل سنة شهرا ) وقد تقدم ذكر ذلك وتقدم الخلاف في أن المجاورة بمعنى الاعتكاف أم لا فان كانت بمعنى الاعتكاف فالحديث حينئذ مطابق للتبويب ثم يحتمل أن يكون ذلك المكان من حراء مسجداً ويحتمل أن يخرج به من يجوز اعتكاف الرجل في مسجد بيته وهو المكان المهيأ للصلاة فيه وان كان معنى المجاورة غير معنى الاعتكاف فالمجاورة مذكورة في تبويب المصنف أيضاً ولذلك صرح بذكرها في التبويب وعطفها على الاعتكاف والله اعلم ثم بحمد الله الجزء الرابع من طرح التثريب ويليه الجزء الخامس وأوله كتاب الحج

اطلبوا كتاب كشف الشبهات عن اهداء القراءة وسائر القرب للاموات كتاب جلا من هذه المسألة فامضها ؛ وحل مشكلها ، حوى من جليل المنقول وجليل المعقول ما لم يحوه كتاب في موضوعه ؛ ولم يقتصر على هذه المسألة بل جمع كل المسائل المرتبطة بها ( من بيان الاستئجار على القراءة وغيرها من العبادات ؛ وما يجوز فعله بالنيابة عن الحي من العبادات ، وما يطلب قضاءه عن الميت من دين وكفارة وصدقة وحج وصوم وغيرها ، وما يفعل مما يوصى به من هذه الأمور ؛ وما تندب أو تجب الوصية به ؛ وما ورد مما يقال عند المحتضر والميت وعند القبور ؛ وسائر ما ينفع الميت ؛ والاحاديث الواردة في فضل قل هو الله أحد ، والواردة في فضل لا إله إلا الله ، والعناقة الكبرى والصغرى ؛ واسقاط الصلاة ) — ولم يقتصر في هذه المسألة كلها على مذهب واحد بل نقل عن أئمة المذاهب الاربعة وغيرها نقولا متعددة وجعل للأدلة على وصول الثواب للاموات بل وللأحياء مبحثاً خاصاً ذكرت فيه الأدلة من جانبى الاثبات والمنع بتفصيل شاف كاف لم يجتمع مثله في كتاب وثمنه ١٥ قرشا خالصة أجرة البريد

(فهرس الجزء الرابع من كتاب طرح التثريب في شرح التثريب)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢	(كتاب الزكاة) وحديث أبي	١٦	معنى المعجاء
	هريرة (إذا ما رب النعم لم يعط	١٧	معنى الجرح: وهل جرح البهيمة
	حقها) الخ، وتخرجه		هدر غير مضمون؛ والكلام على
٥	معنى (رب) و (النعم)		سائر إتلافاً
٦	معنى (تسليط النعم عليه)	١٨	بقية الكلام على إتلافاً
	والاستدلال على وجوب الزكاة	٢٠	معنى قوله (والمعدن جبار) وقوله
	في النعم		(والبئر جبار) ومعنى الركاز
٧	معنى الكنز وفيه بحث نفيس	٢١	المذاهب في زكاة ما وحده المسلم
	جداً		من دفين الجاهلية
٩	معنى (الشجاع) المتوعد به؛	٢٢	تخصيص الشافعية الركاز بما يكون
	والجبين		في موات دون غيره
١٠	حساب مانع الزكاة آخر الناس	٢٣	هل يشترط في الركاز بلوغه
	وفي الحديث الرد على المرجئه		النصاب؛ وما مصرفه وهل هو
	وبيان ذلك		خاص بالذهب والفضة أم عام في
١١	معنى الحلب، وهل يؤخذ منه		غيرها
	أن في المال حقوقاً غير الزكاة	٢٤	هل يشترط في وجوب الخمس في
١٢	معنى قوله (بطح لها) ومعنى		الركاز أن يكون الواجد مسلماً؛
	(القاع) و (القرقر) وقوله (أوفى		وهل الذي يخرج الواجد أم
	ما كانت)		الحاكم؛ وهل مثله في وجوب
١٣	معنى العقصاء		الخمس المستخرج من المعادن أم لا؟
١٤	بحث في زكاة الخيل، ومعنى	٢٥	(باب إذا لم يجد من يقبل صدقته
	المرج وفوائد أخرى حسنة		فلا حرج عليه) الحديث الأول
١٥	(الحديث الثاني) حديث أبي هريرة		حديث أبي هريرة (لا تقوم الساعة
	(العجاء جبار) الخ وتخرجه		حتى يكثر فيكم المال) الخ

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٦	تخرج الحديث	٣٥	وقول النبي ﷺ
٢٧	ضبط كلمة (م) في الحديث وذكر معناها ؛ وكثرة المال في آخر الزمان ، وندب المبادرة الى الصدقة ، وحكم ما إذا لم يجد من يقبلها	٣٥	(والله إني لأقلب إلى أهلي فأجد التمرة) الخ وتخرج
٢٨	بيان المراد من (قبض العلم) و (اقتراب الزمان) ومعنى (الهرج) الخ	٣٥	دلالة الحديث على تحريم الصدقة على النبي ﷺ وبحث في هل المراد الصدقة الواجبة وصدقة التطوع أم لا ؟ وهل مثاله آله أم لا ؟
٢٩	الحديث الثاني حديث أبي هريرة (والذي نفس محمد بيده لو أن أحد أعندى ذهباً) الخ وتخرجه ، وهل يجوز الحلف بغير تحليف	٣٦	دلالته أيضاً على ترك الشبهات (الحديث الثاني) عن بريدة (جاء سلمان إلى رسول الله ﷺ حين قدم المدينة بمائدة) الخ وتخرجه
٣٠	شرح بعض ألفاظ الحديث وما يستفاد منه	٣٧	بحث لغوي في كلمة مائدة ، وآخر في نوع ما قدمه سلمان من الطعام
٣١	جواز الاستقراض	٣٨	إباحة الهدية وتحريم الصدقة عليه ﷺ ، والفرق بين الهدية والصدقة ؛ وهل يتنافى مع قوله ﷺ (كل معروف صدقة)
٣٢	(باب بيان المسكين) وحديث أبي هريرة (ليس المسكين بهذا الطواف) الخ	٣٩	العبرة في العطاء بنية الدافع وتفرعات على ذلك
٣٣	بيان المسكين	٣٩	لا يشترط في الهدية والصدقة إيجاب وقبول باللفظ
٣٤	دلالة الحديث على فضل الصدقة على المتعفف	٤٠	لا يشترط في الهدية أن يكون بين المهدى والمهدى إليه رسول كما أنه يجوز قبولها ممن يدعى
٣٤	(باب لا تحمل الصدقة للنبي ﷺ) (الحديث الأول) عن أبي هريرة		



صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٠	بحث مستفيض في (خاتم النبوة)	٥٦	الآقوال في المكاتب ؛ ومسائل في العبد اختلف فيها
٤٢	كيف اشترى سلمان الفارسي	٥٨	بيان وجوب الزكاة على الأثنى مع التفصيل
٤٣	ركيف أعتق وفي الحديث معجزة ظاهرة للنبي ﷺ	٥٩	وجوب الأخراج عن الصغير وهو هو من ماله أو غيره
٤٣	باب زكاة الفطر حديث الباب	٦٠	وتفصيل المذاهب في ذلك هل مثل الصغير الجنين وكلام في هل الحمل يعلم أو لا يعلم
٤٤	عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر في رمضان الخ	٦١	بحث حديثي في الزيادة التي يتفرد بها الثقة
٤٦	تخرجه وأبحاث حديثة هامة	٦٣	الوقت الذي تخرج فيه الزكاة ؛ وهل يلزم أن يكون قبل الخروج لصلاة العيد أم ماذا
٤٧	الاجماع على وجوب زكاة الفطر وتقول العلماء في ذلك	٦٤	هل يجوز تقديمها على الفطر وإلى أى مدى
٤٧	فرضية زكاة الفطر ووقت وجوبها وفيه أبحاث طريفة	٦٥	قولان آخران للشافعية في تعجيل الفطرة ؛ وبحث في اليسار للمخرج وضبطه وتفصيل ذلك
٤٨	الآقوال فيمن تجب عليه الزكاة ؛ وتقاريع على الخلاف	٦٦	مصرف زكاة الفطر وبيان هل يستوى الحاضر والبادي في وجوب الفطرة
٤٩	أجناس المخرج في الفطرة	٦٧	اختلاف العلماء في مقدار الصاع وبيان ذلك بياناً شافياً
٥٠	الآقوال في الرأب من الأجناس المجزئة	٥٢	قدر المخرج والآقوال في ذلك
٥٢	قدر المخرج والآقوال في ذلك	٥٣	اختلاف العلماء في مقدار الصاع وبيان ذلك بياناً شافياً
٥٥	وجوب زكاة الفطر على العبد وتفصيل ذلك	٥٥	وجوب زكاة الفطر على العبد وتفصيل ذلك

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٦٧	الله ﷺ إن الله تعالى قال لي أتق أنفق عليك) وحديثه أيضا (قال رسول الله ﷺ إن عيّن الله ملائ لا تغيضها نفقة) الخ	٧٤	بحث في (الآناء) وفي (الحسني الحديث ودلالة الحديث على أن الغنى المؤدى لحقوق ماله خير من الفقر الذي لا يقدر على ذلك
٦٨	تخرجه وشرح ألفاظه وبحث في معنى إنبات المين لله تعالى	٧٥	(الحديث الرابع) حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر (وهو يذكر الصدقة والتعفف) الخ
٦٩	معنى (ملائي) ، (لا يغيضها) ؛ (سحاء) وبقى ألفاظ الحديث	٧٥	تخرجه ، ودلالته على إباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح وما يكون موعظة أو علما أو قربة إلى الله تعالى
٧١	وجه دلالة الحديث الثاني على فضل الصدقة	٧٦	هل اليد العليا هي المنفقة ؟ وهل لا يتنافى ذلك مع استطعام الخضر وموسى عليهما السلام أهل القرية وما معنى كون اليد (عليا) وهل هناك يد لاعليا ولا سفلى كالمستغففة والآخذة بغير سؤال
٧٢	(الحديث الثالث) عن سالم عن أبيه (لا حسد إلا في اثنتين) الخ	٧٧	دلالة الحديث على كراهة السؤال والتنفير عنه
٧٣	تخرجه ؛ وبيان الحسد وشرحه والفرق بين المذموم منه والممدوح وهل الممدوح خاص بالمذكورين في الحديث أم مثلها ما في معناها تفصيل حال الناس في الدنيا على أربعة أقسام وهو حديث (إنما الدنيا لأربعة نفر) الخ	٧٨	ورود التخصيص في السؤال في أربعة أماكن وتفصيل ذلك
٧٣	ما المراد بالقيام بالقرآن آناء الليل والنهار ؛ وهل تعليمه للناس والتقصاء بالعلم وفصل الخصومات ينبغي أن يكون حصة بلا أجر	٨٠	(الحديث الخامس) حديث أبي هريرة

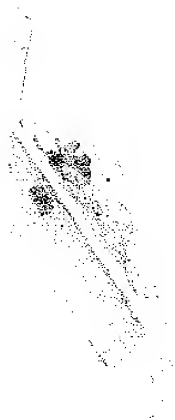
صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٨٦	وقول رسول الله ﷺ ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس) وتخرجه وببحث في احتمالات لفظ (عن) في الحديث	٨٦	فرس في سبيل الله) الخ وتخرجه ما المراد بالحمل على الفرس هنا؟ وببحث مهم في ذلك
٨٨	شرح الحديث وما يؤخذ منه (الحديث السادس) عن أبي هريرة أيضا (الشيخ على حبه اثنتين طول الحياة وكثرة المال) وتخرجه	٨٨	هل نهيه عن ابتاعه والعود في الصدقة للتحريم أم للتنزيه وأبحاث أخرى نفيسة
٨٩	شرح الحديث، ودلالته على ذم طول الأمل وأن الإرادة في القلب) الخ (الحديث السابع) حديث أبي هريرة أيضا وقول رسول الله ﷺ (والذي نفسى بيده لأن يأخذ أحدكم حبله) الخ	٨٩	هل صاحب السلعة حر في بيعها بأبخس الأثمان، وهل المنافع كالأعيان في الامتناع عن العود فيها ودلالة الحديث على عدم الرجوع في الصدقة وعدم العود في الهبة
٩٠	تخرجه، وشرح كلمة (أجله) ودلالته على جواز الحلف لتقوية الأمر وترجيح الاكتساب على السؤال فوائد الاكتساب، وفضله إذا كان بعمل اليد؛ وجوازه بالمباحات ولولو بالذنبي، منها كالخطب والحشيش	٩٠	كتاب الصيام) الحديث الأول حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال (الصيام جنة) الخ وتخرجه معنى كونه (جنة) وهل هناك ما يخرق الجنة من المعاصي وبيان دلالة الحديث على فضل الصوم ومعنى قوله (ولا يرفث)؛ وهل تقل الصوم كفره في طلب اجتناب الرفث الخ وما معنى (قائله) في الحديث هل المفاعلة على ظاهرها في قائله وشأنه وما المراد من قوله (فليقبل إني صائم)
٩١	على السؤال (الحديث الثامن) حديث ابن عمر (أن عمر بن الخطاب حمل على	٩١	دلالة الحديث على فضل الصوم ومعنى قوله (ولا يرفث)؛ وهل تقل الصوم كفره في طلب اجتناب الرفث الخ وما معنى (قائله) في الحديث هل المفاعلة على ظاهرها في قائله وشأنه وما المراد من قوله (فليقبل إني صائم)
٩٢	٨٤	٩٢	٨٤
٩٣	٨٥	٩٣	٨٥

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٩٤	(الحديث الثاني) حديث أبي هريرة وقول رسول الله ﷺ (والذى نفسى بيده يخلوف فم الصائم) الخ وتخرجه	غير ذكر الشهر ، وهل	
٩٥	معنى الخلوف ومعنى كونه أطيب من ريح المسك ، ودلالة الحديث على جواز اثبات الميم فى الفم فى غير ضرورة الشعر	صوم رمضان قبل الرؤية واستكمال شهر شعبان الثلاثين ، أبحاث ممتعة فى ذلك قل أن توجد فى سوى هذا الكتاب ، ومنها هل يجب الصيام على الحاسب والمنجم بعلمهما أم لا وهل يكلف الناس بالعمل بعلمهما أم لا والحكمة فى ذلك	
٩٦	هل أطيبية الخلوف فى الآخرة أم فى الدنيا	١١٤ هل يجوز صوم يوم الشك عن رمضان أو غيره أم لا ، وهل المراد من رؤية الهلال لكل الناس أم يكفى بعضهم ولو واحدا	
٩٧	هل يدل الحديث على كراهة السواك للصائم ؟ ومتى ذلك ، المذاهب فيه وأبحاث لطيفة فى دم الشهيد أيضا	١١٥ هل يدل الحديث على لزوم الصوم لاهل بلد لم يروه اقتداء بأهل بلد آخر رأوه أم هو يدل على العكس	
١٠١	أقوال فى معنى قوله ﷺ عن الله تعالى (الصيام لى وأنا أجزى به)	١١٧ دلالة الحديث على وجوب الصوم على المنفرد بالرؤية ووجوب الفطر على المنفرد برؤية هلال شوال ؛ وشمول الرؤية للرؤية ليلا أو نهارا لكنه إذا روى نهارا فأنا يفيد الليلة المقبلة	
١٠٣	بحث فى تضعيف ثواب الحسنات والى كم يصل	» بحث فى كلمة (غم)	
١٠٥	(الحديث الثالث) عن ابن عمر (أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال) الخ وتخرجه	١١٨ (الحديث الرابع) حديث عائشة وقولها (فلما مضت تسع وعشرون	
١٠٧	هل يجوز أن يقال رمضان من		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١١٩	إشكال وارد على قولها تسع وعشرون ليلة الخ وجوابه	١٢٦	الإجماع على صحة صوم المحتلم ليلاً أو نهاراً الباقي على جنابته والخلاف في صوم الجنب
»	هذا الحديث يفسر حديث أنس (آلى رسول الله ﷺ من نسائه) الخ وفيه جواز هجران المسلم فوق ثلاثة أيام لمصلحة دينية	»	الكلام في الحائض والنفساء إذا انقطع دمها ليلاً ثم طلع الفجر قبل اغتسالها
١٢٠	هل هناك فرق بين ما لو أقسم لا يدخل شهراً بعينه أو أقسم لا يدخل شهراً مطلقاً	١٢٧	(الحديث السادس) حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ (نهى عن الوصال) الخ
»	توجيه نحوى لقوله (إن الشهر تسع وعشرين)	١٢٨	تخریجه ، ومعنى الوصال
١٢١	ظاهر الحديث يقتضى حصر الشهر في تسع وعشرين وليس كذلك ؛ أجوبة عن هذا	١٣٠	هل النهى عن الوصال يقتصر أم للكراهة
١٢١	(الحديث الخامس) حديث أبي هريرة (إذا نوى للصلاة صلاة الصبح وأحدم جنب فلا يصم يومئذ)	١٣١	الوصال من خصائصه ﷺ وفي سؤال الصحابة له بقولهم إنك تواصل ما يدل على استواء المكلفين في الأحكام
١٢٢	تخریجه	١٣٢	العلقة في تحريم الوصال ، اختلاف العلماء في معنى قوله ﷺ (إني أطعم وأسقى)
١٢٣	دلالة الحديث على نهى من استمر جنباً حتى طلع الفجر عن الصوم - المذاهب في ذلك	١٣٤	(الحديث السابع) حديث عائشة (أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم) الخ وتخریجه
١٢٤	أجوبة العلماء عما يقتضيه ظاهر هذا الحديث	١٣٤	بحث في (الأرب)
		١٣٥	دلالة الحديث على إباحة القبلة

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٣٩	للعصائم والمذاهب في ذلك ما يصدق عليه التقيل ، وجواز ذكر مماثلة مما يجري بين الزوجين للضرورة	١٤٥	أين يؤخذ الجمع بين هذا الحديث المجوز لها الاعطاء وأحاديث المنع من ذلك وهو بحث تقيس جدا
١٣٩	( الحديث الثامن ) حديث أبي هريرة وقول رسول الله ﷺ ( لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد ) الخ	١٤٧	( باب ليلة القدر ) الحديث الاول حديث ابن عمر ( أن رجالا من أصحاب رسول الله ﷺ رأوا ليلة القدر ) الخ
١٤٠	تخرجه ، وضبط كلمة ( لا تصوم ) وبيان المراد منها	١٤٨	تخرجه
١٤١	تقييد النهي عن الصوم بان يكون بعلمها شاهدا فإمعناه ولماذا	١٤٩	ضبط لفظة ( أرى ) ومعنى ليلة القدر
١٤١	ما المراد بالاذن ؛ وهل رمضان كالتطوع يحتاج لأذن الزوج	١٥٠	دلالة الحديث على فضل ليلة القدر
١٤٢	هل دوام الصوم مثل ابتدائه في ذلك ، سبب ورود هذا الحديث ؛ وهل الأمة بالنسبة لسيدتها كالمرأة بالنسبة لزوجها ، وما المراد بقوله ( ولا تاذن في بيته وهو شاهد إلا بأذنه )	١٥١	دلالتها على بقائها واستمرارها والجمع بين روايات طلبها في أزمنة مختلفة وذكر المذاهب في ذلك
١٤٣	وما معنى قوله ( وما أنفتحت من كسبه من غير أمره فان نصف أجره له )	١٥٩	دلالة الحديث على عظم الرؤيا وصحة الاستناد اليها وفي أي ؟
١٤٤	وهل لها نصف الاجر الباقي ومن	١٥٩	( الحديث الثالث ) حديث أبي هريرة ( من قام رمضان إيمانا ) الخ
		١٦٠	تخرجه
		١٦١	معنى قوله ( إيمانا ) وما المراد بقيام رمضان
		١٦٢	هل التراويح تكفي في قيام رمضان

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٦٣	هل المراد من غفران الذنوب صغائرهما وكبائرها ؟	١٧١	وهل يختص الاعتكاف بالمساجد
١٦٤	بحث في زيادة كلمة ( وما تأخر ) في إحدى الروايات	١٧٢	عدم شرطية الصوم للاعتكاف
١٦٥	هل يصح أن يقال إن قيام رمضان يعني عن قيام ليلة القدر أو بالعكس ( باب الاعتكاف والمجاورة )	١٧٣	( الحديث الثاني ) حديث عائشة أنها كانت ترجل رسول الله ﷺ وهو معتكف ( الخ ) وتخريجه وفيه أبحاث حديثة مهمة
١٦٦	وحدوث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى قبضه الله عز وجل ( وتخرجه	١٧٤	معنى ( ترجل ) واستحباب تسريح الشعر ، وهل مثل شعر الرأس شعر اللحية
١٦٧	معنى الاعتكاف ؛ والفرق بينه وبين المجاورة	١٧٥	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسة النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن لدى المرأة ليستأعورة
١٦٨	حكم الاعتكاف في المذاهب ودلالة الحديث على تأكيده في العشر الاواخر من رمضان وهي الليالي والايام تابعة لها	١٧٦	مالا باس باستخدام الزوجة فيه
١٦٩	دلالة الحديث على جواز ذكر رمضان من غير ذكر الشهر وبقاء الاعتكاف ، عدم نسخه ترك النبي ﷺ الاعتكاف سنة وسببه	١٧٧	ما يجوز خروج المعتكف له ؛ العضو الذي يجوز اخراجه ولا يعد المعتكف به خارجا - ودلالة الحديث على تخلف عائشة عن الاعتكاف معه ﷺ
١٧٠	هل يؤم المعتكف غير المعتكفين وهل يجوز الاعتكاف للنساء ،	١٧٨	معنى الحجرة
		١٧٨	( الحديث الثالث ) حديث عائشة ( أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي ) الخ
		١٧٩	تخرجه





صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٦٣	هل المراد من غفران الذنوب صفائرها وكبائرها ؟	١٧١	وهل يختص الاعتكاف بالمساجد
١٦٤	بحث في زيادة كلمة ( وما تأخر ) في إحدى الروايات	١٧٢	عدم شرطية الصوم للاعتكاف ( الحديث الثاني ) حديث عائشة
١٦٥	هل يصح أن يقال إن قيام رمضان يغني عن قيام ليلة القدر أو بالعكس ( باب الاعتكاف والمجاورة )	١٧٣	أنها كانت ترجل رسول الله ﷺ وهو معتكف (الخ) وتخريجه وفيه
١٦٦	وحدوث عائشة أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى قبضه الله عز وجل ( باب الاعتكاف والمجاورة )	١٧٤	أبحاث حديثة مهمة
١٦٧	ومعنى الاعتكاف : والفرق بينه وبين المجاورة	١٧٥	معنى ( ترجل ) واستحبابه تسريح الشعر ، وهل مثل شعر الرأس
١٦٨	حكم الاعتكاف في المذاهب ودلالة الحديث على تأكيده في العشر الاواخر من رمضان وهي الليالي والايام تابعة لها	١٧٦	شعر اللحية
١٦٩	دلالة الحديث على جواز ذكر رمضان من غير ذكر الشهر وبقاء الاعتكاف ، عدم نسخه ترك النبي ﷺ الاعتكاف سنة وسببه	١٧٧	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يلبس المرأة
١٧٠	هل يؤم المعتكف غير المعتكفين وهل يجوز الاعتكاف للنساء ،	١٧٨	ليست عورة
		١٧٩	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يلبس المرأة
		١٨٠	ليست عورة
		١٨١	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يلبس المرأة
		١٨٢	ليست عورة
		١٨٣	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يلبس المرأة
		١٨٤	ليست عورة
		١٨٥	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يلبس المرأة
		١٨٦	ليست عورة
		١٨٧	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يلبس المرأة
		١٨٨	ليست عورة
		١٨٩	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يلبس المرأة
		١٩٠	ليست عورة
		١٩١	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يلبس المرأة
		١٩٢	ليست عورة
		١٩٣	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يلبس المرأة
		١٩٤	ليست عورة
		١٩٥	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يلبس المرأة
		١٩٦	ليست عورة
		١٩٧	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يلبس المرأة
		١٩٨	ليست عورة
		١٩٩	مالا يضر الاعتكاف من مثل تنظيف البدن ومماسه النساء بلا شهوة ، ودلالة الحديث على أن يلبس المرأة
		٢٠٠	ليست عورة

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٨٥	رؤيا الانبياء وحي، وما هو الوحي وما كفياته	١٩٠	قوله (زملوني) وإفادة الحديث الفزع لا يسأل حتى يذهب عنه روعه
١٨٣	الفرق بين رؤيا النبي ورؤيا غيره	١٩١	معنى خشيته على نفسه وتأويل ذلك بما يمنع المحظور وأقوال العلماء في ذلك
١٨٣	مأمدة الوحي الى النبي ﷺ	١٩٢	ضبط قولها (كلا لا يخزيك الله) ومعناه
١٨٤	بالرؤيا وما حكته	١٩٢	بم تكون صلة الرحم، وما معنى (الكل) بفتح الكاف ودلالة كلام خديجة على أن مصانع المعروف تقي مصارع السوء؛ وفيه جواز مدح الانسان في وجهه لمصاحبة تقتضي ذلك
١٨٤	هل أوحى اليه ﷺ بسورة اقرأ في النوم وما معنى (الخلاء) ولماذا حببت اليه العزلة	١٩٣	دلالة الحديث على كمال خديجة (معنى تنصرف في الجاهلية) وما المراد بالجاهلية
١٨٥	ما هو (حراء) وما ضبطه وما التحدث وما كفياته	١٩٤	ما هو الناموس؛ ولماذا قال الذي أنزل على موسى ولم يقل الذي أنزل على عيسى
١٨٦	الخلاف في تحننه عند الأصوليين	١٩٥	من أين ظهر لورقة أن قوم النبي ﷺ سيخرجونه
»	ترودد التحدث لا ينافي الاخلاص لله	١٩٧	معنى (مؤزرا) وضبطها؛ وأول من آمن؛ وبحث في وجه يهود المصنف لهذا الحديث في هذا الباب
»	ترجمة خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها		
١٨٧	ما معنى الغار؛ ومن هو الملك الذي جاء؛ وما معنى قوله ﷺ (ما أنا بقارىء)		
١٨٨	ما معنى الغط وما الحكمة فيه وجملة فوائد أخرى ودلالة الحديث على أن أول منازل من القرآن (اقرأ) والخلاف في ذلك		
١٨٩	استدلال بعضهم بالحديث على رد قول الشافعي إن (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من كل سورة وجوابه		
١٩٠	معنى (ترجف بوادره) ومعنى		